المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع
PALESTINE DEPOSIT INSURANCE CORPORATION

التقرير السنوي 2019

المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع
PALESTINE DEPOSIT INSURANCE CORPORATION

Annual Report 2019

المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع

PALESTINE DEPOSIT INSURANCE CORPORATION

التقرير السنوي

2019

المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع

Palestine Deposit Insurance Corporation

هاتف: ٢٩٧٧٠٥٠ ٢ ٩٧٠+
فاكس: ٢٩٧٧٠٥٢ ٢ ٩٧٠+
ص.ب: ٦٢٦ رام الله – فلسطين

Tel: +970 2 2977050
Fax: +970 2 2977052
P.O.BOX: 626 Ramallah - Palestine

www.pdic.ps

info@pdic.ps

المحتويـــات

قائمة المصطلحات 5
الرؤية والرسالة 7
مجلس الإدارة 8
الهيكل التنظيمي 14
اللجان 15
كلمة رئيس مجلس الإدارة 16
كلمة المدير العام 17

الفصل الأول: المؤشرات الاقتصادية 18
مؤشرات الاقتصاد الفلسطيني 19
مؤشرات القطاع المصرفي الفلسطيني 22

الفصل الثاني: المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع في فلسطين 35
نظام ضمان الودائع في فلسطين 36
المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع 37
نشأة المؤسسة 37
إدارة المؤسسة 37
حقوق الملكية ومصادر تمويل المؤسسة 40
العضوية 40
رسوم الاشتراك 41
تعويض المودِعين 41
التصفية 41
إدارة الاحتياطي 41

الفصل الثالث: إنجازات وأنشطة المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع خلال العام 2019 42

الفصل الرابع: القوائم المالية 45
تقرير مدقق الحساب المستقل 46
قائمة المركز المالي 48
قائمة الدخل والدخل الشامل 49
قائمة التغيرات في حقوق الملكية 50
قائمة التدفقات النقدية 51
إيضاحات حول القوائم المالية 52

الجداول

جـدول (1): توزيـع الودائع لدى الجهاز المصرفي على القطاعات المختلفة ونسـبة النمو للفتـرة (2018-2019)..... 23
جـدول (2): توزيـع ودائع العملاء لدى الجهاز المصرفي على العملات المختلفة ونسـبة النمو للفتـرة (2018-2019)..... 24
جـدول (3): تطور الودائع والمودعين في البنوك التجارية مقارنة مع البنوك الإسـلامية للأعـوام (2011-2019).....24
جدول (4): أهم مؤشـرات الأداء المالي للبنوك الاعضاء للفتـرة (2017-2019)..... 29
جـدول (5): البنوك العاملة في فلسـطين في نهاية العـام 2019..... 29
جـدول (6): توزيع ودائع العملاء والائتمان جغرافيا حسـب المنطقـة 31
جـدول (7): أهم مؤشـرات ودائع العملاء والمودِعين في البنوك الأعضاء للفتـرة (2012-2019) 34
جدول (8): المؤشرات الرئيسية متوسـطة الأجل 44

الاشكال

شكل (1): إجمالي الناتج المحلي الفلسطيني للفترة (2012-2019) 19
شكل(2): نصيب الفرد من الناتج المحلي الفلسطيني للفترة (2012-2019) 20
شكل(3): إجمالي الطلب الكلي الفلسطيني للفترة (2012-2019) 21
شكل(4): معدل البطالة الفلسطيني للفترة (2012-2019).....21
شكل(5): التطور التاريخي لودائع العملاء للفترة (2009-2019) 22
شكل(6): توزيع الودائع على القطاعات المختلفة للفترة (2018-2019) 23
شكل(7): مقارنة قيمة الودائع في البنوك التجارية مع البنوك الإسلامية..... 25
شكل(8): مقارنة نسبة عدد المودعين في البنوك التجارية مع البنوك الإسلامية 25
شكل (9): صافي الدخل للبنوك العاملة في فلسطين للفترة (2009-2019)..... 27
شكل(10): إجمالي الموجودات للبنوك العاملة في فلسطين في نهاية عام 2019 28
شكل (11): التغير في صافي الموجودات والمطلوبات وحقوق الملكية للبنوك العاملة في فلسطين للفترة (2017-2019) 28
شكل(12): عدد الفروع والمكاتب للبنوك في نهاية العام 2019 30
شكل(13): ودائع العملاء الخاضعة للقانون..... 32
شكل(14): شبكة الأمان المالي في فلسطين 36
شكل(15): مصادر تمويل نظام ضمان الودائع في فلسطين 40

قائمة المصطلحات

البنوك الأعضاء:

البنوك الفلسطينية وفروع البنوك الوافدة العاملة في فلسطين، المرخصة من قبل سلطة النقد الفلسطينية، سواء أكانت هذه البنوك تجارية أم إسلامية.

المجلس :

مجلس إدارة المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع

الودائع الخاضعة لأحكام القانون:

جميع أنواع الودائع لدى البنوك الأعضاء لكل العملات باستثناء:

- ودائع الحكومة ومؤسساتها، وودائع سلطة النقد الفلسطينية، وودائع ما بين الأعضاء.
- التأمينات النقدية في حدود رصيد التسهيلات القائمة بضمانها.
- ودائع الأطراف ذوي الصلة بالعضو وفق أحكام قانون المصارف النافذ.
- ودائع مدققي حسابات العضو و/ أو أعضاء هيئة الرقابة الشرعية لديه.
- ودائع الاستثمار المقيّد وفق ما يحدده المجلس.
- ودائع شركات التأمين وشركات إعادة التأمين وشركات الوساطة المالية المرخصة من قبل هيئة سوق رأس المال، وإيداعات شركات الإقراض المتخصصة المرخصة من قبل سلطة النقد.

الودائع الخاضعة للتعويض الفوري:

مجموع الودائع الخاضعة لأحكام القانون لكل مودِع لدى البنك الواحد وبسقف 20,000 دولار (عشرون ألف دولار أمريكي أو ما يعادلها بالعملات الأُخرى) والتي تستحق التعويض في حال تصفية البنك العضو.

الودائع المضمونة كلياً:

الودائع الخاضعة لأحكام القانون التي تساوي أو تقل قيمتها عن 20,000 دولار (عشرون ألف دولار أمريكي أو ما يعادلها بالعملات الأُخرى).

الودائع المضمونة جزئياً:

الودائع الخاضعة لأحكام القانون التي تزيد قيمتها على **20,000** دولار (عشرون ألف دولار أمريكي أو ما يعادلها بالعملات الأُخرى).

سقف التعويض:

الحد الأعلى الذي تقوم المؤسسة بدفعه كتعويضٍ فوري للمودِع الواحد لدى أي بنك عضو يتقرر تصفيتُه ويساوي **20,000** دولار (عشرون ألف دولار أمريكي أو ما يعادلها بالعملات الأُخرى).

الهيئة الدولية لضامني الودائع (IADI):

مؤسسة غير ربحية تتمتع بشخصية اعتبارية مستقلة، مقرها في بنك التسويات الدولية في بازل (سويسرا)، هدفها المساهمة في استقرار الأنظمة المالية، وتشجيع التعاون والتنسيق الدولي، وتبادل الخبرات في مجال ضمان الودائع، ويبلغ عدد مؤسسات ضمان الودائع الأعضاء في الهيئة (86) عضواً و(8) مؤسسات تابعة و(15) شريكاً.

المبادئ الأساسية لأنظمة ضمان الودائع:

مبادئ أساسية صادرة عن الهيئة الدولية لضامني الودائع ولجنة بازل للرقابة المصرفية وعددُها (16) مبدأً أساسياً، تُستخدم كإطار يدعم الممارسات الفعالة لضامني الودائع.

نشأة المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع:

أنشأت المؤسسة بموجب أحكام القرار بقانون رقم (7) لسنة 2013، والذي تم إقراره من قبل سيادة الرئيس بتاريخ 29/5/2013، وتتمتع المؤسسة بالشخصية الاعتبارية والأهلية القانونية والاستقلال المالي والاداري.

الرؤية

الارتقاء إلى مستوى ريادي في مجال ضمان الودائع على الصعيد الإقليمي والدولي.

الرسالة

تعزيز استقرار وسلامة النظام المصرفي الفلسطيني وتشجيع الادخار، وتوفير الحماية لأموال المودِعين لدى البنوك الأعضاء.

القيم الجوهرية

- المصداقية والشفافية: الالتزام بأفضل المعايير الأخلاقية والمهنية للقيام بالمهام بكفاءة وفعالية.
- ترسيخ روح الانتماء: الحس بالمسؤولية والولاء والإخلاص تجاه المؤسسة والعاملين فيها والمتعاملين معها.
- العمل بمهنية عالية وتميُّز: تطبيق المعايير والممارسات الدولية وتطبيق أفضل المهارات والمعرفة والخبرات المتاحة.
- العمل بروح الفريق: العمل كفريق واحد بروح عالية، والمحافظة على خطوط الاتصال مع الأطراف ذات العلاقة.
- التدريب المستمر: الحرص على الارتقاء علمياً ومهنياً لمواكبة أفضل الممارسات الدولية.

الأهداف

- تعزيز الثقة بالجهاز المصرفي الفلسطيني والمساهمة في الحفاظ على استقراره.
- رفع مستوى توعية الجمهور بنظام ضمان الودائع في فلسطين.
- بناء مستوى ملائم من الاحتياطيات لتأمين حماية حقوق المودِعين لدى البنوك الأعضاء.
- تعزيز ثقافة إدارة المخاطر لدى القطاع المصرفي.
- إدارة عمليتي التعويض والتصفية بكفاءة وفعالية.
- بناء شبكة علاقات دولية مع مؤسسات ضمان الودائع حول العالم من أجل تعزيز العلاقات وتبادل الخبرات.

مجلس الإدارة

معالي السيد عزام الشوا

رئيس مجلس الإدارة

عُـيّن معالـي السـيد عـزام الشـوا، مـن قبـل سـيادة الرئيـس محمـود عبـاس "حفظـه اللّه"، بمرسـوم رئاسـي محافظـاً لسـلطة النقـد الفلسـطينية ورئيسـاً لمجلـس إدارتهـا في 20 تشـرين الثانـي مـن عـام 2015.

ومـا يـزال السـيد الشـوا يضيـف الـى إرثـه المهنـي المرمـوق في مجالـي العمـل الحكومـي والمصـرفي. ففـي العـام 2003، عُـيّن السـيد الشـوا وزيـراً للطاقـة في السـلطة الوطنيـة الفلسـطينية، حيـث أمضـى أكثـر مـن ثـلاث سـنوات بمنصبـه، حيـث تميـزت هـذه السـنوات بنشـاط مشـهود. كمـا واسـتهل السـيد الشـوا مرحلـة تأهيلـه القيـادي بتوليـه رئاسـة التنظيـم الطلابـي المعـروف بالاتحـاد العـام لطلبـة فلسـطين في الجامعـة التـي درس فيهـا بالولايـات المتحـدة الامريكيـة.

ولـد السـيد عـزام الشـوا في مدينـة الكويـت في عـام 1963، وفي نفـس العـام انتقـل وعائلتـه إلـى مدينـة غـزة في فلسـطين. وقـد أنهـى تعليمـه مـن كليـة ليمويـن-أويـن (Lemoyne-Owen College) في مدينـة ممفيـس في ولايـة تينيسـي الامريكيـة عـام 1988، حيـث حصـل علـى شـهادة البكالوريـوس في الرياضيـات بتقديـر مشّـرف.

ويعتبـر السـيد الشـوا مصرفيّـا بـارزاً بحكـم خبرتـه المبكـرة والريـادية الطويلـة في هـذا المضمـار، فقـد بـدأ مسـيرته العمليـة فـور عودتـه لبلـده مـن دراسـته بالخـارج، فانضـم الـى بنـك فلسـطين في عـام 1989، حيـث شـغل منصـب مديـر العلاقـات الدوليـة إضافـة الـى عـدة وظائـف ومسـئوليات أخـرى تولاهـا وعمـل مـن خلالهـا علـى الارتقـاء بمكانـة المصـرف ودوره وتعزيـز شـبكة علاقاتـه في فلسـطين وخارجهـا. وفي عـام 1994، عُـيّن السـيد الشـوا منسـقاً فـروع غـزة بالبنـك العربـي في فلسـطين، الـذي يمثـل أكبـر مجموعـة مصرفيـة في فلسـطين ويعتبـر مـن أهـم أعضـاء الشـبكة المصرفيـة العربيـة والاقليميـة الواسـعة التابعـة للبنـك العربـي (عمـان –المملكـة الأردنيـة الهاشـمية) الام.

وشـهد العـام 2007 ذروة انخـراط معالـي السـيد الشـوا في خضـم العمـل المصـرفي بتوليـه منصـب المديـر العـام لبنـك القـدس، فعمـل علـى تطويـر البنـك بإعـادة هيكلـة أهـم دوائـره لتتمكـن مـن مجـاراة انطلاقـة البنـك الجديـدة التـي اعتمـدت علـى إطـلاق منتجـات وخدمـات مصرفيـة مسـتحدثة ممـا عـزز مـن دور وصـورة البنـك في الوسـط المصـرفي. وفي عـام 2012، تـرأس معالـي السـيد الشـوا مجلـس إدارة جمعيـة البنـوك في فلسـطين حيـث فعّـل بشـكل ملمـوس دورهـا في خدمـة البنـوك الأعضـاء والقطـاع المصـرفي بصـورة عامـة.

وفي آذار 2013، انضم السيد الشوا إلى البنك التجاري الفلسطيني كمديره العام، فعمل منذ البداية على توسيع رقعة خدماته المصرفية وحصته السوقية مما أثمر في زيادة ملحوظة في قاعدة معتمديه. وفي عام 2014، اتخذ السيد الشوا خطوة رائدة برفع رأس مال المصرف عن طريق إصدار سندات قابلة للتحويل (Convertible Bonds)، واعتبرت هذه الخطوة مبادرة جديرة وغير مسبوقة في القطاع المصرفي الفلسطيني، حيث أسهمت بصورة ملموسة في تطوير وتعميق السوق الرأسمالية المحلية.

ومنذ تأسيسه في عام 2002، ظل السيد الشوا عضواً بارزاً بمجلس إدارة صندوق الاستثمار الفلسطيني، الذي يمثل صندوق الدولة السيادي وذراعها الاستثماري، وهو يعمل كمؤسسة استثمارية مستقلة تهدف إلى المساهمة الفعّالة في التنمية الاقتصادية المستدامة بتوجيه جلّ استثماراتها الى الداخل وجذب الاستثمارات الاجنبية، وتعظيم العوائد الاستثمارية طويلة الاجل لصالح الصندوق والشعب الفلسطيني بصورة عامة.

كما يشغل السيد الشوا رئاسة مجلس إدارة مؤسسة فلسطين المستقبل للأطفال، ورئاسة اتحاد رفع الأثقال الفلسطيني، إضافة إلى عضوية مجلس أمناء جامعة القدس المفتوحة. كما وأنه عضواً ناشطاً في مجالس إدارة عدة منظمات ومؤسسات محلية ودولية، أهمها: جمعية رجال الاعمال، مؤسسة القيادات الشابة (Young Presidents Organization YPO)، شركة توليد الطاقة الفلسطينية (Palestine Power and Generating Company)، مؤسسة التعاون، مؤسسة محمود عباس، مؤسسة التعليم من اجل التوظيف (Education for Employment)، ومؤسسة ياسر عرفات، إضافة إلى أن السيد الشوا عضواً في اتحاد المصارف العربية. كما وترأس السيد الشوا سابقاً مجلس إدارة عدة مؤسسات، أهمها: مؤسسة ريف للإقراض، شركة "نات هيلث Nat Health "، نادي غزة الرياضي، وجمعية أطفالنا للصم.

د. محمد الأحمد

عضو

حاصل على شهادة الدكتوراه في القانون الخاص، أستاذ في كلية الحقوق والإدارة العامة، دائرة القانون، وعميد لشؤون الطلبة في جامعة بيرزيت، عمل مستشاراً قانونياً للعديد من المؤسسات الرسمية والأهلية والخاصة، وكان عضواً في مجالس إدارة في عدد من المؤسسات الرسمية والأهلية والخاصة، عمل على إعداد مشاريع قوانين وأنظمة في مجالات مختلفة، شارك في زيارات علمية في جامعات عربية وإقليمية وعالمية، وشارك في عديد المؤتمرات المحلية والإقليمية والدولية، قام بالتدريس في جامعات عربية وأوروبية ومحلية.

د. عادل زاغه

عضو

ولد في نابلس عام **1956**، وحصل على درجة الدكتوراه في النظرية الاقتصادية والمالية العامة من جامعة برلين الحرة عام **1994**، ودرجة الماجستير في الاقتصاد من جامعة فاندربلت في الولايات المتحدة عام **1984**، والبكالوريوس في إدارة الأعمال والاقتصاد من جامعة بيرزيت عام **1981**. يعمل أستاذا للاقتصاد في جامعة بيرزيت، وشغل فيها منصب رئيس دائرة الاقتصاد، ومديرا لبرنامج الماجستير في الاقتصاد خلال الفترة **1994-1999**، وعميدا لكلية التجارة والاقتصاد في الفترة **2004-1999**، ومديرا للتخطيط والتطوير عام **2005**، ثم نائبا لرئيس الشؤون الإدارية والمالية في الفترة **2016-2011**، كما ويعمل حاليا على تأليف كتاب عن الاقتصاد السياسي العالمي.

كان د. زاغة باحثاً زائراً في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، وأستاذاً زائراً في معهد الدوحة للدراسات العليا. ومن الجدير بالذكر، أن آخر عمل بحثي له ضمن فريق بحثي مع صندوق الأمم المتحدة للسكان لوضع تقرير عن السكان في فلسطين حتى عام **2050**. وربطته علاقات بحثية مع معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني) ماس (، ومعهد مواطن للديمقراطية وحقوق الإنسان، ومعهد كريس ميكلسن في النرويج.

له العديد من المنشورات، وتشمل اهتماماته البحثية قضايا الاقتصاد السياسي العالمي، واللامركزية المالية، والنظام الضريبي، والإصلاحات الضريبية في الدول النامية، وقضايا جودة التعليم العالي والأداء المؤسسي، وقضايا الفقر واللامساواة، كما وقدم العديد من الاستشارات لمؤسسات من القطاعين العام والخاص في فلسطين. وقضايا الفقر واللامساواة، كما وقدم العديد من الاستشارات لمؤسسات من القطاعين العام والخاص في فلسطين.

الفاضلة رولا شنار
عضو

تمتلك شنار أكثر من عشرون عاماً في قطاع التنمية الدولية، إدارة المشاريع، تنمية القطاع الخاص، الريادة وإدارة المانحين في القطاع الاقتصادي. فقد تولت العديد من المناصب القيادية في فلسطين، الشرق الاوسط وشمال افريقيا والولايات المتحدة الامريكية.

فقبل توليها منصبها الحالي كمدير برامج في مؤسسة التعاون، عملت رولا كمدير اقليمي لمؤسسة صلتك في قطر لدعم الشباب، حيث غطت مسؤولياتها أكثر من 15 دولة عربية لمواجهة البطالة من خلال رسم السياسات وتصميم برامج لتشغيل الشباب والنهوض بالمجتمعات والاقتصادات العربية.

عملت كمستشارة لتنمية القطاع الخاص ومدير دائرة شئون المانحين في وزارة الاقتصاد الوطني – فلسطين، حيث نظمت علاقة الوزارة مع المانحين وساهمت في وضع سياسات واستراتيجيات وطنية لدعم القطاع الخاص، كما وقادت أكثر من فريق عمل مع عدة مانحين، وعملت على ملفات اقتصادية منها: دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر وتحسين البيئة الاقتصادية وتطوير دور القطاع الخاص.

وكريادية في عالم الطاقة المتجددة، شاركت الشنار في تأسيس شركة فلسطينية أصبحت رائدة في مجال الطاقة البديلة.

في الولايات المتحدة الأمريكية، عملت رولا في أكثر من شركة في مجال البتروكيماويات، فقبل رجوعها للوطن في عام **2010** سميت رولا مديراً لمشروع في شركة داو للكيماويات للعديد من محطات الكيماويات في كاليفورنيا وميشيغان وتكساس وكندا.

تحمل الفاضلة شنار شهادة ماجستير في الاعمال الدولية من جامعة سانت توماس في هيوستن – تكساس، وبكالوريوس في ادارة انظمة المعلومات من جامعة هيوستن في تكساس.

تم دعوة شنار لتمثل فلسطين كمتحدثة في مجالات الابداع والاقتصاد والتشغيل في مؤتمرات ومحافل دولية عديدة في أوروبا وأمريكا والخليج العربي.

ومن الجدير بالذكر، بأنها قد انضمت كعضو في مجلس أمناء في جامعة النجاح الوطنية، وعضو في مجلس إدارة المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع في عام **2019**.

السيد طارق المصري

عضو

تقلد السيد المصري عدة مناصب في وزارة الاقتصاد الوطني، وهو يشغل حاليا منصب مراقب الشركات وكان في الفترة **2014-2018** يشغل منصب مدير عام تسجيل الشركات، وقبل ذلك شغل منصب مستشاراً لوزير الاقتصاد الوطني،

السيد المصري كان عضو لدى أكثر من مؤسسة وطنية مثل: المجلس الأعلى لسياسات الشراء العام، والمجلس الأعلى للخطوط الجوية الفلسطينية، والمعهد الفلسطيني للمالية العامة والضرائب، وكان مقرراً لهيئة الرقابة المالية والادارية للمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، ويشغل أيضاً منصب نائب رئيس هيئة سوق رأس المال الفلسطينية.

يحمل السيد المصري شهادة البكالوريوس في المحاسبة من جامعة النجاح عام **1995**.

السيد أحمد الصباح
عضو

شغل السيد الصباح عدة مناصب في وزارة المالية، يشغل منذ العام 2013 منصب المحاسب العام للوزارة، بالإضافة إلى مدير عام دائرة الممتلكات الحكومية، وفي الفترة بين 2007 -2008 عمل مدير عام الحسابات العامة، وقبل ذلك في عام 2003 حتى 2007 كان مدير عام الخزينة، وفي السنوات التي سبقتها شغل منصب مدير عام المدفوعات في وزارة المالية.

السيد الصباح عضو مجلس إدارة في أكثر من مؤسسة وطنية، فهو عضو مجلس إدارة في مؤسسة إدارة وتنمية أموال اليتامى، وعضو مجلس إدارة في المجلس الأعلى للدفاع المدني، وكذلك في شركة النقل الوطنية للكهرباء.

يحمل شهادة ماجستير في إدارة الأعمال من جامعة بيرزيت منذ عام 2007.

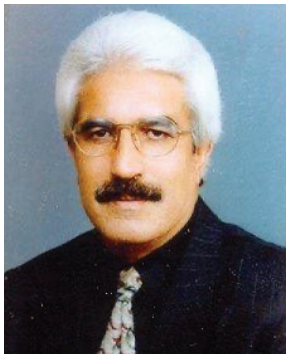

د. غازي مصلح
عضو

شغل د. مصلح عدة مناصب، ففي الفترة 1981-1989 شغل منصب مدير البنك العربي – فرع صويلح في المملكة الأردنية الهاشمية، ومن ثم عمل مساعداً للمدير العام لدى بنك الاستثمار العربي الأردني في المملكة الأردنية الهاشمية خلال الفترة 1992-1998، كما وتقلد منصب مدير عام بنك الدوحة في الباكستان في الفترة 1998-1999. إضافة إلى عمله نائباً للمدير العام وقائماً بأعمال المدير العام في بنك فلسطين الدولي للفترة 1999-2002. ومن ثم تقلد منصب نائب المدير العام وقائماً بأعمال المدير العام لدى بنك القدس للفترة 2002-2010.

كما وشغل د. غازي عضوية مجالس إدارة لدى العديد من الشركات المملوكة للبنوك في المملكة الأردنية الهاشمية، إضافة إلى أنه قدم عدة دراسات وأوراق بحثية منها ما نشر في مجلات رسمية وأخرى قدمت لاستكمال متطلبات دراسية.

يحمل د. مصلح شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة القاهرة منذ عام 2013.

الهيكل التنظيمي

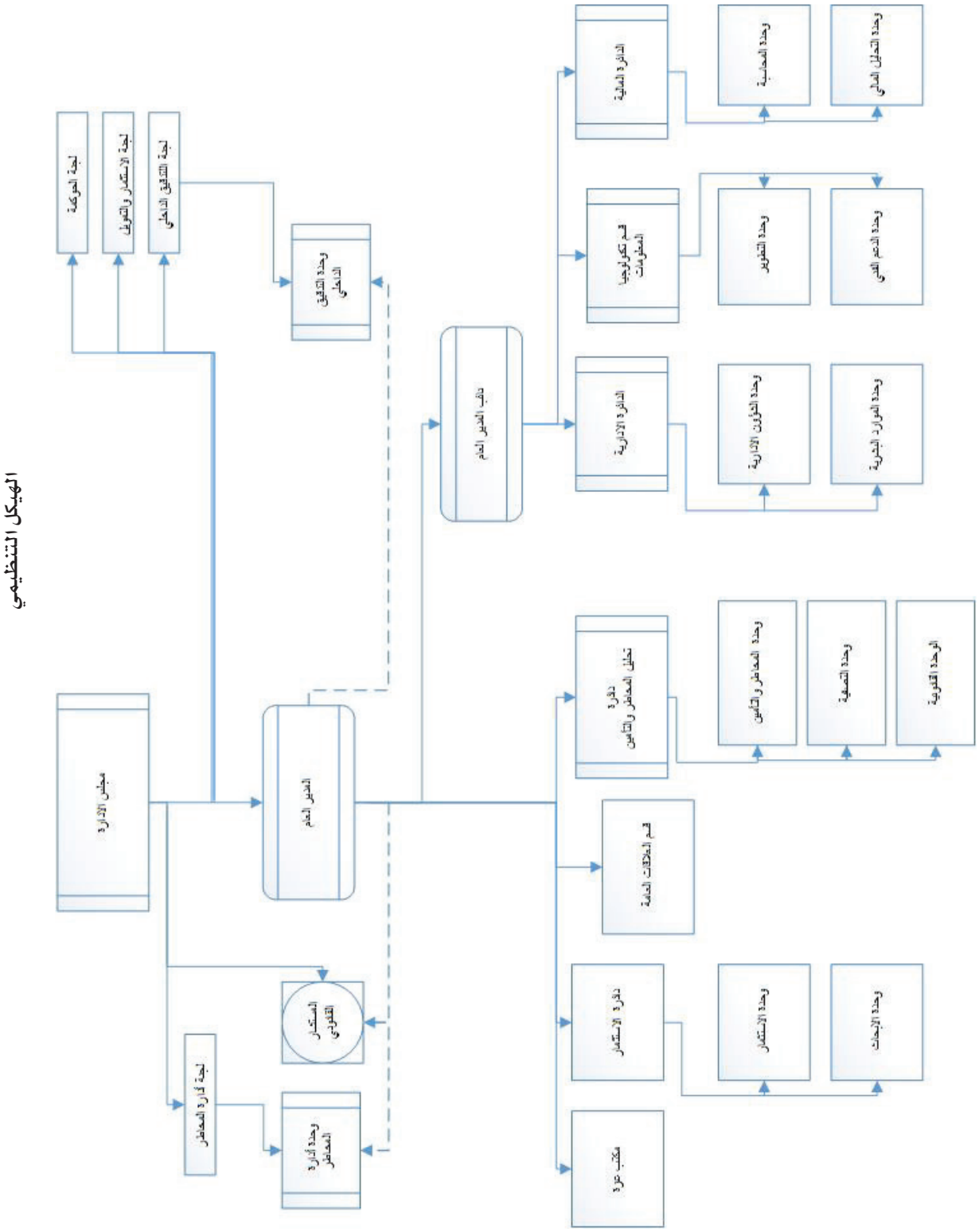

اللجان

1. لجان منبثقة عن مجلس إدارة المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع:

أ. لجنة الحوكمة:

- السيد طارق المصري – رئيساً.
- د. محمد الأحمد.
- الفاضلة رولا الشنار.

ب. لجنة الاستثمار والتمويل:

- معالي السيد عزام الشوا– رئيساً.
- السيد احمد الصباح.
- د. عادل الزاغة.

ت.لجنة التدقيق الداخلي:

- د. غازي مصلح / رئيساً.
- السيد طارق المصري.
- د. محمد الأحمد.

ث. لجنة إدارة المخاطر:

- الفاضلة رولا الشنار / رئيساً.
- د. عادل الزاغة.
- د. غازي مصلح

2. لجان شكلت بحكم القانون:

لجنة التصفية:

- المدير العام، السيد زاهر الهموز– رئيساً.
- ممثل عن مراقب الشركات في وزارة الاقتصاد الوطني، السيد طارق ربايعة.
- ممثل عن دائرة الرقابة والتفتيش في سلطة النقد الفلسطينية، السيد مصطفى أبو صلاح.
- مستشاران من خارج المؤسسة يختارهما المجلس بناءً على خبرتهما وكفاءتهما في مجال المحاسبة والتدقيق والقانون:
  - د. حنا قفه، خبير مالي.
  - أ.شرحبيل الزعيم، خبير قانوني.

كلمة رئيس مجلس الإدارة

بسم الله الرحمن الرحيم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

يسرني -بالأصالة عن نفسي ونيابة عن الإخوة أعضاء مجلس إدارة المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع-أن أجدد اللقاء بكم من خلال تقديم التقرير السنوي السادس للمؤسسة للعام 2019، معبراً عن اعتزازي بهذه المؤسسة المهنية الرائدة وبدورها الحيوي باعتبارها ركناً أساسياً من أركان شبكة الحماية المصرفية الفاعلة في فلسطين، وكدعامة أساسية في حماية أموال المودعين.

وقد باتت المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع تتمتع بحضورٍ لافت على الصعيد المحلي والعالمي رغم حداثة نشأتها، حيث شاركت في عدة مؤتمرات عربية ودولية، مما مكّنها من تبادل الخبرات ومواكبة أحدث التطورات في مجال حماية أموال المودعين، وهو ما يسهم في تعزيز الاستقرار المالي والثقة بالنظام المصرفي في فلسطين والمساهمة في الحفاظ على استقراره.

أظهرت مؤشراتُ أداء الجهاز المصرفي الفلسطيني في نهاية العام 2019 نتائجَ إيجابية، فقد ارتفع إجمالي ودائع العملاء لدى البنوك المرخصة في نهاية العام 2019 بمقدار 1,157.4 مليون دولار أو ما نسبته 9.47% عن مستواه المسجل في نهاية العام 2018 ليصل إلى حوالي 13,384.7 مليون دولار، وسجّل إجمالي الموجودات لدى البنوك المرخصة ارتفاعاً بمقدار 1,122.5 مليون دولار وبنسبة نمو 6.96% عن مستواه المسجل في نهاية العام 2018 ليبلغ حوالي 17,250.4 مليون دولار، بالإضافة إلى ارتفاع الرصيد القائم لصافي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة في نهاية العام 2019 بمقدار 546.7 مليون دولار أو ما نسبتُه 6.65 %عن مستواه في العام 2018 ليصل إلى حوالي 8,763.3 مليون دولار، حيث استمرت البنوك بالمحافظة على معدلات مرتفعة لكفاية رأس المال أعلى من المعدل المحدد من قبل سلطة النقد الفلسطينية وأعلى من المعايير الدولية حيث بلغت النسبة 16.6%في نهاية العام 2019، بالإضافة إلى ارتفاع في نسبة العائد على اجمالي الموجودات لتبلغ 1.11 %في نهاية العام 2019 بالمقارنة مع مستواها البالغ 0.95 % والمسجل في نهاية العام 2018.

وفي الختام، أرحب بكم مجدداً، وأتشرف بدعوتكم للاطلاع على التقرير السنوي السادس للمؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع، وكلي أملٌ بأن تكون سنة 2020 نقطةَ تحوُّل إلى الأمام في عملية تنمية اقتصادنا الوطني، مؤكداً ثقتي بسلامة ومتانة الجهاز المصرفي الفلسطيني.

عزام الشوا

كلمة المدير العام

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

يشرفني أن أقدم لكم الإصدار الجديد من التقرير السنوي السادس للمؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع للعام 2019، والذي يتضمن أبرز الإنجازات التي حققتها المؤسسة خلال العام المنصرم، بهدف المساهمة في الاستقرار المالي والمصرفي في فلسطين وتعزيز ثقة الجمهور في النظام المصرفي الفلسطيني، حيث تعد المؤسسة ركناً وشريكاً أساسياً في شبكة الأمان المالي الفلسطيني.

تميز العام 2019 بتطور المؤشرات ذات الصلة بالودائع والمودعين، حيث بلغت ودائعُ العملاء الخاضعة لأحكام قانون المؤسسة حوالي 12,725.7 مليون دولار في نهاية عام 2019 مقارنة بـ 11,515.6 مليون دولار في نهاية عام 2018 وبنسبة ارتفاع بلغت 10.51%، علماً بأن هذه الودائع تعود لحوالي 1,723 ألف مودِع، وبمتوسط وديعة بلغ 7,383 دولار لعام 2019 مقارنة بـ 1,630 ألف مودِع ومتوسط وديعة بلغ 7,064 دولاراً في نهاية عام 2018، في حين تبلغ نسبة عدد المودعين المضمونة ودائعهُم بالكامل وبسقف تعويض عشرين ألف دولار أو ما يعادلها بالعملات الأُخرى 93.9%من إجمالي عدد المودِعين الخاضعة ودائعهُم لأحكام القانون في نهاية عام 2019.

على الصعيد المالي، بلغت إيرادات المؤسسة من رسوم الاشتراك للبنوك الأعضاء والعوائد عليها حوالي 38.3 مليون دولار في نهاية العام 2019، منها 6.2 مليون دولار رسوم اشتراك المصارف الإسلامية. وبموازاة ذلك تمكنت المؤسسة من تعزيز وتدعيم احتياطياتها لترتفع إلى حوالي 187.9 مليون دولار في نهاية العام 2019 وبنسبة نمو مقدارُها 24.9% عن نهاية العام السابق.

على الصعيد الدولي، شاركت المؤسسة بمؤتمرات وفعاليات عدة، حيث يأتي ذلك تعزيزاً لاستراتيجية واهداف المؤسسة الرامية الى بناء شبكة علاقات دولية مع مؤسسات ضمان الودائع حول العالم من أجل تعزيز العلاقات وتبادل الخبرات ما بين المؤسسة ونظيراتها من المؤسسات الاقليمية والدولية، بحيث يتم خلال هذه المؤتمرات مناقشة أبرز التحديات التي تواجه مؤسسات ضمان الودائع، والاستفادة من تجارب المؤسسات الأخرى في تعزيز دورها في الاستقرار المالي ودعم الاقتصاد، وكذلك الاطلاع على آخر المستجدات بخصوص أنظمة ضمان الودائع.

على الصعيد المحلي واصلت المؤسسة في بذل جهودها لتحقيق رؤيتها ورسالتها، فقد أولت المؤسسة اهتماماً كبيراً بموضوع توعية الجمهور بنظام ضمان الودائع في فلسطين، حيث أجرت المؤسسة مسحاً ميدانياً يهدف لقياس نسبة وعي الجمهور بالمؤسسة، وتبين أن النسبة قد ارتفعت الى 28.6% عما كانت عليه في العام 2015، حيث بلغت في حينه 11.8% كما قامت المؤسسة بعقد سلسة من ورشات العمل واللقاءات التوعوية لعدد من البنوك والشركات والجمعيات والمؤسسات والجامعات والكليات، تم من خلالها التعريف بالمؤسسة وطبيعة عملها ومهامها.

ومن الجدير بالذكر أن المؤسسة استحدثت على هيكلها التنظيمي وحدة إدارة المخاطر المؤسسية، والتي تهدف الى تعزيز الوعي بثقافة إدارة المخاطر، وذلك ضمن التطوير الداخلي للمؤسسة.

في الختام، لا يسعني إلا أن أتقدم بجزيل الشكر لمعالي رئيس وأعضاء مجلس إدارة المؤسسة، وكافة موظفيها، ولأعضاء شبكة الأمان المالي "سلطة النقد الفلسطينية ووزارة المالية"، وإلى كافة البنوك الأعضاء في المؤسسة وجمعية البنوك الفلسطينية، مؤكدين أننا سنستمر في الارتقاء بعملنا محلياً ودولياً بما ينسجم مع أفضل الممارسات الدولية الحديثة في هذا القطاع، ومحققين رسالتنا وأهدافنا في سبيل استقرار العمل المصرفي الفلسطيني.

الفصل الأول:
المؤشرات الاقتصادية

المؤشرات الاقتصادية

تُعبر المؤشرات الاقتصادية عن الحالة الراهنة لاقتصاد الدولة، لذلك تسعى الدولة إلى تحسين هذه المؤشرات من أجل دفع عجلة التنمية الاقتصادية في الدولة.

1. مؤشرات الاقتصاد الفلسطيني

يتسم الاقتصاد الفلسطيني بخصوصية تجعله مختلفاً عن باقي اقتصاديات الدول الأُخرى، لما يشهده من أحداث متلاحقة تؤثر على أدائه بشكل ملحوظ، حيث انه يعمل في ظل بيئة تحتوي على العديد من المخاطر التي تحدُّ من قدرته على تحقيق التنمية الاقتصادية، منها ممارسات الاحتلال الإسرائيلي التي تتمثل في استمرار الحصار المفروض عليه وزيادة التحكم بحركة المعابر، وذلك من أجل تكريس تبعية الاقتصاد المحلي للاقتصاد الإسرائيلي، بالإضافة إلى اعتماده وبشكل كبير على الدعم الخارجي.

في هذا الجزء من التقرير، سيتم عرض أهم مؤشرات الاقتصاد الكلي للعام **2019**، بحيث سيتم توضيح أداء الاقتصاد الفلسطيني خلال هذا العام بالاستعانة بعدة مؤشرات كالناتج المحلي الإجمالي، والطلب الكلي، ومعدل البطالة .[1]

1.1 الناتج المحلي الإجمالي:

حافظ الناتج المحلي الإجمالي على معدل نمو مستقر بحيث ارتفع حوالي **0.9** %مقارنة مع العام **2018**، بالأسعار الثابتة حوالي **15,764.40** مليون دولار ، ويأتي ذلك بالرغم من الأزمة المالية التي حلت على الاقتصاد، والتي شهدت احتجازاً لأموال المقاصة لأكثر من 6 أشهر متتالية.

شكل (1): إجمالي الناتج المحلي الفلسطيني للفترة (2012-2019)

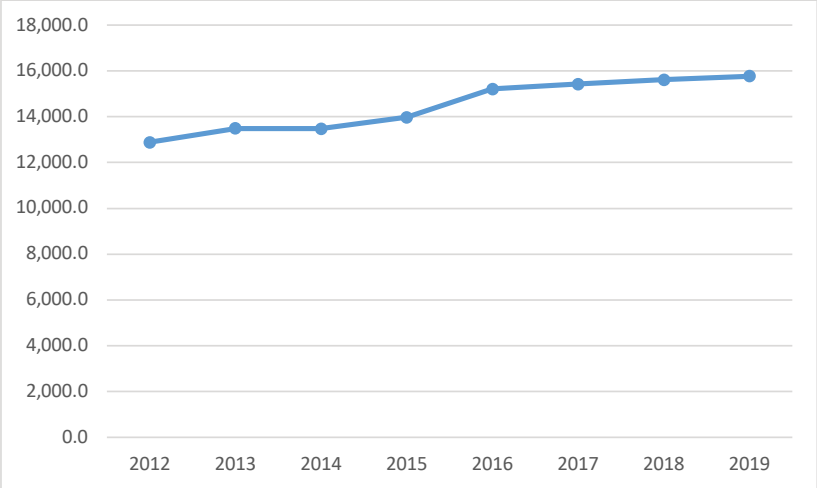

1.2 نصيب الفرد من الناتج المحلي:

يُستخدم مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي كمقياس لمستوى المعيشة في المجتمع، بحيث ينعكس الأثر الفعلي للاقتصاد على دخل الفرد، وتراجع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة **1.5** %عن العام **2018** ليصبح حوالي **3,364.7** دولار، ويعود هذا التراجع في متوسط الدخول بسبب الأوضاع الصعبة التي يعاني منها الاقتصاد الفلسطيني من فرض حصار شديد على حركة الاستيراد والتصدير وزيادة معدلات البطالة والفقر.

شكل(2): **نصيب الفرد من الناتج المحلي الفلسطيني للفترة** (2012-2019)

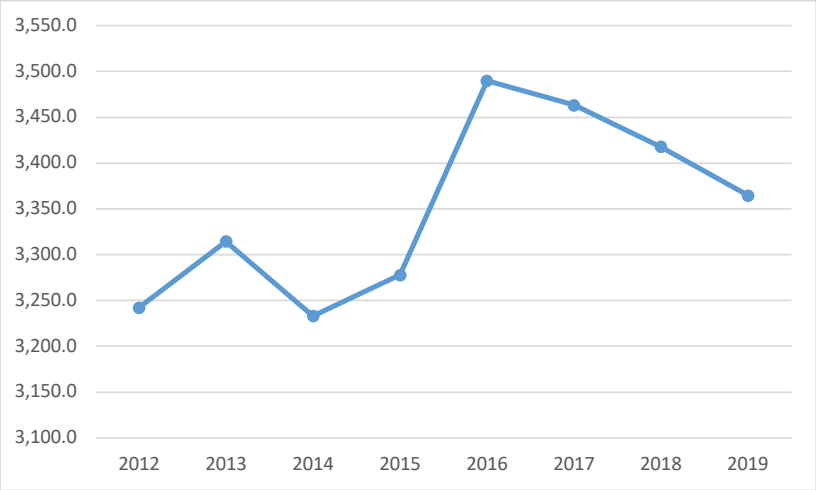

1.3 الطلب الكلي:

خلال العام **2019** شهد حجم الطلب الكلي تذبذباً في معدلات النمو في بنوده الرئيسية (الاستهلاك النهائي، وحجم الاستثمار، وصافي الصادرات)، فقد حقق الاستهلاك النهائي نمو بنسبة **2.1** % ، في المقابل تراجع معدل النمو في الاستثمار **1.4**% عن العام **2018**.

على صعيد العجز في الميزان التجاري، زاد معدل النمو في الصادرات **1.7** %، وزاد حجم الواردات بنسبة **1.3**% عن معدل النمو في العام **2018**.

شكل(3): إجمالي الطلب الكلي الفلسطيني للفترة (2012-2019)

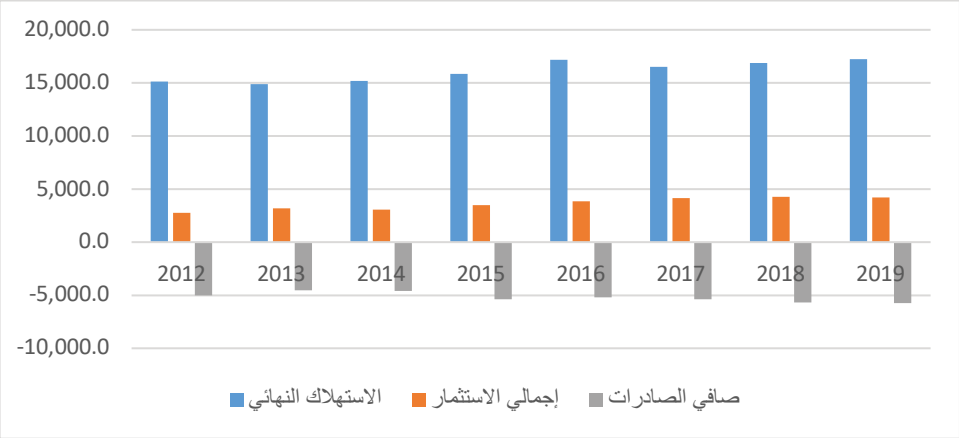

1.4 مؤشرات سوق العمل:

ارتفع عدد العاملين في السوق المحلي من 827 ألف عامل عن العام 2018 الى 877 ألف عامل في العام 2019، اذ ارتفع العدد في الضفة الغربية بنسبة 8% ،كما ارتفع العدد في قطاع غزة بنسبة 3% لنفس الفترة. ومن الجدير بالذكر أن حوالي 7 من كل 10 ذكور هم مشاركين في القوى العاملة مقابل حوالي 2 من كل 10 إناث. كما أن هناك فرق بزيادة نسبة مشاركة الإناث في القوى العاملة في قطاع غزة عنها في الضفة الغربية حيث بلغت النسبة 19 % في قطاع غزة مقابل 17 % في الضفة الغربية.[2]

شكل(4): معدل البطالة الفلسطيني للفترة (2012-2019)

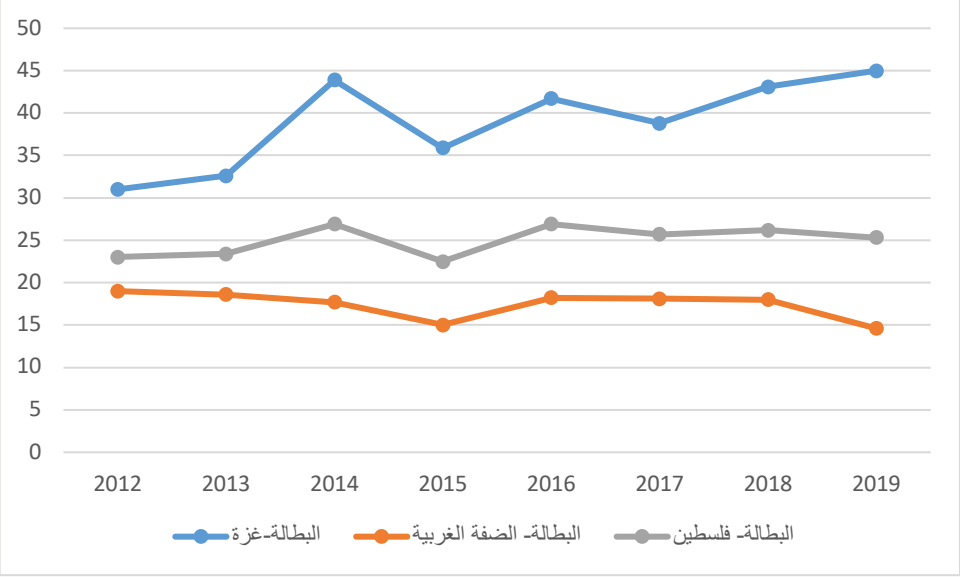

2 تقرير القوى العاملة الصادر من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2019.

انخفض معدل البطالة بين المشاركين في القوى العاملة من **26.2** % خلال عام **2018** الى **25.3** % خلال عام **2019**.

وما يزال التفاوت كبيراً في معدل البطالة بين الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث بلغ في قطاع غزة **45** % مقابل **14.6**% في الضفة الغربية، أما على مستوى الجنس فقد بلغ معدل البطالة للإناث **41** % مقابل **21** % للذكور في فلسطين.

2. مؤشرات القطاع المصرفي الفلسطيني

القطاع المصرفي جزءٌ لا يتجزأ من الاقتصاد الفلسطيني، إذ يُعتبر التطور في مؤشرات القطاع المصرفي مقياساً لتحسن مستوى الاقتصاد بشكل عام، بحيث تسعى سلطةُ النقد الفلسطينية إلى المحافظة على الاستقرار المالي في فلسطين من خلال ضبط هذه المؤشرات، ولقد أظهرت المؤشرات المالية الرئيسية للبنوك العاملة في فلسطين لعام **2019** تحسناً في مؤشرات أدائها مقارنةً مع تلك المؤشرات للعام **2018**، وفيما يلي ملخصٌ لأهم تطورات تلك المؤشرات:[3]

2.1 إجمالي الودائع

ارتفع إجمالي ودائع العملاء لدى الجهاز المصرفي الفلسطيني إلى ما مقدارُه **13,384.7** مليون دولار في نهاية عام **2019** مقابل **12,227.3** مليون دولار في نهاية عام **2018**، أي بزيادة قدرُها **1,157.4** مليون دولار ونسبتُها **9.47** %، مقابل زيادة مقدارُها **244.8** مليون دولار ونسبتُها **2.04** % خلال العام **2018**.

شكل(5): التطور التاريخي لودائع العملاء للفترة (2009-2019)

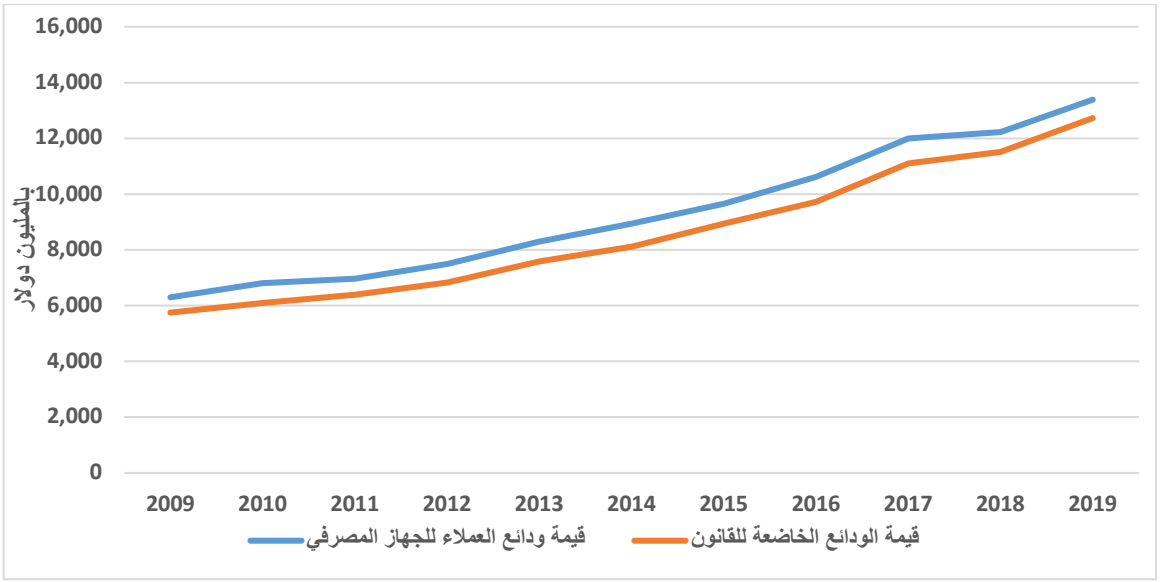

3 بيانات أولية صادرة عن سلطة النقد الفلسطينية، قابلة للتعديل.

شكل(6): توزيع الودائع على القطاعات المختلفة للفترة (2018-2019)

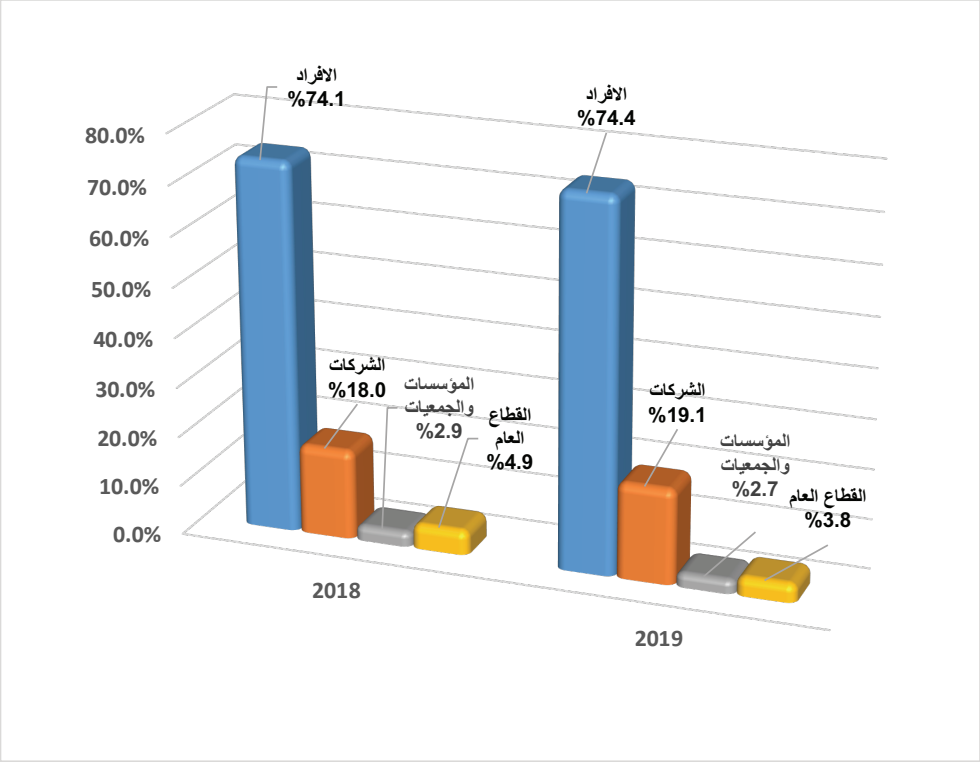

» زادت حصة الافراد والشركات من إجمالي ودائع العملاء خلال العام 2019، حيث بلغت 74.4 % و 19.1% على التوالي، مقارنة مع 74.1 % و18.0 % على التوالي في العام 2018، في المقابل قلت حصة قطاع المؤسسات والجمعيات والقطاع العام في إجمالي ودائع العملاء.

جدول (1): توزيع الودائع لدى الجهاز المصرفي على القطاعات المختلفة (مليون دولار) ونسبة النمو للفترة (2018-2019)

	الافراد	الشركات	المؤسسات والجمعيات	القطاع العام
2018	9,066.5	2,196.1	360.1	604.7
2019	9,956.0	2,559.8	365.2	503.7
نسبة النمو	9.8%	16.6%	1.4%	-16.7%

شكلت الودائع المملوكة من قبل الأفراد ما نسبته 74.4 % من إجمالي ودائع العملاء لدى الجهاز المصرفي في نهاية العام 2019.

جدول (2): توزيع ودائع العملاء لدى الجهاز المصرفي على العملات المختلفة (مليون دولار) ونسبة النمو للفترة (2018-2019)

	ودائع الشيقل	ودائع الدينار	ودائع الدولار	ودائع العملات الأخرى
2018	4,458.2	2,814.8	4,597.3	357.0
2019	4,805.9	2,995.7	5,186.6	396.5
نسبة النمو	**% 7.8**	**% 6.4**	**% 12.8**	**% 11.1**

جدول (3): تطور الودائع والمودعين في البنوك التجارية مقارنة مع البنوك الإسلامية للأعوام (2010-2019)

السنة	الودائع (مليون دولار)		عدد المودعين (ألف دولار)		الاجمالي	
	بنوك تجارية	بنوك اسلامية	بنوك تجارية	بنوك اسلامية	الودائع (بالمليون)	المودعين (بالآف)
2011	6,435	537	1,223	193	6,973	1,416
2012	6,858	626	1,256	208	7,484	1,464
2013	7,553	751	1,233	203	8,304	1,435
2014	8,053	882	1,245	222	8,935	1,467
2015	8,600	1,054	1,264	196	9,654	1,460
2016	9,319	1,285	1,314	223	10,605	1,536
2017	10,345	1,637	1,344	259	11,982	1,604
2018	10,391	1,836	1,355	281	12,227	1,636
2019	11,172	2,213	1,388	343	13,385	1,731

يستحوذ حجم الودائع لدى البنوك التجارية على نسبة كبيرة من إجمالي الودائع، فلقد بلغت حوالي **83.5 %** في نهاية العام **2019** مسجلةً انخفاضاً بنسبة **1.76 %** عن العام السابق، والذي بلغت به النسبة حوالي **85 %** . في المقابل بلغت نسبة الودائع في البنوك الإسلامية **16.5 %** محققةً ارتفاعاً بنسبة **9.9 %** عن العام السابق والتي بلغت **15.01 %.**

شكل(7): مقارنة قيمة الودائع في البنوك التجارية مع البنوك الإسلامية

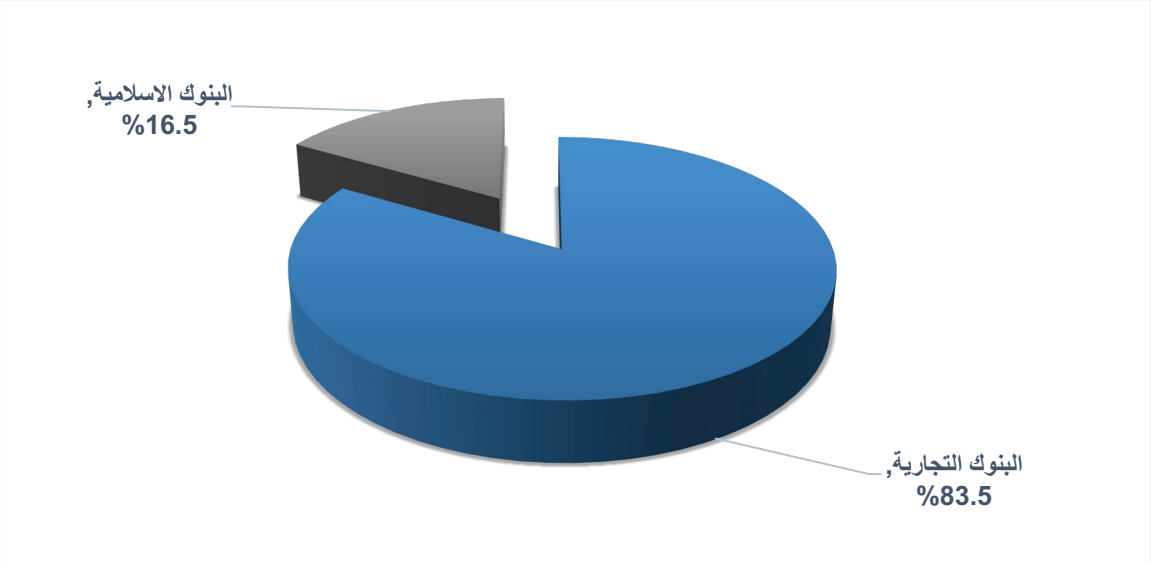

شكل(8): مقارنة نسبة عدد المودعين في البنوك التجارية مع البنوك الإسلامية

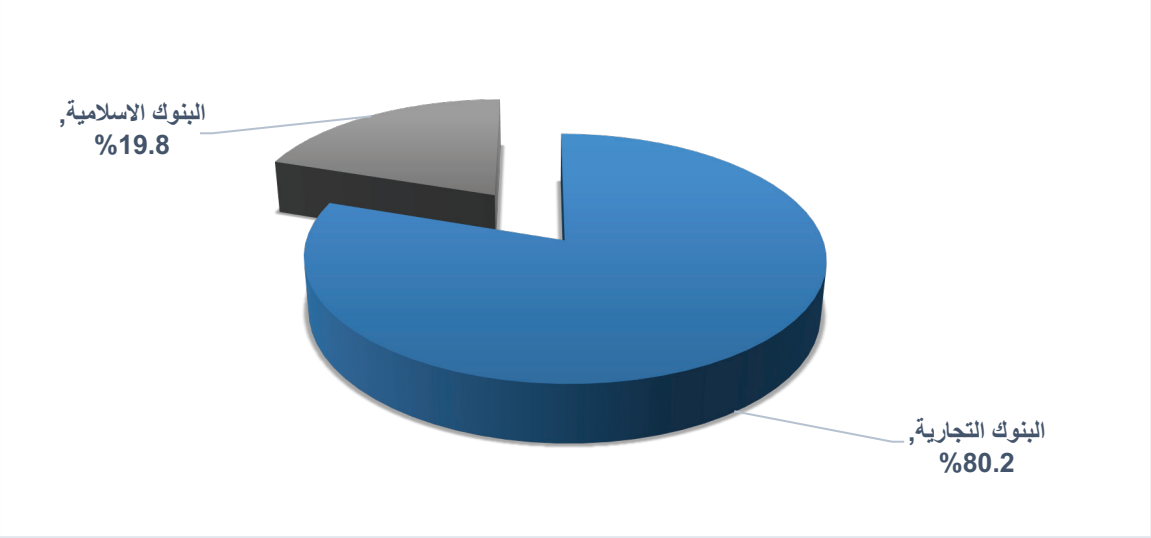

بلغت نسبة عدد المودِعين في البنوك التجارية 80.2 % في العام 2019 مقارنة مع 82.8 % في العام 2018 محققة انخفاضاً بنسبة 3.14 %.

2.2 محفظة التسهيلات الائتمانية:

- بلغ مقدار صافي التسهيلات الائتمانية الممنوحة للجهاز المصرفي حوالي **8,763.3** مليون دولار في نهاية العام **2019** مقابل **8,216.5** مليون دولار في نهاية العام **2018** وبزيادة قدرها **546.8** مليون دولار ونسبتها **6.6%**. وقد شكلت هذه التسهيلات ما نسبتُه **50.8** % من اجمالي الموجودات في العام **2019** مقابل **50.9** % في نهاية العام **2018**.

- بلغ مقدار الالتزامات خارج قائمة المركز المالي (التسهيلات غير المباشرة) للجهاز المصرفي حوالي **1,562.8** مليون دولار في نهاية العام **2019** مقابل **1,401.3** مليون دولار في نهاية العام **2018** بزيادة قدرها **161.5** مليون دولار ونسبتها **11.5** %، وقد شكلت هذه التسهيلات غير المباشرة ما نسبتُه **9.1** % من اجمالي الموجودات في العام **2019** مقابل **8.7** % في العام **2018**.

2.3 التسهيلات الائتمانية المتعثرة:

- ارتفعت نسبة التسهيلات غير العاملة منسوبةً إلى إجمالي التسهيلات المباشرة في الجهاز المصرفي بنسبة **30.3** %، حيث بلغت حوالي **3.96%** في العام **2019** مقارنةً بـ **3.04** % في العام **2018**.

- انخفضت نسبة تغطية المخصصات إلى التسهيلات غير العاملة لدى الجهاز المصرفي لتبلغ **76.94** % في نهاية العام **2019** مقابل **86.23** % للعام **2018**، أي بانخفاض نسبته **10.8** %.

- ارتفعت نسبة التسهيلات الائتمانية الممنوحة للأطراف ذات العلاقة إلى إجمالي التسهيلات للجهاز المصرفي بنسبة **17.7** % حيث بلغت في العام **2019** حوالي **6.44** % مقابل **5.47** % للعام **2018**.

2.4 مؤشرات الأداء للقطاع المصرفي

2.4.1 نسبة كفاية رأس المال

- بلغت نسبة كفاية رأس المال لإجمالي الجهاز المصرفي حوالي **16.6** % للعام **2019**، مقابل **16.8** % للعام **2018**، علماً بأن تعليمات سلطة النقد الفلسطينية تحدد الحد الأدنى لنسبة كفاية رأس المال بمقدار **12** % كما أن مقررات بازل (2) تحدد الحد الأدنى لنسبة كفاية رأس المال بمقدار **8** %.

2.4.2 الربحية

- بلغ صافي الأرباح بعد الضريبة للجهاز المصرفي في نهاية العام **2019** ما مقدارُه **164.2** مليون دولار مقابل **178.6** مليون دولار في نهاية العام **2018** وبانخفاض قدرُه **14.4** مليون دولار ونسبتُه **8.1** %.

- بلغت نسبة العائد بعد الضريبة إلى اجمالي الموجودات لدى الجهاز المصرفي حوالي **1.11** % في نهاية العام **2019** مقابل **0.95** % في نهاية العام **2018**.

- بلغت نسبة العائد بعد الضريبة الى الشريحة الأولى من رأس المال لدى الجهاز المصرفي حوالي **10.08** % في نهاية العام **2019** مقابل **11.20** % في نهاية العام **2018**.

شكل (9): صافي الدخل للبنوك العاملة في فلسطين للفترة (2009-2019)

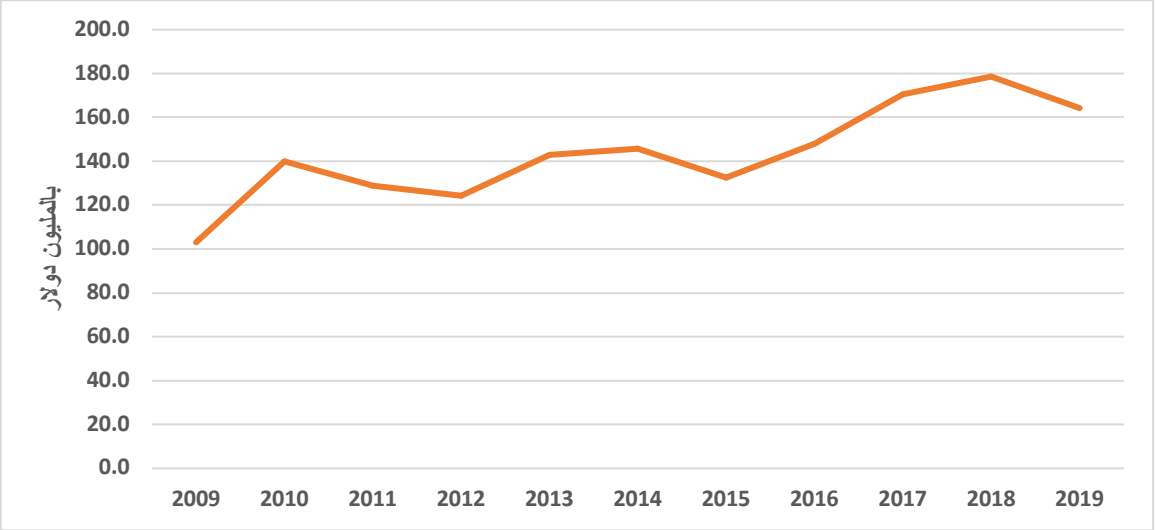

2.5 أداء البنوك الأعضاء

سجلت المؤشرات المصرفية للبنوك الأعضاء -والبالغ عددُها 14 بنكاً-نمواً حقيقياً على مستوى حجم الودائع وحجم الائتمان، وهذا يعكس مدى ثقة الجمهور بالجهاز المصرفي، نظراً لإنشاء المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع وللإجراءات التي تتخذها سلطة النقد الفلسطينية من أجل تعزيز الاستقرار المالي، هذا يأتي في ظل العمل في بيئة تتسم بعدم الاستقرار الاقتصادي والمالي.

وفيما يلي ملخص لأهم تطورات مؤشرات أداء البنوك الأعضاء خلال العام 2019:

2.5.1. عدد الفروع والمكاتب

ازداد عدد الفروع والمكاتب في نهاية العام 2019، حيث بلغ عدد الفروع والمكاتب للمصارف العاملة في فلسطين 370 في نهاية العام 2019، مقابل 351 في نهاية العام 2018 أي بزيادة مقدارُها (19) فرعاً ومكتباً، وهذا تطبيق لسياسة التفرع التي اعتمدتها سلطة النقد الفلسطينية بهدف زيادة كفاءة الخدمات المقدمة للجمهور.

2.5.2. موجودات ومطلوبات البنوك العاملة في فلسطين

- بلغ اجمالي موجودات البنوك العاملة في فلسطين نهاية العام 2019 حوالي 17,250.4 مليون دولار مقابل 16,127.9 مليون دولار في نهاية العام 2018، بزيادةٍ قدرُها 1,122.5 مليون دولار ونسبتُها 6.96 %، مقابل زيادةٍ قدرُها 305.9 مليون دولار ونسبتُها 1.9 % خلال العام 2018.
- بلغ اجمالي مطلوبات البنوك العاملة في فلسطين نهاية العام 2019 حوالي 15,265.2 مليون دولار مقابل 14,216.4 مليون دولار في نهاية العام 2018، بزيادةٍ قدرُها 1,048.8 مليون دولار ونسبتها 7.37 %، مقابل زيادةٍ قدرُها 287.3 مليون دولار ونسبتُها 2.1 % خلال العام 2018.
- بلغ إجمالي حقوق الملكية لدى البنوك العاملة في فلسطين نهاية العام 2019 حوالي 1,985.2 مليون دولار مقابل 1,911.5 مليون دولار في نهاية العام 2018، بزيادة قدرُها 73.6 مليون دولار ونسبتُها 3.85 %، مقابل زيادة قدرُها 18.6 مليون دولار ونسبتُها 0.98 % خلال العام 2018.

شكل(10): إجمالي الموجودات للبنوك العاملة في فلسطين في نهاية عام 2019

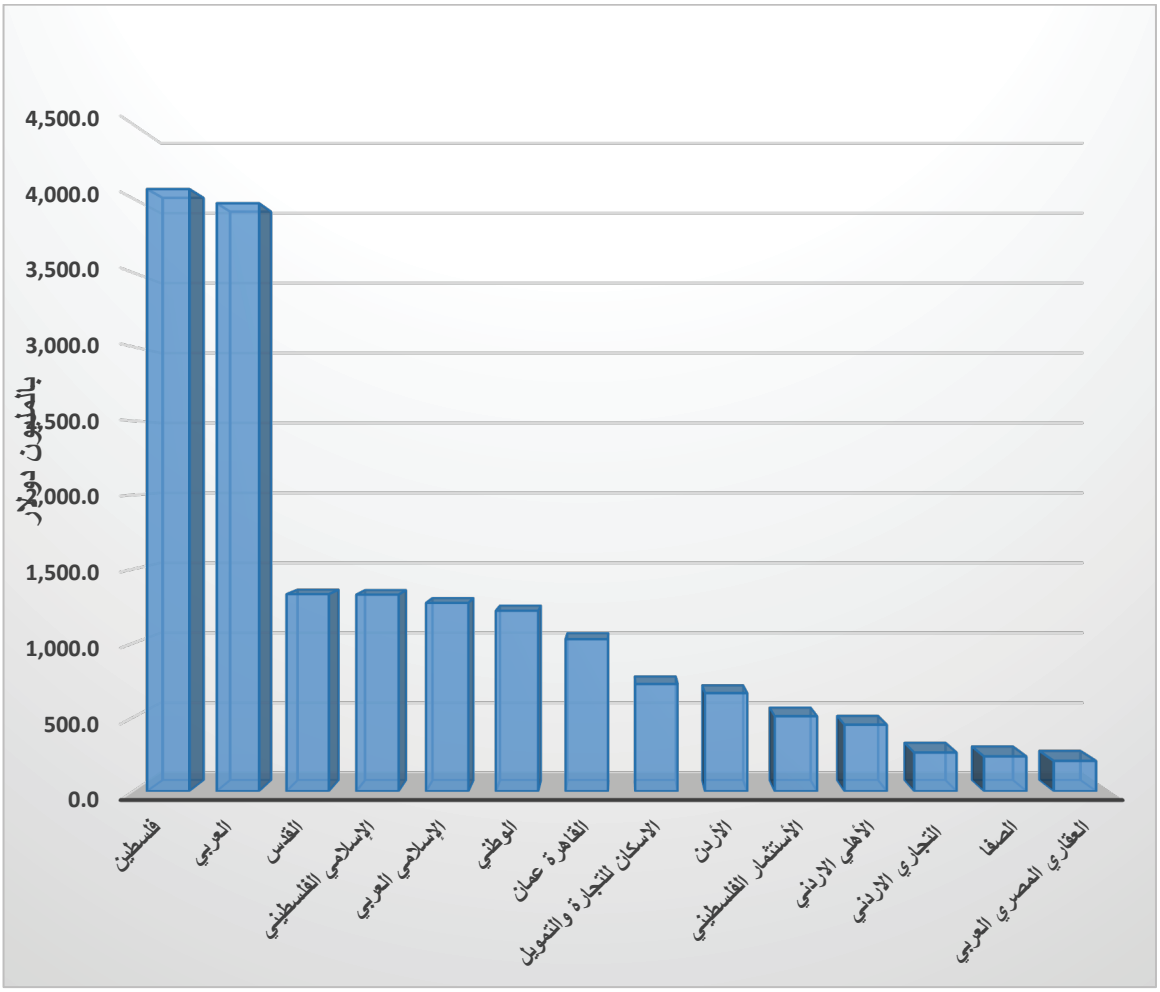

» بلغ مقدار مجموع الاستثمارات (أسهم وسندات داخل وخارج فلسطين) لدى البنوك الأعضاء حوالي **1,401.7** مليون دولار في نهاية العام **2019** مقابل **1,373.5** مليون دولار في نهاية العام **2018**، بزيادة قدرها **28.3** مليون دولار ونسبتُها **2** %، وشكّلت هذه الاستثمارات ما نسبتُه **8.12** % من إجمالي الموجودات في نهاية العام **2019** مقابل **8.51** % في نهاية العام **2018**.

شكل (11): التغير في صافي الموجودات والمطلوبات وحقوق الملكية للبنوك العاملة في فلسطين للفترة (2017-2019)

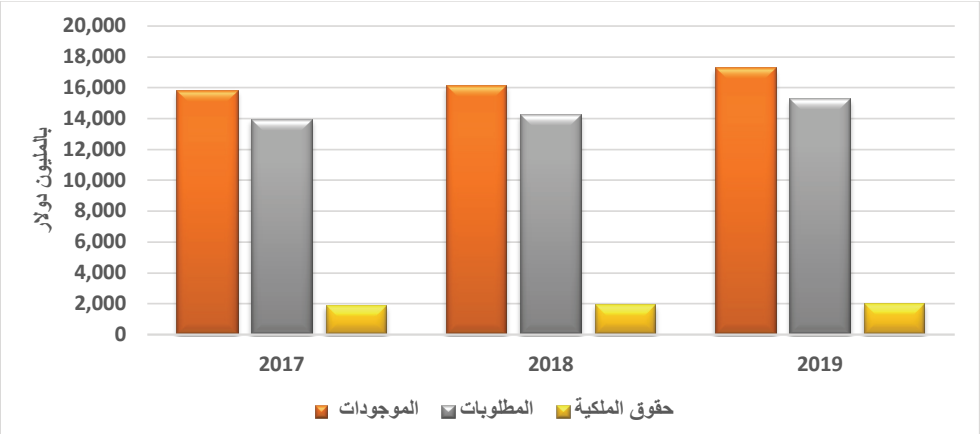

أهم مؤشرات الأداء المالي للبنوك الأعضاء للفترة (2017-2019)

جدول (4): أهم مؤشرات الأداء المالي للفترة (2017–2019)

النسبة	2017	2018	2019
نسبة صافي التسهيلات إلى إجمالي الموجودات	% 50.0	% 50.9	% 50.8
نسبة الاستثمارات "أسهم وسندات" داخل وخارج فلسطين الى إجمالي الموجودات	% 7.6	% 8.5	% 8.1
نسبة التسهيلات غير العاملة الى إجمالي التسهيلات المباشرة	% 2.32	% 3.04	% 3.96
نسبة كفاية رأس المال	% 16.60	% 16.80	% 16.60
نسبة العائد على إجمالي الموجودات (بعد الضريبة)	% 1.09	% 0.95	% 1.11

جدول (5): البنوك العاملة في فلسطين في نهاية العام 2019

البنوك العاملة في فلسطين في العام 2019	تاريخ التأسيس	عدد الفروع والمكاتب في نهاية عام 2019	اجمالي الموجودات في نهاية العام 2019 (بالمليون دولار)
البنوك المحلية			
فلسطين م.ع.م	1960	73	4,064.6
القدس	1995	39	1,330.3
الإسلامي الفلسطيني	1997	45	1,327.1
الإسلامي العربي	1996	25	1,271.4
البنك الوطني	2006	28	1,218.4
الاستثمار الفلسطيني	1995	20	506.7
الصفا	2016	9	235.2
البنوك الوافدة			
العربي	1994	32	3,968.5
القاهرة عمان	1986	22	1,026.4
الاسكان للتجارة والتمويل	1995	15	723.9
الأردن	1994	38	662.5
الأهلي الاردني	1995	10	449.1
التجاري الاردني	1994	7	261.4
العقاري المصري العربي	1994	7	204.9

شكل(12): عدد الفروع والمكاتب للبنوك في نهاية العام 2019

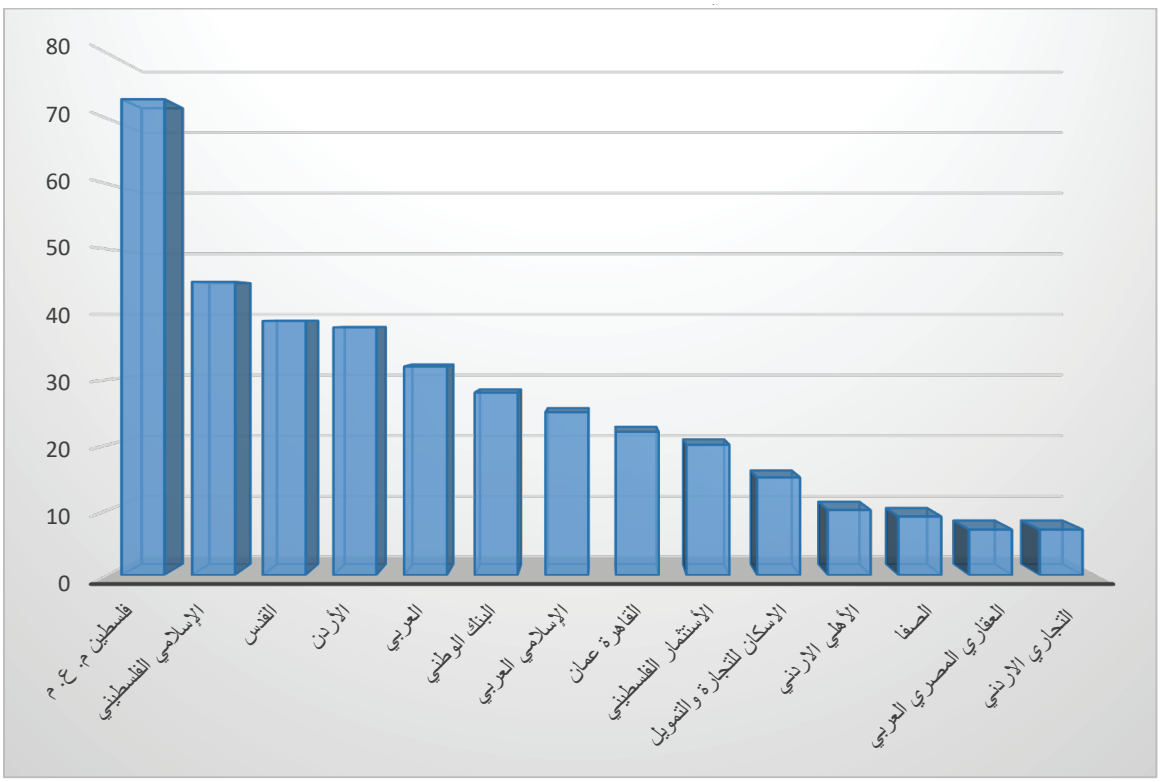

جدول (6): توزيع ودائع العملاء والائتمان جغرافيا حسب المنطقة (بالمليون دولار)

المنطقة الجغرافية	2018		2019	
	اجمالي الائتمان المباشر	اجمالي ودائع العملاء	اجمالي الائتمان المباشر	اجمالي ودائع العملاء
رام الله والبيرة	4,127	4,492	4,707	4,734
الرام	124	468	94	523
العيزرية	230	431	196	483
بيت لحم	453	952	468	1,036
بيت جالا	35	68	46	91
بيت ساحور	4	9	6	15
الخليل	503	1,113	537	1,245
أريحا	163	141	166	159
طولكرم	193	540	205	617
نابلس	1,015	1,589	1,101	1,742
سلفيت	110	136	70	158
طوباس	53	89	44	101
قلقيلية	111	222	116	240
جنين	367	819	377	934
الضفة الغربية	7,489	11,070	8,132	12,077
غزة	641	803	617	880
خانيونس	78	130	75	148
رفح	61	61	56	75
دير البلح	52	38	47	41
النصيرات	57	67	55	93
جباليا	61	58	58	70
قطاع غزة	949	1,158	907	1,308
المجموع الكلي	8,438	12,227	9,039	13,385

نطاق التغطية:

أ. الودائع الخاضعة لأحكام القانون:

بلغت ودائع العملاء الخاضعة لأحكام قانون المؤسسة حوالي **12,725.7** مليون دولار في نهاية عام **2019** مقارنة بـ **11,515.6** مليون دولار في نهاية عام **2018** وبنسبة ارتفاع بلغت **10.51** %، علماً بأن هذه الودائع تعود لحوالي **1,723** ألف مودِع، بمتوسط وديعة بلغ **7,383** دولار لعام **2019** مقارنة بـ **1,630** ألف مودع، ومتوسط وديعة بلغ **7,064** دولار لعام **2018**.

شكل(13): ودائع العملاء الخاضعة للقانون

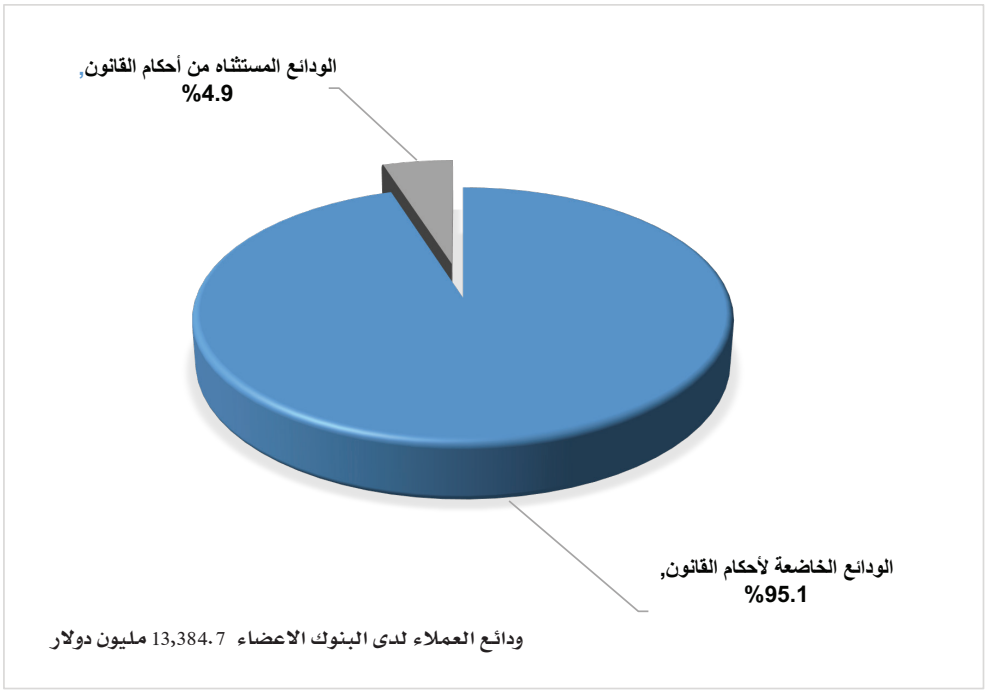

شكّلت الودائع الخاضعة لأحكام القانون ما نسبتُه **95.1** % من إجمالي ودائع العملاء لدى البنوك الأعضاء في نهاية العام **2019**

ب. الودائع المضمونة بالكامل:

شكلت الودائع المضمونة بالكامل وفقَ أحكام القانون (الودائع التي يقل رصيدُها عن أو يساوي عشرين ألف دولار أو ما يعادلها بالعملات الأُخرى) ما نسبتُه **21.7** % من إجمالي الودائع الخاضعة لأحكام القانون في نهاية عام **2019**، حيث بلغت ما مقدارُه **2,760.2** مليون دولار، تعود لحوالي **1,618** ألف مودع وبمتوسط وديعة بلغ **1,706** دولاراً مقارنة بـ **2,591.8** مليون دولار في نهاية عام **2018** تعود لحوالي **1,535** ألف مودع بمتوسط وديعة بلغ **1,688** دولاراً، حيث بلغت نسبة عدد المودِعين المضمونة ودائعُهم بالكامل من إجمالي عدد المودِعين الخاضعة ودائعُهم لأحكام القانون في نهاية عام **2019** حوالي **93.9** %.

بلغت نسبة عدد المودِعين المضمونة ودائعُهم بالكامل حوالي **93.9** % من إجمالي عدد المودِعين الخاضعة ودائعُهم لأحكام القانون في نهاية عام **2019**.

شكلت الودائع المضمونة بالكامل ما نسبتُه **21.7** % من إجمالي الودائع الخاضعة لأحكام القانون في نهاية عام **2019**.

ت. الودائع المضمونة جزئياً:

أما الودائع الخاضعة لأحكام القانون التي تزيد على عشرين الف دولار أو ما يعادلها بالعملات الأُخرى – أي المضمونة جزئياً – فقد بلغت حوالي **9,965.5** مليون دولار في نهاية عام **2019** مقارنةً بـ **8,923.7** مليون دولار في نهاية عام **2018**، لتشكلَ ما نسبتُه **78.3** % من إجمالي الودائع الخاضعة لأحكام القانون في نهاية عام **2019**.

وتعود هذه الودائع لحوالي **105** ألف مودع يشكلون ما نسبتُه **6.1** % من إجمالي عدد المودعين الخاضعة ودائعُهم لأحكام القانون، بمتوسط وديعة بلغ **94,435** دولاراً في نهاية عام **2019** مقارنة بـ **95** ألف مودِع بمتوسط وديعة بلغ **94,020** دولاراً في نهاية عام **2018**.

بلغت نسبة عدد المودعين المضمونة ودائعُهم جزئياً حوالي **6.1** % من إجمالي عدد المودِعين الخاضعة ودائعُهم لأحكام القانون في نهاية العام **2019**

شكّلت الودائع المضمونة جزئياً ما نسبته **78.3** % من إجمالي الودائع الخاضعة لأحكام القانون في نهاية عام **2019**

ث. التعويض الفوري:

بلغت نسبة تركُّز قيمة التعويض الفوري لدى أكبر بنك في نهاية عام **2019** ما نسبتُه **22.7** %، في حين بلغت نفس النسبة لدى أكبر بنكين ما نسبتُه **44.6** %، وما نسبتُه **55.2** % لدى أكبر ثلاثة بنوك.

جدول (7): أهم مؤشرات ودائع العملاء والمودعين في البنوك الأعضاء للفترة (2012-2019)

البند / نهاية الفترة	"كانون الأول 12"	"كانون الأول 13"	"كانون الأول 14"	"كانون الأول 15"	"كانون الأول 16"	"كانون الأول 17"	"كانون الأول 18"	"كانون الأول 19"	نسبة النمو
اجمالي ودائع العملاء لدى البنوك الأعضاء (مليون دولار)	7,484.2	8,303.7	8,934.5	9,654.2	10,604.7	11,982.5	12,227.3	13,384.7	% 9.5
إجمالي عدد المودعين لدى البنوك الأعضاء (ألف مودع)	1,464	1,435	1,467	1,460	1,536	1,604	1,636	1,730	% 5.8
متوسط الوديعة لعدد المودعين لدى البنوك الأعضاء (دولار)	5,112	5,786	6,091	6,612	6,902	7,472	7,474	7,735	% 3.5
اجمالي الودائع الخاضعة لأحكام القانون (مليون دولار)	6,828	7,583	8,120	8,936	9,713	11,099	11,516	12,726	% 10.5
عدد المودعين الخاضعة ودائعهم لأحكام القانون (ألف مودع)	1,460	1,431	1,463	1,455	1,531	1,590	1,630	1,724	% 5.7
متوسط الوديعة للعملاء الخاضعين لأحكام القانون (دولار)	4,678	5,297	5,550	6,141	6,343	6,980	7,064	7,383	% 4.5
نسبة إجمالي الودائع الخاضعة لأحكام القانون الى إجمالي ودائع العملاء لدى البنوك الأعضاء (%)	91.2%	91.3%	90.9%	92.6%	91.6%	92.6%	94.2%	95.1%	% 1.0
قيمة التعويض الفوري (مليون دولار)	2,093	2,219	2,409	2,619	2,839	4,412	4,490	4,871	% 8.5
قيمة ودائع العملاء المضمونة بالكامل (الودائع التي يقل رصيدها أو يساوي سقف الضمان) (مليون دولار)	1,048	1,093	1,198	1,301	1,382	2,459	2,592	2,760	% 6.5
عدد العملاء المضمونة ودائعهم بالكامل (ألف مودع)	1,355	1,319	1,342	1,324	1,386	1,493	1,535	1,618	% 5.4
متوسط الوديعة للعملاء المضمونة ودائعهم بالكامل (دولار)	773	829	893	983	997	1,648	1,688	1,706	% 1.1
قيمة ودائع العملاء المضمونة جزئيا (الودائع التي يزيد رصيدها عن سقف الضمان) (مليون دولار)	5,781	6,490	6,922	7,635	8,331	8,640	8,924	9,966	% 11.7
عدد العملاء المضمونة ودائعهم جزئيا (ألف مودع)	105	113	121	132	146	98	95	105	% 10.6
متوسط الوديعة للعملاء المضمونة ودائعهم جزئيا (دولار)	55,306	57,631	57,138	57,962	57,174	88,482	94,020	94,435	% 0.4
نسبة قيمة ودائع العملاء المضمونة بالكامل الى اجمالي الودائع الخاضعة لأحكام القانون (%)	% 15.3	% 14.4	% 14.8	% 14.6	% 14.2	% 22.2	% 22.5	% 21.7	% -3.6
نسبة قيمة ودائع العملاء المضمونة جزئيا الى اجمالي الودائع الخاضعة لأحكام القانون (%)	% 84.7	% 85.6	% 85.2	% 85.4	% 85.8	% 77.8	% 77.5	% 78.3	% 1.0
نسبة عدد العملاء المضمونة ودائعهم بالكامل الى عدد المودعين الخاضعة ودائعهم لأحكام القانون (%)	% 92.8	% 92.1	% 91.7	% 90.9	% 90.5	% 93.9	% 94.2	% 93.9	% -0.3
نسبة عدد العملاء المضمونة ودائعهم جزئيا الى عدد المودعين الخاضعة ودائعهم لأحكام القانون (%)	% 7.2	7.9v	% 8.3	% 9.1	% 9.5	% 6.1	% 5.8	% 6.1	% 5.2
نسبة تركز قيمة التعويض الفوري لدى أكبر بنكين (%)			% 48.10	% 46.40	% 45.22	% 45.58	% 44.64	% 44.59	% -0.11
نسبة تركز قيمة التعويض الفوري لدى أكبر ثلاثة بنوك (%)			% 57.30	% 56.70	% 53.32	% 54.02	% 54.49	% 55.23	% 1.36

الفصل الثاني:
المؤسسة الفلسطينية
لضمان الودائع

1. نظام ضمان الودائع في فلسطين

إن توفر آليات واضحة وسليمة لحماية أموال المودِعين ولحماية البنوك من التعثر وضمان الاستقرار المالي في الجهاز المصرفي هو أمرٌ ضروري، نظراً للدور الهام الذي تحتله البنوك في التأثير على الاقتصاد الكلي في الدولة، لذلك نجد أن قدرة البنوك للقيام بدورها بصورة فعالة في الاقتصاد يعتمد على مدى القدرة على الوفاء بالتزاماتها، الأمر الذي يحفز المودِعين على الاستمرار بالتعامل معها وايداع أموالهم على هيئة ودائع لديها وعدم التقدم بسحب أموالهم إلا عند الحاجة.

إن تعثّر أحد البنوك وعدم قدرته على الالتزام بمطالبات المودِعين يشكل تهديداً للاستقرار المالي ويُنذر بحدوث أزمة مالية حادة في الجهاز المصرفي، وبالتالي تراجع ثقة المودِعين بأداء الجهاز المصرفي في الدولة، ولتفادي حدوث مثل هذه الأزمات فإن السلطات العليا في الدول تُنشئ "نظام ضمان الودائع" وذلك باعتباره أحدَ عناصر شبكة الأمان المالي الفعالة للتغلب على الأزمات المستقبلية التي تواجه البنوك.

ويأتي هذا النظام في ظل الانفتاح الاقتصادي وعولمة الأنشطة المصرفية، حيث أصبحت البنوك تقبل الودائع وتقدم الخدمات المصرفية خارج حدود الدولة، وبالتالي فإن حدوث أي أزمة مالية يمكن ان تنتقل عبر الحدود من دولة إلى أُخرى .[4]

يشير "نظام ضمان الودائع" إلى أنه آليات تضعها الحكومات من خلال قوانين وتشريعات وتعليمات تهدف إلى حماية أموال المودِعين (خاصة الصغار منهم) والمساهمة في تعزيز الاستقرار المالي وتنشيط الادخار والنمو الاقتصادي.

شكل(14): شبكة الأمان المالي في فلسطين

تقوم المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع بدور هام في الاستقرار المالي في فلسطين إذ أنها عضواً فعالاً في شبكة الأمان المالي الفلسطيني.

2. المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع

2.1 نشأة المؤسسة

أُنشئت المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع بموجب أحكام القرار بقانون رقم (7) لسنة **2013** كمؤسسة تتمتع بالشخصية الاعتبارية والأهلية القانونية والاستقلال المالي والإداري، بهدف حماية أموال المودِعين في البنوك الأعضاء وتشجيعاً للادخار وتعزيزاً للثقة بالجهاز المصرفي الفلسطيني.

تتمتع المؤسسة بموجب قانونها بصلاحيات واسعة تمكّنها من القيام بمهامها كضامن للودائع ومُصفٍ للبنوك، بالإضافة إلى الدور الرقابي الممنوح لها قانوناً، والمتمثل في تبادل المعلومات والبيانات الخاصة بالبنوك الأعضاء بشكل دوري مع سلطة النقد الفلسطينية، وذلك وفق آلياتٍ محددةٍ تكفل للمؤسسة الحصول على كافة المعلومات اللازمة لتحقيق أهدافها.

2.2 ادارة المؤسسة

مجلس الإدارة:

يتولى إدارة المؤسسة والإشراف عليها مجلس إدارة يتكون من سبعة أعضاء:

- محافظ سلطة النقد الفلسطينية (رئيساً لمجلس الإدارة)، وينوب عنه نائب المحافظ في حال غيابه.
- ممثل عن وزارة المالية، من ذوي الدرجات العليا والاختصاص يسميه وزير المالية.
- مراقب الشركات في وزارة الاقتصاد الوطني.
- أربعة أعضاء مستقلين يتم تعيينُهم من قبل رئيس دولة فلسطين وبتنسيب من رئيس المجلس لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد لمرة واحدة فقط.

مهام وصلاحيات مجلس الإدارة:

يقوم المجلس بعدة مهام أهمّها رسم السياسات ووضع استراتيجيات المؤسسة، وإقرار الموازنة التقديرية السنوية، وكذلك إقرار خطة وسياسة الاستثمار لأموال المؤسسة وتحديد وإقرار نسب الاشتراك السنوية للأعضاء، واعتماد الهيكل التنظيمي للمؤسسة ووصف وظائفه، وإقرار الأنظمة والتعليمات الداخلية والإجراءات الخاصة بسير العمل، وتحديد سقف التعويض وغيرها من المهام.

الجهاز الإداري والتنفيذي:

بلغ مجموع موظفي المؤسسة في نهاية عام **2019** واحد وعشرون موظفاً في مختلف التخصصات.

- **المدير العام**

يقوم المدير العام بكافة المهام والصلاحيات التي أُسنِدت إليه بموجب قانون المؤسسة، وذلك من أجل إدارة شؤون المؤسسة بما فيها تنفيذ السياسات والقرارات التي يتخذها مجلس الإدارة، ويقوم كذلك بالإشراف على الجهاز التنفيذي للمؤسسة ومتابعة حُسن تنفيذ الأعمال اليومية.

✤ الدائرة المالية

تقع على الدائرة مسؤولية حفظ السجلات والدفاتر المحاسبية، وكذلك مسؤولية الحفاظ على الموازنة المالية المتاحة وتوفير المعلومات المالية الدقيقة وبالوقت المناسب لصانعي القرار، كما تتولى الدائرة تأمين توفير احتياجات المؤسسة من الأجهزة والمعدات والمحافظة على أصول وممتلكات المؤسسة، وتوفير البرامج اللازمة لسير أعمال المؤسسة ولتحقيق أهدافها.

✤ الدائرة الادارية:

أ. وحدة الموارد البشرية:

تهتم الوحدة الادارية بالعنصر البشري، حيث تعتبره العنصر الأهم في نجاح المؤسسة لتحقيق أهدافها ورؤيتها الاستراتيجية، وتسعى الوحدة الى استقطاب الكفاءات والتطوير في قدرات ومهارات الموظفين من خلال إلحاقهم بالدورات التدريبية والمشاركة في المؤتمرات وورشات العمل المختلفة التي تعقد سنوياً.

ب. وحدة الشؤون الإدارية:

تعمل الوحدة على توفير البيئة الملائمة للعمل من خلال توفير الخدمات الإدارية والمستلزمات والأنظمة والتعاقد مع الموردين ومزودي الخدمات، وذلك تبعاً لأسس علمية ومهنية عالية المستوى بهدف تعزيز قدرة الموظفين على الإبداع ورفع الانتاجية وروح الانتماء للمؤسسة.

✤ دائرة تحليل المخاطر والتأمين

تؤدي هذه الدائرة العديد من الأدوار والمهمات والمسؤوليات التي تُسهم في تنفيذ وتطوير سياسات ضمان الودائع في المؤسسة، كما تعمل على تعزيز إدارة المخاطر بهدف تعزيز الثقة في النظام المصرفي الفلسطيني.

أ. وحدة المخاطر والتأمين:

تتولى الوحدة متابعة استيفاء الرسوم من البنوك الأعضاء، والتجهيزات لتطبيق نظام استيفاء الرسوم من البنوك الأعضاء المبني على المخاطر، وذلك بالتنسيق مع سلطة النقد الفلسطينية وجمعية البنوك، بهدف تخفيض المخاطر السلوكية وتحقيق مبدأ الانصاف في آلية استيفاء الرسوم، وتحفيز البنوك الأعضاء لتحسين أدوات مراقبة المخاطر، ووضع الإجراءات اللازمة لتخفيض مستوى المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها، إضافةً إلى قيامها باختبارات التحمل كأداة لدعم وتعزيز ضبط المخاطر.

ب. وحدة التصفية:

تتولى الوحدة القيام بالمهام المناطة بالمؤسسة كمُصفٍّ لأي بنك تقرر تصفيتُه وفقَ أحكام قانونها وأية أنظمة أو تعليمات أو قرارات تصدر بموجبه، كما وتعمل على وضع وتطوير السياسات المختلفة لعمليات التصفية، وذلك بهدف تنفيذ إجراءاتها بكفاءة وفعالية. كما وتتولى وضعَ وتطوير وإدارة إجراءات تعويض المودِعين بموجب أحكام قانونها وأية أنظمة أو تعليمات أو قرارات تصدر بموجبه.

ت. الوحدة القانونية:

تتولى الوحدة القيام بكافة المعاملات القانونية للمؤسسة ومتابعة إنجازها مع جهات الاختصاص ورفع التقارير الدورية عن عمل الوحدة، وصياغة العقود والاتفاقيات للمؤسسة.

✤ وحدة التدقيق الداخلي

يرتبط نشاط وحدة التدقيق الداخلي بلجنة التدقيق الداخلي المنبثقة عن مجلس إدارة المؤسسة، وتتولى الوحدة مهمة التحقق من صلاحية وسلامة نشاطات المؤسسة المختلفة، ورفع التوصيات بنتائج الفحص والتقييم والتحليل لإدارات المؤسسة المختلفة، بهدف النهوض بمسؤولياتها بكفاءة وفعالية.

✤ وحدة إدارة المخاطر المؤسسية:

تعتبر الوحدة الجهة المسؤولة عن تطوير إطارٍ متكاملٍ وكفؤٍ لإدارة المخاطر المالية والتشغيلية والاستراتيجية على مستوى المؤسسة، وتعمل على الإشراف على كفاية مهام وعمليات إدارة المخاطر، وذلك من خلال تقييمها والتحوط لها والتقليل من احتمالية التباين والشك في تحقيق الأهداف والأداء في مهام وعمليات الدوائر المختلفة. وتهدف الوحدة إلى تعزيز الوعي وثقافة إدارة المخاطر لدى المؤسسة، ومساندة الإدارة العليا، وتقديم المشورة لها في تخطي التحديات وتطوير السياسات والأنظمة والضوابط الداخلية، بما يتماشى مع المعايير والممارسات الفضلى في هذا المجال.

✤ دائرة الاستثمار:

تتولى الدائرة توفير البيانات والمعلومات اللازمة لدعم عملية التخطيط والتطوير في المؤسسة، إضافةً إلى إدارة استثمارات أموال المؤسسة، وذلك وفق سياسة الاستثمار المعتمدة من مجلس إدارة المؤسسة ووفق أحكام قانون المؤسسة.

أ. وحدة الاستثمار:

تقوم وحدة الاستثمار بتوظيف موارد المؤسسة ضمن سياسة واستراتيجية استثمار مدروسة ومقرّة من قبل مجلس إدارة المؤسسة، تهدف بشكل رئيسي إلى الحفاظ على رأس المال، إضافة إلى تنمية احتياطيات المؤسسة المخصصة لضمان أموال المودعين. وكذلك تعمل على توفير عائدٍ مناسبٍ، ضمن مستوى متدني من المخاطر، تماشياً مع أهداف المؤسسة ودورها في تعزيز الاستقرار المالي، مع الأخذ بعين الاعتبار أن تكون استثمارات المؤسسة ذات سيولة عالية تمكن المؤسسة من الاستجابة لأي طارئ.

ب. وحدة الأبحاث:

تشكلت وحدة الأبحاث منذ بداية عمل المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع، وذلك ايماناً بالدور الكبير الذي يلعبه البحث العلمي عالمياً في تطوير سبل التقدم والنمو الاقتصادي. وتتضح مهام ومسؤوليات الوحدة ضمن عدة مجالات أهمها: المساهمة في تزويد المؤسسة بالإطار المنهجي التحليلي والمعلوماتي المناسب واللازم لعمل المؤسسة، وتحقيق مبدأ الشفافية والمصداقية للمؤسسة، وذلك من خلال إصدار المنشورات الدورية التي تتسم بالمهنية والمتوافقة مع المعايير الدولية.

✤ قسم تكنولوجيا المعلومات

يسعى قسم تكنولوجيا المعلومات ليكون مساهماً فاعلاً في دفع عجلة التطور في المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع على الصعيدين التنظيمي والإداري، وعلى صعيد الخدمات التي تقدمها المؤسسة، وذلك من خلال تطبيق أحدث التقنيات التي وصلت إليها تكنولوجيا المعلومات في العالم والتي تخدم بيئة العمل. إضافة لتوفير الحلول المبتكرة وإعداد الخطط الاحتياطية للحفاظ على أمن المعلومات وتقليل المخاطر للحدود الدنيا وحماية موجودات المؤسسة. كما يعمل قسم تكنولوجيا المعلومات على تلبية الاحتياجات التقنية لكافة الدوائر والاقسام.

✤ قسم العلاقات العامة

يعتبر قسم العلاقات العامة من أقسام الدعم الاساسية في المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع، فهي نافذة المؤسسة على المجتمع المحلي والدولي، ويهدف القسم إلى تعزيز التواصل والتعاون الداخلي والخارجي مع فئات المجتمع المستهدفة لنشر رؤية ورسالة المؤسسة بأفضل الطرق ووسائل الاتصال، والعمل على خلق قائمة بيانات لجميع الفئات المستهدفة لتسهيل الوصول إليها، ونقل الرسائل بشكل ايجابي ومهني مع مراعاة خصوصية كل فئة على حدا، وتحضير المواد والرسائل التي يجب نشرها من خلال وسائل الاتصال المتعددة مثل الموقع الالكتروني، المنشورات، الإعلام والإعلان.

✤ مكتب غزة

يقوم مكتب غزة بتنفيذ سياسات المؤسسة وتطبيقها في قطاع غزة، حيث انه الجهة الوحيدة التي تمثل المؤسسة في قطاع غزة امام جميع الجهات الرسمية ومؤسسات المجتمع المدني ذات العلاقة بعمل المؤسسة بشكل مباشر. كما يشرف على توعية المواطنين ضمن المحافظات الجنوبية بنظام ضمان الودائع الفلسطيني ونشأة المؤسسة وأهدافها، وذلك من خلال عقد ورش العمل المختلفة وتمثيل المؤسسة في الفعاليات المصرفية.

2.3 حقوق الملكية ومصادر تمويل المؤسسة

تتمثل حقوق الملكية للمؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع من مساهمة الحكومة بمبلغ **20** مليون دولار، وكذلك من **100** ألف دولار –أو ما يعادلها بالعملات الأخرى–رسوم تأسيس غير مستردة يدفعها العضو خلال **15** يوماً من تاريخ الانضمام إلى المؤسسة، بالإضافة إلى الاحتياطيات التي تكونها المؤسسة من الاشتراكات السنوية للبنوك الأعضاء.

شكل(15): مصادر تمويل نظام ضمان الودائع في فلسطين

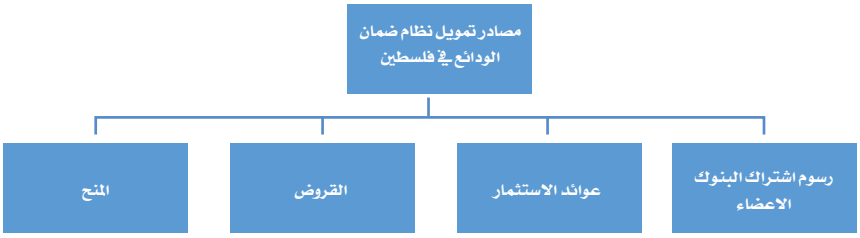

تتكون مصادر تمويل المؤسسة من رسوم الاشتراك السنوية التي تدفعها البنوك الأعضاء، ومن عوائد استثمار أموال نظام ضمان الودائع. كما يجوز للمؤسسة الحصول على المِنح المالية من أية جهة يوافق عليها المجلس، إضافةً إلى إمكانية الاقتراض، وذلك لتتمكن من تسديد الالتزامات المترتبة عليها قانونياً.

2.4 العضوية

إن العضوية في المؤسسة إجبارية لكافة البنوك المرخصة من قبل سلطة النقد الفلسطينية، سواء أكانت بنوكاً تجارية أم إسلامية. ولقد بلغ عدد البنوك الأعضاء والخاضعة لأحكام القانون **14** بنكاً في العام **2019**، منها **7** بنوك محلية و**7** بنوك وافدة.

2.5 رسوم الاشتراك

يترتب على البنك العضو تسديد رسوم الاشتراك بشكل ربع سنوي، وتكون نسبة رسوم الاشتراك (0.3 %) ثلاثة بالألف من مجموع الودائع الخاضعة لأحكام القانون لديه، ويجوز لمجلس إدارة المؤسسة تحديد نسبة اشتراك تتماشى مع درجة المخاطر لكل عضو، وفق معايير يتم الاتفاق عليها مع سلطة النقد الفلسطينية وجمعية البنوك الفلسطينية، وذلك بموجب تعليمات تصدر لهذه الغاية، كما يجوز للمجلس مراجعة نسب الاشتراك السنوي وتعديلها وتحديد آلية الاحتساب.

2.6 تعويض المودعين

تعتبر المؤسسة مسؤولة قانوناً عن تعويض المودِعين لدى البنوك الأعضاء بعد نشر قرار التصفية الصادر عن سلطة النقد الفلسطينية في الصحف الرسمية، وتلتزم المؤسسة بتعويض المودِعين حسبَ سقف التعويض المحدد، ويتم احتساب سقف التعويض لكل مودِع على أساس توحيد جميع ودائعه المؤمّنة لدى العضو، بما في ذلك الفوائد أو العوائد المستحقة له حتى تاريخ نشر قرار تصفية هذا العضو في الجريدة الرسمية.

> في حال صدور قرار التصفية يصبح مبلغ الضمان مستحق الأداء، حيث تعمل المؤسسة على تسديده خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تقديم المودع لمطالبته.

2.7 التصفية:

تعتبر المؤسسة بموجب القرار بقانون رقم (7) لسنة 2013 المصفّي الوحيد لأي بنك تقرر سلطةُ النقد الفلسطينية تصفيتَه.

وتمتلك المؤسسة صلاحيةَ اتخاذ جميع الإجراءات القانونية اللازمة للحفاظ على حقوق المصرف وإتمام عملية التصفية، وتحل محل المودِعين بالقدر الذي ستدفعه من ودائعهم، ويتوجب عليها توثيق ما تدفعه للمودعين كدَين مترتب لها في ذمة المصرف، ويكون لهذا الدين حق الامتياز على سائر حقوق المساهمين والدائنين الآخرين.

كما للمؤسسة الحق باتخاذ جميع الإجراءات الضرورية لإنهاء عمليات البنك ودفع ما عليه من ديون وتحصيل ما له من ذمم، والقيام بالإجراءات التي تهدف إلى المحافظة على موجوداته وحقوقه وجرد حساباته، وبالتالي بيع موجودات المصرف المنقولة وغير المنقولة أو أي جزء منها، والقيام بأي عمل أو إجراء آخر تتطلبه عملية التصفية لتتمكن من دفع التعويضات للمودعين وإيفاء الديون لمستحقيها.

2.8 إدارة الاحتياطي

تعمل المؤسسة على تكثيف جهودها الرامية إلى تعزيز احتياطياتها المالية حتى تتمكن من حماية حقوق المودعين لدى البنوك الأعضاء في فلسطين، لذلك يتوجب عليها تكوين احتياطيات بنسبة قانونية محددة لا تقل عن 3% من مجموع الودائع الخاضعة لأحكام قانونها، كما وتتشكل هذه الاحتياطيات من رسوم الاشتراكات الربع سنوية التي يتم تحصيلها من البنوك الأعضاء ومن عوائد الاستثمارات وأي عوائد أُخرى بعد طرح كافة المصاريف منها.

الفصل الثالث:

إنجازات وأنشطة المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع خلال العام 2019

إنجازات وأنشطة المؤسسة

قامت المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع بسلسلة من الإنجازات والأنشطة خلال العام 2019.

أولاً: المؤتمرات والاجتماعات الدولية

شاركت المؤسسة بمؤتمرات وفعاليات عدة، منها المؤتمر السنوي الدولي للهيئة الدولية لضامني الودائع، والذي انعقد في تشرين أول من العام 2019 في تركيا، حيث تأتي هذه المشاركات تعزيزاً لاستراتيجية وأهداف المؤسسة الرامية إلى بناء شبكة علاقات دولية مع مؤسسات ضمان الودائع حول العالم، وذلك من أجل تعزيز العلاقات وتبادل الخبرات ما بين المؤسسة ونظيراتها من المؤسسات الاقليمية والدولية، بحيث يتم خلال هذه المؤتمرات مناقشة أبرز التحديات التي تواجه مؤسسات ضمان الودائع، والاستفادة من تجارب المؤسسات الأخرى في تعزيز دورها في الاستقرار المالي ودعم الاقتصاد، وكذلك الاطلاع على آخر المستجدات بخصوص أنظمة ضمان الودائع.

ثانيا: زيادة الوعي العام بنظام ضمان الودائع الفلسطيني

في إطار السعي للامتثال للمبادئ الأساسية لأنظمة ضمان الودائع وتحقيقاً لأحد أهداف المؤسسة والمتمثلة في رفع مستوى توعية الجمهور بنظام ضمان الودائع في فلسطين، فقد قامت المؤسسة بعمل مسح ميداني لقياس نسبة الوعي لدى الجمهور بنظام ضمان الودائع، وتبين ان نسبة الوعي ارتفعت الى **28.6 %** مقارنة مع العام **2015**، حيث كانت النسبة **11.8 %.**

عقدت المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع خلال العام **2019** العديد من ورش العمل واللقاءات التوعوية في الضفة الغربية وقطاع غزة، حول أهمية نظام ضمان الودائع ودوره في تعزيز ثقة الجمهور بالقطاع المصرفي الفلسطيني، وذلك لعدد من البنوك الأعضاء والشركات والمؤسسات والجمعيات والجامعات الفلسطينية، كما شاركت المؤسسة في مؤتمرات وفعاليات محلية عدة أهمها: المؤتمر المصرفي السنوي، بالإضافة الى المشاركة في فعاليات الأسبوع المصرفي للأطفال والشباب، الذي يعقد خلال شهر آذار من كل عام.

ثالثا: التطوير الداخلي في المؤسسة

استحدثت المؤسسة على هيكلها التنظيمي وحدة إدارة المخاطر المؤسسية، والتي تهدف إلى تعزيز الوعي بثقافة إدارة المخاطر لدى المؤسسة، ومساندة الإدارة العليا، وتقديم المشورة لها في تخطي التحديات وتطوير السياسات والأنظمة والضوابط الداخلية، بما يتماشى مع المعايير والممارسات الفضلى في هذا المجال.

رابعاً: الخطة الاستراتيجية للمؤسسة

تضع المؤسسة نصب اعينها خطة استراتيجية تهدف الى رفع مستوى توعية الجمهور بنظام ضمان الودائع في فلسطين، وستسعى الى مد الجسور داخل وخارج الوطن من خلال بناء شبكة علاقات متينة مع المؤسسات الداعمة لتطوير طريقة عملنا نحو الافضل دائما.

تطمح الادارة التنفيذية الى تحقيق رسالة المؤسسة الرامية الى تعزيز استقرار وسلامة الجهاز المصرفي الفلسطيني، وزيادة الثقة عند المواطن الفلسطيني بالجهاز المصرفي الفلسطيني، وتوفير الحماية لأموال المودعين لدى البنوك الاعضاء.

تم التركيز في اعداد الخطة الاستراتيجية الى مزيد من الاعتماد والاستثمار في عنصر التكنولوجيا من خلال تطبيق

انظمة جديدة ستعزز تطوير طريقة عملنا والية حصولنا على البيانات والمعلومات من المصارف وسلطة النقد وسينعكس ذلك على البيانات والتقارير الدورية المستخرجة.

تولي إدارة المؤسسة اهتماما كبيرا في تطوير العنصر البشري، فهو اللبنة الاساسية التي سيتم الاعتماد عليه في تحقيق الاهداف الاستراتيجية في الخطة، حيث اعتمدت الادارة خطة تدريب وتأهيل طموحة لكافة العاملين وفي شتى المجالات الادارية والفنية والمالية والتكنولوجيا.

استطاعت المؤسسة تحقيق الكثير من اهدافها خلال السنوات السابقة، مما اعطاها الدافع للاستمرار في تقديم ما هو أفضل خلال السنوات القادمة بجهود كافة العاملين بالمؤسسة وبمساندة مجلس ادارتها الموقر.

تقوم المؤسسة دورياً بوضع مؤشرات لقياس مدى انجاز اهدافها، وتتم عمليات المراجعة والتقييم لمستوى الإنجاز من خلال تشكيل لجان على مستوى الإدارة التنفيذية ومجلس إدارة المؤسسة، بهدف معالجة أية انحرافات قد تحدث وذلك ضمن منهجية المتابعة والتقييم واجراء التعديلات اللازمة.

تماشياً مع القانون الخاص بالمؤسسة والذي يجيز استيفاء الرسوم من البنوك الأعضاء بناءً على درجة المخاطر ولغايات الامتثال للمبادئ الأساسية لأنظمة ضمان الودائع، ستقوم المؤسسة في مطلع العام 2020 وبالتعاون مع سلطة النقد الفلسطينية وجمعية البنوك الفلسطينية والبنوك الأعضاء بمباشرة العمل على وضع الملامح الرئيسية لنظام استيفاء الرسوم من البنوك الأعضاء بناءً على المخاطر، وبما يتوافق مع تعليمات سلطة النقد الفلسطينية والأسس والمعايير المعمول بها دولياً والمُقرّة من قبل لجنة بازل.

تشير النتائج الأولية للخطة الاستراتيجية إلى إمكانية تحقيق مستوى الاحتياطي المستهدف بواقع 3 % من إجمالي الودائع الخاضعة لأحكام القانون بحلول العام 2028 نتيجة تخفيض رسوم الاشتراك منذ مطلع العام 2020 لتصبح 0.2 % بدلاً من 0.3 %.

المؤشرات الرئيسية متوسطة الأجل:

جدول (8): المؤشرات الرئيسية متوسطة الأجل

البند	فعلي		متوقع			
	2018	2019	2020	2021	2022	2023
اجمالي الودائع الخاضعة لأحكام قانون المؤسسة (مليون دولار)	11,515.6	12,725.7	13,699.2	14,747.2	15,875.4	17,089.9
قيمة التعويض الفوري (مليون دولار)	4,490.1	4,870.8	5,217.9	5,581.5	5,962.1	6,360.7
احتياطيات المؤسسة (مليون دولار)	150.41	187.91	220.37	255.81	294.49	336.67
احتياطيات المؤسسة الى إجمالي الودائع الخاضعة لأحكام قانونها (%)	% 1.306	% 1.477	% 1.609	% 1.735	% 1.855	% 1.970
احتياطيات المؤسسة الى قيمة التعويض الفوري (%)	% 3.3	% 3.9	% 4.2	% 4.6	% 4.9	% 5.3
احتياطيات المؤسسة الى الاحتياطي المستهدف (%)	% 43.5	% 49.2	% 53.6	% 57.8	% 61.8	% 65.7
قيمة التعويض الفوري الى اجمالي الودائع الخاضعة لأحكام القانون (%)	% 39.0	% 38.3	% 38.1	% 37.8	% 37.6	% 37.2

الفصل الرابع:
القوائم المالية

Deloitte.

ديلويت آند توش (الشرق الأوسط)
عمارة المشرق للتأمين
حي النهضة، الماصيون
رام الله، صندوق بريد ٤٤٧
فلسطين

هاتف: ٠٤٨ ٢٩٨ ٢ (٠) ٩٧٠+
فاكس: ٩١٥٣ ٢٩٥ ٢ (٠) ٩٧٠+
www.deloitte.com

تقرير مدقق الحسابات المستقل

السادة/ رئيس وأعضاء مجلس الإدارة المحترمين
المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع
رام الله – فلسطين

تقرير حول تدقيق القوائم المالية

الـــرأي

قمنا بتدقيق القوائم المالية **للمؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع** "المؤسسة" والتي تشمل قائمة المركز المالي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩، وكل من قائمة الدخل والدخل الشامل، وقائمة التغيرات في حقوق الملكية وقائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وملخص للسياسات المحاسبية الهامة ومعلومات إيضاحية أخرى.

في رأينا، إن القوائم المالية المرفقة تظهر بصورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية، المركز المالي للمؤسسة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩ وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية.

أساس الـــــرأي

لقد قمنا بتدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق. إن مسؤولياتنا بموجب تلك المعايير موضحة في فقرة "مسؤوليات مدقق الحسابات حول تدقيق القوائم المالية" من تقريرنا هذا. كما أننا مستقلون عن المؤسسة وفق معايير السلوك الدولية لمجلس المحاسبين "قواعد السلوك للمحاسبين المهنيين" وقواعد السلوك المهني والمتعلقة بتدقيقنا للقوائم المالية للمؤسسة في فلسطين. هذا، وقد التزمنا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقا لهذه المتطلبات. ونعتقد بأن بيّنات التدقيق الثبوتية التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفر أساسا لرأينا.

فقرة توكيدية

بدون التحفظ في رأينا ، نلفت الإنتباه الى الإيضاح رقم (١) حول القوائم المالية المرفقة ، فيما يخص عدم تسديد المبلغ المتبقي من مساهمة الحكومة الفلسطينية في رأس مال المؤسسة والبالغ ٧,٦١٥,١٨٦ دولار أمريكي من أصل ٢٠ مليون دولار أمريكي، حيث تنص المادة رقم (١٤) من قرار بقانون تأسيس المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع بأن يتم تسديد مساهمة الحكومة خلال ثلاثين يوماً من تاريخ سريان القانون.

أمر آخر

تم تدقيق القوائم المالية للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨ من قبل مدقق حسابات آخر والذي أصدر تقريره غير المتحفظ حول تدقيق القوائم المالية لسنة ٢٠١٨ بتاريخ ٢٩ أيار ٢٠١٩.

مسؤوليات الإدارة والقائمين على الحوكمة/المدراء في إعداد القوائم المالية للمؤسسة

إن الإدارة والقائمين على الحوكمة مسؤولين عن إعداد هذه القوائم المالية وعرضها بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية ووفقاً للقوانين المحلية النافذة في فلسطين، وتشمل هذه المسؤولية الإحتفاظ بالرقابة التي تجدها الإدارة مناسبة لتمكنها من إعداد وعرض القوائم المالية بصورة عادلة خالية من أخطاء جوهرية، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو خطأ.

عند إعداد القوائم المالية ، فإن الادارة مسؤولة عن تقييم قدرة المؤسسة على الإستمرار كمنشأة مستمرة والافصاح متى كان مناسباً عن المسائل المتعلقة بالإستمرارية واعتماد مبدأ الإستمرارية المحاسبي، ما لم تنوي الإدارة تصفية المنشأة أو وقف عملياتها، أو لا يوجد لديها أي بديل واقعي إلا القيام بذلك.

وتعتبر الإدارة والقائمين على الحوكمة مسؤولين عن الإشراف على مسار إعداد التقارير المالية للمؤسسة.

Deloitte.

تقرير مدقق الحسابات المستقل (تتمة)

مسؤوليات مدقق الحسابات حول تدقيق القوائم المالية

إن غايتنا تتمثل بالحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت القوائم المالية خالية بصورة عامة من أخطاء جوهرية، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ، وإصدار تقرير المدقق الذي يشمل رأينا. إن التأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد، ولا يضمن أن عملية التدقيق التي تمّت وفقا للمعايير الدولية للتدقيق سوف تكشف دائماً عن أي خطأ جوهري في حال وجوده. وقد تنشأ الأخطاء عن الإحتيال أو عن الخطأ، وتعتبر جوهرية بشكل فردي أو مُجمّع فيما إذا كان من المتوقع تأثيرها على القرارات الإقتصادية المتخذة من المستخدمين بناءاً على هذه القوائم المالية.

كجزء من عملية التدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، فإننا نمارس التقدير المهني ونحافظ على الشك المهني طوال فترة التدقيق. كما نقوم أيضا:

- بتحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ، والتصميم والقيام بإجراءات التدقيق بما ينسجم مع تلك المخاطر والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة توفر أساسا لرأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف خطأ جوهري ناتج عن الإحتيال تفوق تلك الناتجة عن الخطأ، حيث يشمل الإحتيال التواطؤ، التزوير، الحذف المتعمد، سوء التمثيل أو تجاوز نظام الرقابة الداخلي.

- بالإطلاع على نظام الرقابة الداخلي ذات الصلة بالتدقيق من أجل تصميم إجراءات تدقيق مناسبة حسب الظروف، ولكن ليس بغرض إبداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية.

- بتقييم ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية والإيضاحات المتعلقة بها المعدة من قبل الإدارة.

- باستنتاج مدى ملاءمة استخدام الإدارة والقائمين على الحوكمة/المدراء لمبدأ الاستمرارية المحاسبي، إستناداً على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، فيما إذا كان هنالك حالات من عدم اليقين متعلقة بأحداث أو ظـروف قد تثير شكوكاً حول قدرة المؤسسة على الإستمرار. وفي حال وجود مثل هذه الحالات ، يتوجب علينا لفت الإنتباه في تقريرنا إلى الإيضاحات ذات الصلة الواردة في القوائم المالية، أوفي حال كانت هذه الإيضاحات غير كافية يتوجب علينا تعديل رأينا تبعاً لذلك. هذا ونعتمد في استنتاجاتنا على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا. ومع ذلك، قد تؤدي الأحداث أو الظروف المستقبلية إلى توقف أعمال المؤسسة على أساس مبدأ الاستمرارية.

- تقييم العرض الشامل للقوائم المالية وهيكلها والقوائم المتضمنة فيها، بما في ذلك الإيضاحات، وفيما إذا كانت القوائم المالية تظهر العمليات والأحداث ذات العلاقة بطريقة تحقق العرض العادل.

نقوم بالتواصل مع الإدارة والقائمين على الحوكمة/المدراء فيما يتعلق على سبيل المثال لا الحصر بنطاق وتوقيت ونتائج التدقيق الهامة، بما في ذلك أي خلل جوهري في نظام الرقابة الداخلي يتبين لنا من خلال تدقيقنا.

كما نقوم بإطلاع الإدارة والقائمين على الحوكمة/المدراء ببيان يظهر امتثالنا لقواعد السلوك المهني المتعلقة بالإستقلالية، والتواصل معهم بخصوص جميع الأمور وغيرها من المسائل التي يحتمل أنها قد تؤثر تأثيراً معقولاً على استقلاليتنا وإجراءات الحماية ذات الصلة متى كان مناسباً.

رام الله – فلسطين
في ١٦ تموز ٢٠٢٠

ديلويت آند توش (الشرق الأوسط)
رخصة رقم (٢٠٨)

الشريك المسؤول / منذر البندك
رخصة رقم (٢٠١٥/١١٤)

المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع
رام الله – فلسطين

قائمة المركز المالي
كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩

	إيضاحات	٢٠١٩ دولار أمريكي	٢٠١٨ دولار أمريكي
الموجودات			
نقد في الصندوق ولدى البنك	٥	٢,٩٤٥,٨٥٧	٢,٧٤٢,٨٤٣
نقد وأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية	٦	٦,٣٠٠,٨٧٥	٦,٢٢٦,٦٦٢
رسوم اشتراكات مستحقة	٧	٨,٩٦٣,٢١٧	٨,٠٦١,٠٩٩
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	٨	١٦٧,٣٦٠,٨٢٦	١٣٢,٤١٦,٠٧٢
ممتلكات ومعدات، بالصافي	٩	٧٧,٨٠٦	١١٦,٦٠٨
موجودات غير ملموسة	١٠	٣٣,٧١٨	١٦,٣٤٩
حق استخدام الأصول	٢	١٧٨,٥٣٠	-
أراضي	١١	١,١١٣,٢٧٢	-
موجودات أخرى	١٢	١,٣٥٧,٩٢١	١,٠١١,٥١٩
مجموع الموجودات		**١٨٨,٣٣٢,٠٢٢**	**١٥٠,٥٩١,١٥٢**
المطلوبات وحقوق الملكية			
المطلوبات			
مطلوبات عقود الايجار	٢	١٩٠,٤٥٤	-
مخصص تعويض نهاية الخدمة	١٣	١٦٨,٥٤٥	١١٥,٦٦٠
مطلوبات أخرى	١٤	٦٣,٢٦٥	٦١,٩٢٩
مجموع المطلوبات		**٤٢٢,٢٦٤**	**١٧٧,٥٨٩**
حقوق الملكية			
رأس المال المدفوع	١	١٤,١٨٤,٨١٤	١٤,١٨٤,٨١٤
احتياطي بنوك اسلامية	١٥	٢٣,٤٢٧,٨٧٦	١٧,٢٥٨,٥٠٩
احتياطي بنوك تجارية	١٥	١٥٠,٢٩٧,٠٦٨	١١٨,٩٧٠,٢٤٠
مجموع حقوق الملكية		**١٨٧,٩٠٩,٧٥٨**	**١٥٠,٤١٣,٥٦٣**
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية		**١٨٨,٣٣٢,٠٢٢**	**١٥٠,٥٩١,١٥٢**

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً من القوائم المالية ويجب أن تقرأ معها.

المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع
رام الله – فلسطين

قائمة الدخل والدخل الشامل الآخر
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩

	إيضاحات	٢٠١٩ دولار أمريكي	٢٠١٨ دولار أمريكي
الإيرادات			
ايرادات رسوم الإشتراكات	١٦	٣٤,٣٠٩,٥٧٥	٣١,٧٩١,١٢٥
أرباح وفوائد، بالصافي	١٧	٤,٠٠٠,٧٥٦	٢,٨٤٣,٥٣٢
مخصصات مستردة	٨	١١١,٩٣٣	-
أرباح فروقات العملة		١٧١,٠١١	-
ايرادات أخرى		١٣١,٥٩٠	-
مجموع الإيرادات		**٣٨,٧٢٤,٨٦٥**	**٣٤,٦٣٤,٦٥٧**
نفقات الموظفين	١٨	(٦٩٧,٣٨٨)	(٦٢٢,٢٥٨)
مصاريف إدارية وعامة	١٩	(٤١٠,٥٧٤)	(٤٢٩,٢٢٢)
استهلاكات وإطفاءات	١٠،٩	(٦١,٤٢٣)	(٦٤,٠٧٦)
إطفاء موجودات حق إستخدام الإيجار		(٦٨,٩٤٧)	-
مصروف فوائد مطلوبات عقود الايجار		(١٣,٩٣٥)	-
مخصص خسائر إئتمانية متوقعة	٥	(٣٠٩)	(١,٣٥٦)
خسائر فروقات العملة		-	(٤٩,٠١٣)
مجموع المصاريف		**(١,٢٥٢,٥٧٦)**	**(١,١٦٥,٩٢٥)**
فائض السنة		**٣٧,٤٧٢,٢٨٩**	**٣٣,٤٦٨,٧٣٢**
بنود الدخل الشامل الأخرى		-	-
إجمالي الدخل الشامل للسنة		**٣٧,٤٧٢,٢٨٩**	**٣٣,٤٦٨,٧٣٢**

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً من القوائم المالية ويجب أن تقرأ معها.

المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع
رام الله – فلسطين

قائمة التغيرات في حقوق الملكية
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩

	رأس المال المدفوع دولار أمريكي	احتياطي بنوك إسلامية دولار أمريكي	احتياطي بنوك تجارية دولار أمريكي	أرباح مدورة دولار أمريكي	مجموع حقوق الملكية دولار أمريكي
الرصيد كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨	١٤,١٨٤,٨١٤	١٧,٢٥٨,٥٠٩	١١٨,٩٧٠,٢٤٠	-	١٥٠,٤١٣,٥٦٣
تعديل على إحتياطيات سنة ٢٠١٨	-	١١,٠٧١	١٢,٨٣٥	-	٢٣,٩٠٦
إجمالي الدخل الشامل الآخر للسنة	-	-	-	٣٧,٤٧٢,٢٨٩	٣٧,٤٧٢,٢٨٩
محول الى احتياطيات	-	٦,١٥٨,٢٩٦	٣١,٣١٣,٩٩٣	(٣٧,٤٧٢,٢٨٩)	-
الرصيد كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩	**١٤,١٨٤,٨١٤**	**٢٣,٤٢٧,٨٧٦**	**١٥٠,٢٩٧,٠٦٨**	**-**	**١٨٧,٩٠٩,٧٥٨**

	رأس المال المدفوع دولار أمريكي	احتياطي بنوك إسلامية دولار أمريكي	احتياطي بنوك تجارية دولار أمريكي	أرباح مدورة دولار أمريكي	مجموع حقوق الملكية دولار أمريكي
الرصيد كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٧	١٤,١٨٤,٨١٤	١٢,٣٢٥,٧١٠	٩٠,٧٤٢,٣٠٧	-	١١٧,٢٥٢,٨٣١
أثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩)	-	-	(٣٠٨,٠٠٠)	-	(٣٠٨,٠٠٠)
الرصيد في بداية السنة – (معدل)	**١٤,١٨٤,٨١٤**	**١٢,٣٢٥,٧١٠**	**٩٠,٤٣٤,٣٠٧**	**-**	**١١٦,٩٤٤,٨٣١**
إجمالي الدخل الشامل الآخر للسنة	-	-	-	٣٣,٤٦٨,٧٣٢	٣٣,٤٦٨,٧٣٢
المحول الى الاحتياطيات	-	٤,٩٣٢,٧٩٩	٢٨,٥٣٥,٩٣٣	(٣٣,٤٦٨,٧٣٢)	-
الرصيد كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨	**١٤,١٨٤,٨١٤**	**١٧,٢٥٨,٥٠٩**	**١١٨,٩٧٠,٢٤٠**	**-**	**١٥٠,٤١٣,٥٦٣**

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً من القوائم المالية ويجب أن تقرأ معها.

المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع
رام الله – فلسطين

قائمة التدفقات النقدية
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩

	إيضاحات	٢٠١٩ دولار أمريكي	٢٠١٨ دولار أمريكي
الأنشطة التشغيلية:			
فائض السنة		٣٧,٤٧٢,٢٨٩	٣٣,٤٦٨,٧٣٢
تعديلات:			
استهلاكات وإطفاءات		٦١,٤٢٣	٦٤,٠٧٦
إطفاء موجودات حق استخدام الإيجار		٦٨,٩٤٧	-
مصروف فوائد مطلوبات عقود الايجار		١٣,٩٣٥	
خسائر استبعاد موجودات غير ملموسة		١٤٤	٢٠٠
مخصص تعويض نهاية الخدمة		٥٤,٧٠٢	٣٣,٨٥١
(إسترداد) مخصص خسائر إئتمانية متوقعة		(١١١,٦٢٤)	١,٣٥٦
أرباح وفوائد		(٤,١٣٠,٤٤٣)	(٢,٨٤٣,٥٣٢)
التدفقات النقدية قبل التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية		**٣٣,٤٢٩,٣٧٣**	**٣٠,٧٢٤,٦٨٣**
(الزيادة) النقص في رسوم اشتراكات مستحقة		(٩٠٢,١١٨)	٦١٣,٣٤٣
(الزيادة) النقص في موجودات أخرى		(١٧,٨٥٤)	١٩,٠٧٦
الزيادة في مطلوبات أخرى		١,٣٣٦	١٣,١٩٠
النقد الناتج من الأنشطة التشغيلية		**٣٢,٥١٠,٧٣٧**	**٣١,٣٧٠,٢٩٢**
دفعات تعويض نهاية الخدمة		(١,٨١٧)	(٨,٤٢٢)
صافي النقد الناتج من الأنشطة التشغيلية		**٣٢,٥٠٨,٩٢٠**	**٣١,٣٦١,٨٧٠**
الأنشطة الاستثمارية:			
إضافات ممتلكات ومعدات وموجودات غير ملموسة		(٤٠,١٣٤)	(٨,٨٥١)
شراء أراضي		(١,١١٣,٢٧٢)	-
التغير في موجودات مالية بالكلفة المطفأة		(٣٤,٨٣٢,٨٢٢)	(٢٨,٤٦٧,٧٦٢)
أرباح وفوائد مقبوضة		٣,٨١٥,٧١٩	٢,٦٢٨,٢١٣
صافي النقد المستخدم في الأنشطة الإستثمارية		**(٣٢,١٧٠,٥٠٩)**	**(٢٥,٨٤٨,٤٠٠)**
الأنشطة التمويلية:			
المسدد من مطلوبات عقود الايجار		(٦٠,٨٧٥)	-
صافي النقد المستخدم في الأنشطة التمويلية		**(٦٠,٨٧٥)**	**-**
الزيادة في النقد وما في حكمه		**٢٧٧,٥٣٦**	**٥,٥١٣,٤٧٠**
النقد وما في حكمه في بداية السنة		٩,٠٠٥,٨٢٩	٣,٤٩٢,٣٥٩
النقد وما في حكمه في نهاية السنة	٢٠	**٩,٢٨٣,٣٦٥**	**٩,٠٠٥,٨٢٩**

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً من القوائم المالية ويجب أن تقرأ معها.

المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع
رام الله – فلسطين

إيضاحات حول القوائم المالية
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩

١- معلومات عامة

تأسست المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع (المؤسسة) بموجب قرار بقانون رقم (٧) لسنة ٢٠١٣ الصادر بتاريخ ٢٩ أيار ٢٠١٣ (القانون) من قبل رئيس دولة فلسطين ورئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية والمعمول به بتاريخ ٧ تشرين الثاني ٢٠١٣.

حقوق ملكية نظام ضمان الودائع
تتكون حقوق ملكية نظام ضمان الودائع مما يلي:

- مساهمة الحكومة بمبلغ ٢٠,٠٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي أو ما يعادلها، وتسدد خلال ثلاثين يوماً من تاريخ سريان القانون. قامت الحكومة بتسديد ٢ مليون دولار أمريكي من أصل هذا المبلغ. تم خلال عام ٢٠١٧ تسديد مبلغ ١٠,٣٨٤,٨١٤ دولار أمريكي من مساهمة وزارة المالية في رأس مال المؤسسة من قبل بنك التنمية الألماني نيابة عن وزارة المالية، ويتبقى مبلغ ٧,٦١٥,١٨٦ دولار أمريكي.
- رسوم تأسيس غير مستردة مقدارها ١٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي أو ما يعادلها، تدفع من قبل العضو خلال مدة أقصاها خمسة عشر يوماً من التاريخ الذي يصبح فيه عضواً في نظام ضمان الودائع.
- الإحتياطيات التي تكونها المؤسسة بموجب أحكام المادة رقم (٢٠) من القانون والتي تنص على تكوين احتياطيات تستخدم في تحقيق أهداف المؤسسة ليبلغ حدها ما لا يقل عن ٣% من مجموع الودائع الخاضعة لأحكام القانون.

مصادر تمويل نظام ضمان الودائع
تتكون مصادر تمويل نظام ضمان الودائع مما يلي:

- رسوم الإشتراك السنوية التي يدفعها الأعضاء للمؤسسة بشكل ربع سنوي وفقاً للتعليمات الصادرة لهذه الغاية.
- عوائد إستثمار أموال نظام ضمان الودائع.
- القروض التي تحصل عليها المؤسسة بموجب القانون.
- المنح المالية المقدمة للمؤسسة من أية جهة يوافق عليها مجلس الإدارة.

تهدف المؤسسة إلى حماية حقوق مودعي الأموال لدى الأعضاء وفقاً لسقف التعويضات، وتعزيز ثقة المتعاملين مع الجهاز المصرفي والمساهمة في الحفاظ على إستقراره ورفع مستوى توعية الجمهور بنظام ضمان الودائع.

بلغ عدد موظفي المؤسسة (٢١) موظفاً كما فـــــي ٣١ كانون الأول ٢٠١٩.

تم إقرار القوائم المالية للمؤسسة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩ من قبل مجلس إدارة المؤسسة في الجلسة رقم (٣) بتاريخ ٢٩ حزيران ٢٠٢٠.

المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع
رام الله – فلسطين

إيضاحات حول القوائم المالية
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩

٢- تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الجديدة والمعدّلة

٢-١ المعايير الجديدة والتعديلات على المعايير المعمول بها في ١ كانون الثاني ٢٠١٩ والتي لها تأثير جوهري على القوائم المالية للمؤسسة

المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١٦) "عقود الإيجار"

قامت المؤسسة بتطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١٦) "الإيجارات" الذي حل محل الإرشادات الموجودة بشأن عقود الإيجار، بما في ذلك معيار المحاسبة الدولي رقم (١٧) "عقود الإيجار" والتفسير الدولي رقم (٤) "تحديد فيما ما إذا كان ترتيب ما ينطوي على عقد إيجار" وتفسير لجنة التفسيرات السابقة رقم (١٥) "عقود الإيجار التشغيلية - الحوافز" وتفسير لجنة التفسيرات السابقة رقم (٢٧) "تقويم جوهر المعاملات التي تأخذ الشكل القانوني لعقد الإيجار".

صدر المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١٦) في كانون الثاني ٢٠١٦ وهو ساري المفعول للفترات المالية التي تبدأ في أو بعد الأول من كانون الثاني ٢٠١٩. ينص المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١٦) على أن جميع عقود الإيجار والحقوق والالتزامات التعاقدية المرتبطة بها يجب أن يتم الاعتراف بها عموماً في قائمة المركز المالي للمؤسسة، ما لم تكن المدة ١٢ شهراً أو أقل أو عقد إيجار لأصول موجودات منخفضة القيمة. وبالتالي ، فإن التصنيف المطلوب بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم (١٧) "الإيجارات" في عقود التأجير التشغيلي أو التمويلي تم إلغائه بالنسبة للمستأجرين. لكل عقد إيجار، يعترف المستأجر بإلتزام مقابل إلتزامات الإيجار المتكبدة في المستقبل. في المقابل، يتم رسملة الحق في استخدام الأصل المؤجر، وهو ما يعادل عموماً القيمة الحالية لمدفوعات الإيجار المستقبلية مضافاً إليها التكاليف المنسوبة مباشرة والتي يتم إطفاؤها على مدى العمر الإنتاجي.

اختارت المؤسسة استخدام المنهج المبسط والمسموح به بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١٦) عند تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (١٦) لأول مرة على عقود التأجير التشغيلي بشكل إفرادي (لكل عقد إيجار على حده)، تم قياس الحق في استخدام الأصول المؤجرة عموماً بمبلغ التزام التأجير باستخدام سعر الفائدة عند التطبيق لأول مرة .

تم قياس موجودات حق الاستخدام بمبلغ مساو لالتزامات الإيجار بعد أن يتم تعديله بأي مدفوعات تأجير مدفوعة مسبقاً أو مستحقة تتعلق بعقد إيجار معترف به في قائمة المركز المالي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨ ولم ينتج أية تعديلات على الأرباح المدورة كما في الأول من كانون الثاني ٢٠١٩ بموجب هذه الطريقة. لم يكن هناك عقود إيجار متدنية تتطلب إجراء تعديل على موجودات حق الاستخدام في تاريخ التطبيق الأولي .

تتعلق موجودات حق الاستخدام المعترف بها بمقر المؤسسة في رام الله ومكتب المؤسسة في غزة المستأجرة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩ و١ كانون الثاني ٢٠١٩ .

أنشطة التأجير للمؤسسة وآلية المعالجة المحاسبية لها :

تقوم المؤسسة بإستئجار مقر الإدارة العامّة في رام الله و مكتب المؤسسة في غزة للاستخدام في أنشطتها الاعتبارية وفي العادة تكون عقود الإيجار لفترات ثابتة تتراوح من سنة وأكثر، وقد يتضمن بعضها خيارات تمديد ويتم التفاوض على شروط الإيجار على أساس افرادي وتحتوي على مجموعة من الأحكام والشروط المختلفة ، لا تتضمن عقود الإيجار أية تعهدات ولا يجوز استخدامها كضمانات لأغراض الإقتراض.

حتى نهاية السنة المالية ٢٠١٨، تم تصنيف عقود إيجار العقارات كعقود إيجار تشغيلية، حيث تم قيد المبالغ المدفوعة مقابل عقود التأجير التشغيلي في قائمة الدخل وفقاً لطريقة القسط الثابت خلال فترة عقد التأجير .

ابتداء من الأول من كانون الثاني ٢٠١٩، تم الاعتراف بعقود الإيجار كموجودات حق استخدام والمطلوبات المتعلقة بها في التاريخ الذي يكون فيه الأصل جاهز للإستخدام من قبل المؤسسة، يتم توزيع قيمة كل دفعة ايجار ما بين التزامات التأجير وتكاليف التمويل، ويتم قيد تكاليف التمويل في قائمة الدخل خلال فترة عقد الإيجار للتوصل الى معدل فائدة دوري ثابت على الرصيد المتبقي من الالتزام لكل فترة ويتم استهلاك موجودات حق الانتفاع خلال العمر الإنتاجي للأصل أو مدة الإيجار أيهما أقصر وفقاً لطريقة القسط الثابت .

المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع
رام الله – فلسطين

إيضاحات حول القوائم المالية
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩

٢- تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الجديدة والمعدّلة (تتمة)

٢-١ المعايير الجديدة والتعديلات على المعايير المعمول بها في ١ كانون الثاني ٢٠١٩ والتي لها تأثير جوهري على القوائم المالية للمؤسسة (تتمة)
المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١٦) "عقود الإيجار" – (تتمة)

يتم قياس الموجودات والمطلوبات الناشئة عن عقود الإيجار مبدئياً على أساس القيمة الحالية، وتشمل مطلوبات الإيجار صافي القيمة الحالية لمدفوعات الإيجار التالية :
- مدفوعات ثابتة (بما في ذلك مدفوعات ثابتة مضمّنة) مطروحًا منها حوافز الإيجار المستحقة القبض؛
- مدفوعات الإيجار المتغيرة التي تستند إلى مؤشر أو معدل؛
- المبالغ التي يتوقع أن يدفعها المستأجر بموجب ضمانات القيمة المتبقية؛
- خيار الشراء إذا كان المستأجر على يقين معقول من هذا الخيار، و
- دفع غرامات إنهاء العقد، إذا كانت شروط عقد الإيجار تتضمن هذا الخيار.

يتم خصم دفعات الإيجار باستخدام سعر الفائدة في عقد الإيجار الضمني أو معدل سعر الإقتراض الإضافي للمستأجر في حال عدم توفرها، وهو السعر الذي يتعين على المستأجر دفعه لاقتراض الأموال اللازمة للحصول على أصل ذي قيمة مماثلة في بيئة اقتصادية مماثلة مع شروط وأحكام مماثلة.

يتم قياس موجودات حق انتفاع بالتكلفة والتي تشمل ما يلي :
- قيمة القياس الأولي لالتزامات الإيجار؛
- أي دفعات إيجار يتم إجراؤها في أو قبل تاريخ البدء مطروحًا منها أي حوافز إيجار مستلمة؛
- أي تكاليف مباشرة الأولية، و
- تكاليف الإرجاع (التجديد والترميم) .

يتم إدراج المدفوعات المرتبطة بعقود الإيجار قصيرة الأجل وعقود تأجير الأصول ذات القيمة المنخفضة على أساس القسط الثابت كمصروف في قائمة الدخل، إن عقود الإيجار قصيرة الأجل هي عقود إيجار مدتها ١٢ شهراً أو أقل وكذلك الأصول ذات القيمة المنخفضة مثل معدات تكنولوجيا المعلومات منخفضة القيمة وعناصر صغيرة من أثاث المكاتب.

عند تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (١٦) لأول مرة ، استخدمت المؤسسة ما يلي:
- معدل خصم واحد لمحفظة عقود الإيجار ذات الخصائص المتشابهة إلى حد معقول؛
- الاعتماد على التقييمات السابقة بشأن ما إذا كانت عقود الإيجار متدنية؛
- محاسبة عقود الإيجار التشغيلية مع مدة إيجار متبقية تقل عن ١٢ شهراً في أول من كانون الثاني ٢٠١٩ كإيجارات قصيرة الأجل؛
- استبعاد التكاليف المباشرة الأولية لقياس موجودات حق الاستخدام في تاريخ التطبيق الأولي، و
- استخدام الإدراك السابق في تحديد مدة عقد الإيجار حيث يحتوي العقد على خيارات لتمديد أو إنهاء عقد الإيجار.

اختارت المؤسسة أيضاً عدم إعادة تقييم ما إذا كان العقد يحتوي او لا يحتوي على عقد إيجار في تاريخ التطبيق الأولي. وبدلاً من ذلك اعتمدت المؤسسة بالنسبة للعقود التي تم إبرامها قبل تاريخ الإنتقال على تقييمها الذي تم من خلال تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (١٧) "عقود الإيجار" والتفسير الدولي (٤) "تحديد ما إذا كان ترتيب ما ينطوي على عقد إيجار".

إن حق الإستخدام الظاهر في قائمة المركز المالي يتضمن الأصول التالية:

	٣١ كانون الأول ٢٠١٩
	دولار أمريكي
مقر المؤسسة في رام الله	١٢٨,٣٣٧
مكتب غزة	٥٠,١٩٣
المجموع	**١٧٨,٥٣٠**

المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع
رام الله – فلسطين

إيضاحات حول القوائم المالية
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩

٢- تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الجديدة والمعدّلة (تتمة)

٢-١ المعايير الجديدة والتعديلات على المعايير المعمول بها في ١ كانون الثاني ٢٠١٩ والتي لها تأثير جوهري على القوائم المالية للمؤسسة (تتمة)

المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١٦) "عقود الإيجار" – (تتمة)

إن الحركة على حق الاستخدام والتزامات عقود الايجار خلال السنة كانت كما يلي:

	حق الاستخدام دولار أمريكي	الإلتزامات* دولار أمريكي
الرصيد كما في ١ كانون الثاني ٢٠١٩	٢٤٧,٤٧٧	٢٣٧,٣٩٤
الفوائد على التزامات عقود ايجار خلال السنة	--	١٣,٩٣٥
المسدد من التزامات عقود ايجار خلال السنة	--	(٦٠,٨٧٥)
إطفاء حق استخدام موجودات خلال السنة	(٦٨,٩٤٧)	--
الرصيد كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩	**١٧٨,٥٣٠**	**١٩٠,٤٥٤**

*إن التزامات عقود الإيجار الظاهرة كما بتاريخ ٣١ كانون الأول ٢٠١٩ مفصلة على النحو التالي:

	٣١ كانون الأول ٢٠١٩ دولار أمريكي
مطلوبات عقود الإيجار	١٩٠,٤٥٤
المجموع	**١٩٠,٤٥٤**

٢-٢ المعايير الجديدة والتعديلات على المعايير المعمول بها بتاريخ ١ كانون الثاني ٢٠١٩ والتي لم يكن لها تأثير جوهري على القوائم المالية للمؤسسة

المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة	يسري تطبيقها للفترات السنوية التي تبدأ من أو بعد
التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩) - الأدوات المالية والمتعلقة بمميزات الدفع المسبقة مع التعويضات السلبية. توضح تعديلات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩) انه لغرض تقييم ما اذا كانت ميزة الدفع المسبق تفي بالدفعة الوحيدة لمخصصات ومطلوبات الأصل، يجوز للطرف الذي يمارس هذا الخيار الدفع او الحصول على تعويضات معقولة للدفع المسبق بغض النظر عن سبب الدفع المسبق، بعبارة أخرى، لا تحقق ميزات الدفع المسبق مع التعويض السلبي تلقائياً الدفعات الوحيدة للمبلغ والفائدة. يسري التعديل على الفترات السنوية التي تبدأ في او بعد ١ كانون ثاني ٢٠١٩، مع السماح بالتطبيق المبكر، توجد أحكام انتقالية محددة بناءً على وقت تطبيق التعديلات لأول مرة، بالنسبة للتطبيق الأولي للمعايير الدولية للتقارير المالية رقم (٩).	١ كانون الثاني ٢٠١٩

المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع
رام الله – فلسطين

إيضاحات حول القوائم المالية
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩

٢- تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الجديدة والمعدّلة (تتمة)

٢-٢ المعايير الجديدة والتعديلات على المعايير المعمول بها بتاريخ ١ كانون الثاني ٢٠١٩ والتي لم يكن لها تأثير جوهري على القوائم المالية للمؤسسة (تتمة)

المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة	يسري تطبيقها للفترات السنوية التي تبدأ من أو بعد
التعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم (٢٨) - الاستثمارات في الشركات الزميلة وشركات المشروع المشترك المتعلقة بالفوائد طويلة الأجل في الشركات الزميلة وشركات المشروع المشترك. توضح هذه التعديلات ان اي مؤسسة تطبق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩) - الأدوات المالية على المعاملات طويلة الأجل في شركة زميلة او شركة مشتركة تشكل جزءاً من صافي الاستثمار في المؤسسة الزميلة او المشروع المشترك، ولكن لم يتم تطبيق طريقة حقوق الملكية.	١ كانون الثاني ٢٠١٩
دورة التحسينات السنوية ٢٠١٥ – ٢٠١٧ على المعايير الدولية للتقارير المالية التي تتضمن التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٣) - إندماج الأعمال والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (١١) - الترتيبات المشتركة والمعيار المحاسبي الدولي رقم (١٢) - ضرائب الدخل والمعيار المحاسبي الدولي رقم (٢٣) - تكاليف الاقتراض. تتضمن التحسينات السنوية تعديلات على أربعة معايير:	١ كانون الثاني ٢٠١٩
- **المعيار المحاسبي الدولي رقم (١٢) ضرائب الدخل** توضح التعديلات ان على المنشأة ان تترك عواقب ضريبة الدخل الخاصة بتوزيعات الارباح على الربح او الخسارة، الدخل الشامل أو حقوق الملكية وفقاً للمكان الذي اعترفت فيه المنشأة في الأصل بالمعاملات التي أدت الى الارباح القابلة للتوزيع. هذا هو الحال بغض النظر عما اذا كانت معدلات الضرائب المختلفة تنطبق على الارباح الموزعة وغير الموزعة.	
- **المعيار المحاسبي الدولي رقم (٢٣) تكاليف الاقتراض** توضح التعديلات أنه اذا كان هناك اي اقتراض محدد لا يزال قائما بعد ان تكون الموجودات ذات الصلة جاهزة للإستخدام او البيع المقصود، فإن هذا الاقتراض يصبح جزءاً من الأموال التي تقترضها المنشأة بشكل عام عند إحتساب معدل الرسملة على الاقتراضات العامة.	
المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٣) - إندماج الأعمال توضح التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٣) أنه عندما تحصل منشأة ما على سيطرة على نشاط تجاري يدار بشكل مشترك، تقوم المنشأة بتطبيق متطلبات إندماج الأعمال على مراحل، بما في ذلك إعادة قياس الفائدة المحتفظ بها سابقاً (PHI) في العملية المشتركة بالقيمة العادلة. تتضمن عملية اعادة قياس الفائدة المحتفظ بها سابقاً (PHI) اي موجودات او مطلوبات او شهرة غير مدرجة تتعلق بالعملية المشتركة.	١ كانون الثاني ٢٠١٩
المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (١١) - الترتيبات المشتركة توضح التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (١١) أنه عندما يقوم طرف مشارك، ولكن ليس له سيطرة مشتركة، في عملية مشتركة هي عبارة عن عمل يحصل على سيطرة مشتركة على هذه العملية المشتركة، لا يقوم الكيان بإعادة قياس الفائدة المحتفظ بها سابقاً في العملية المشتركة.	

المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع
رام الله – فلسطين

إيضاحات حول القوائم المالية
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩

٢- تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الجديدة والمعدّلة (تتمة)

٢-٢ المعايير الجديدة والتعديلات على المعايير المعمول بها بتاريخ ١ كانون الثاني ٢٠١٩ والتي لم يكن لها تأثير جوهري على القوائم المالية للمؤسسة (تتمة)

المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة	يسري تطبيقها للفترات السنوية التي تبدأ من أو بعد
التعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم (١٩) - تعديل او تقليص او تسوية خطة منافع الموظفين.	١ كانون الثاني ٢٠١٩
تفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية المالية رقم (٢٣) - عدم التيقن في معالجة ضريبة الدخل: يتناول التفسير تحديد الربح الخاضع للضريبة (الخسائر الضريبية) والأسس الضريبية والخسائر الضريبية غير المستخدمة والإئتمانات الضريبية غير المستخدمة والمعدلات الضريبية عندما يكون هناك عدم يقين بشأن معالجة ضريبة الدخل بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم (١٢). وهي تتناول على وجه التحديد ما يلي:	١ كانون الثاني ٢٠١٩

- ما اذا كان ينبغي النظر في المعالجات الضريبية بشكل جماعي .
- إفتراضات مستخدمة في فحص السلطات الضريبية.
- تحديد الربح الخاضع للضريبة (الخسارة الضريبية) والقواعد الضريبية والخسائر الضريبية غير المستخدمة والائتمانات الضريبية غير المستخدمة والمعدلات الضريبية.
- أثر التغير في الحقائق والظروف.

لم يكن لتطبيق هذه المعايير أي أثر جوهري على الارصدة المسجلة في السنوات الحالية والسابقة ولكن قد تؤثر على بعض المعاملات او الترتيبات المستقبلية.

٢-٣ المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة والمصدرة والتي لم يحن موعد تطبيقها

تم إصدار عدد من المعايير والتعديلات على المعايير ولكن لم يحن موعد تطبيقها ولم تقم المؤسسة بتبنيها في إعداد هذه القوائم المالية المرفقة:

المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة	يسري تطبيقها للفترات السنوية التي تبدأ من أو بعد
تعريف جوهري – التعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم (١) "عرض القوائم المالية" ورقم (٨) السياسات المحاسبية، التغير في التقديرات الأخطاء المحاسبية. ينص التعريف الجديد على أن " تكون المعلومات جوهرية اذا كان من المتوقع ان يؤثر حذفها او إغفالها او إخفاؤها على القرارات التي يتخذها المستخدمون الأساسيون للقوائم المالية للأغراض العامة بناءً على تلك القوائم المالية، والتي توفر معلومات مالية حول اعداد تقارير كيان معين"	١ كانون الثاني ٢٠٢٠

المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع
رام الله – فلسطين

إيضاحات حول القوائم المالية
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩

٢- تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الجديدة والمعدّلة (تتمة)

٢-٣ المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة والمصدرة والتي لم يحن موعد تطبيقها (تتمة)

المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة	يسري تطبيقها للفترات السنوية التي تبدأ من أو بعد
تعريف الأعمال – تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٣) - إندماج الأعمال. توضح التعديلات انه لكي يتم اعتبار الاعمال يجب ان تتضمن مجموعة متكاملة من الانشطة والموجودات، كحد أدنى، مدخلات عملية وموضوعية تساهم معاً بشكل كبير في القدرة على انشاء مخرجات، يوضح مجلس معايير المحاسبة الدولية ايضا ان الاعمال يمكن ان توجد بدون تضمين جميع المدخلات والعمليات اللازمة لإنشاء المخرجات. أي ان المدخلات والعمليات المطبقة على هذه المدخلات يجب ان يكون لها "القدرة على المساهمة في انشاء مخرجات" بدلا من "القدرة على انشاء مخرجات" .	١ كانون الثاني ٢٠٢٠
التعديلات على المعايير الدولية للتقارير المالية رقم (٢) و(٣) و(٦) و(١٤)، ومعايير المحاسبة الدولية رقم (١) و(٨) و(٣٤) و(٣٧) و(٣٨) وتفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية رقم (١٢) و(١٩) و(٢٠) و(٢٢) ولجنة التفسيرات القياسية رقم (٣٢) لتحديث هذه التصريحات فيما يتعلق بالمشار اليه والاقتباس من الاطار او لتحديد المكان الذي يشيرون فيه الى إصدار مختلف من الاطار المفاهيمي.	١ كانون الثاني ٢٠٢٠
المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٧) الأدوات المالية: الإفصاحات والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩).	١ كانون الثاني ٢٠٢٠
التعديلات المتعلقة بقضايا ما قبل الاستبدال في سياق اصلاح IBOR.	١ كانون الثاني ٢٠٢٠
المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (١٧) - عقود التأمين : يتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (١٧) قياس مطلوبات التأمين عند القيمة الحالية للوفاء بها ويوفر نهجاً أكثر إتساقاً للقياس والعرض لجميع عقود التأمين. تم تصميم هذه المتطلبات لتحقيق هدف المحاسبة المبنية على مبدأ عقود التأمين. يلغي المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (١٧) للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٤) عقود التأمين حتى ١ كانون الثاني ٢٠٢٢.	١ كانون الثاني ٢٠٢٠
التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (١٠) - القوائم المالية الموحدة والمعيار المحاسبي الدولي رقم (٢٨) الاستثمارات في الشركات الزميلة وشركات المشروع المشترك٢٠١١ المتعلقة ببيع او مساهمة المستثمر للموجودات في المؤسسة الزميلة وشركات المشروع المشترك.	تاريخ سريان التطبيق الى اجل غير مسمى. التطبيق ما زال مسموح

تتوقع الإدارة ان يتم تبني هذه المعايير والتفسيرات والتعديلات الجديدة في القوائم المالية للمؤسسة متى كانت قابلة للتطبيق، وإعتماد هذه المعايير والتفسيرات والتعديلات الجديدة. كما تتوقع الإدارة عدم وجود أي أثر جوهري على القوائم المالية للمؤسسة عند التطبيق الاولي.

المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع
رام الله – فلسطين

إيضاحات حول القوائم المالية
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩

٣- أهم السياسات المحاسبية

٣-١ بيان الالتزام

تم إعداد القوائم المالية المرفقة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS) .

٣-٢ أسس إعداد القوائم المالية

تم إعداد القوائم المالية المرفقة طبقاً لمبدأ التكلفة التاريخية باستثناء بعض الأدوات المالية المقاسة بقيم إعادة التقييم أو بالقيمة العادلة كما في نهاية السنة المالية، كما هو موضح في السياسات المحاسبية أدناه. تعتمد التكلفة التاريخية بشكل عام على القيمة العادلة للمقابل المدفوع مقابل الموجودات والخدمات.

تُعرف القيمة العادلة بالسعر الذي سيتم قبضه لبيع أي من الموجودات أو دفعه لتحويل أي من المطلوبات ضمن معاملة منظمة بين المتشاركين في السوق في تاريخ القياس، بغض النظر عما إذا كان السعر يمكن تحقيقه بطريقة مباشرة أو كان مقدراً باستخدام أسلوب تقييم آخر، وعند تقدير القيمة العادلة لأي من الموجودات أو المطلوبات، تأخذ المؤسسة بعين الاعتبار تلك العوامل عند تسعير الأصل أو الإلتزام في تاريخ القياس. تم تحديد القيمة العادلة لأغراض القياس و/أو الإفصاح في هذه القوائم المالية على ذلك الأساس، باستثناء القياسات التي تتشابه مع القيمة العادلة ولكنها ليست قيمة عادلة، مثل القيمة المستخدمة في المعيار المحاسبي الدولي رقم (٣٦).

تُصنف قياسات القيمة العادلة، لأغراض إعداد التقارير المالية، إلى المستوى (١) أو (٢) أو (٣) بناءاً على مدى وضوح المدخلات بالنسبة لقياسات القيمة العادلة وأهمية المدخلات بالنسبة لقياسات القيمة العادلة بالكامل، وهي محددة كما يلي:

- مدخلات المستوى (١): وهي المدخلات المستنبطة من الأسعار المدرجة (غير المعدّلة) لموجودات أو مطلوبات مطابقة في أسواق نشطة والتي يمكن للمنشأة الحصول عليها في تاريخ القياس،
- مدخلات المستوى (٢): وهي المدخلات المستنبطة من البيانات عدا عن الأسعار المدرجة المستخدمة في المستوى (١) والملاحظة للموجودات أو المطلوبات، سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، و
- مدخلات المستوى (٣): وهي مدخلات للموجودات أو المطلوبات لا تعتمد على أسعار السوق الملحوظة.

إن الدولار الأمريكي هو عملة اظهار القوائم المالية والذي يمثل العملة الرئيسية للمؤسسة.

٣-٣ الأدوات المالية

يتم الإعتراف بالموجودات والمطلوبات المالية عندما تصبح المؤسسة طرفاً في البنود التعاقدية الخاصة بالأداة.

يتم قياس الموجودات والمطلوبات المالية بشكل أولي بالقيمة العادلة . يتم إضافة أو خصم تكاليف المعاملات التي تتعلق بإقتناء أو إصدار موجودات ومطلوبات مالية من القيمة العادلة للموجودات المالية أو المطلوبات المالية حسب الحاجة عند الإعتراف المبدئي .

٣-٤ الموجودات المالية

تشمل الموجودات المالية للمؤسسة: نقد وما في حكمه، رسوم الاشتراكات المستحقة ، وموجودات أخرى (ما عدا المصاريف المدفوعة مقدماً ودفعات مقدمة للموردين). يتم تصنيف رسوم الإشتراكات المستحقة والأخرى (ما عدا المصاريف المدفوعة مقدماً ودفعات مقدمة للموردين) "حسابات مستحقة". إن تصنيف الموجودات المالية بالشكل المذكور يتم بناءاً على طبيعة وهدف إقتناء تلك الموجودات المالية ويتم تحديد هذا التصنيف عند وقت الإعتراف المبدئي.
طريقة معدل الفائدة الفعلي هي طريقة لإحتساب التكلفة المطفأة للموجودات المالية وتوزيع إيرادات الفوائد على الفترات المرتبطة بها. معدل الفائدة الفعلي هو المعدل الذي يخصم بناءاً على الدفعات النقدية المستلمة مستقبلاً والمتوقعة خلال العمر المتوقع للموجودات المالية أو عندما يكون ذلك مناسباً خلال فترة أقصر إلى صافي القيمة الدفترية عند الإعتراف المبدئي.

المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع
رام الله – فلسطين

إيضاحات حول القوائم المالية
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩

٣- أهم السياسات المحاسبية (تتمة)

٣-٤ الموجودات المالية (تتمة)

النقد وما في حكمه
يمثل النقد وما في حكمه النقد وأرصدة الودائع تحت الطلب لدى البنوك وأية إستثمارات قصيرة الأجل ذات سيولة عالية قابلة للتحويل إلى نقد معلوم القيمة وغير خاضعة لمخاطر التغير في القيمة .

رسوم الاشتراكات المستحقة
يتم قياس رسوم الاشتراكات المستحقة التي لها دفعات ثابتة أو يمكن تحديدها بشكل أولي بالقيمة العادلة ويتم قياسها بالتكلفة المطفأة بإستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي مطروحاً منها أي إنخفاض في القيمة.

الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
عند الاعتراف المبدئي، يمكن للمؤسسة أن تختار بشكل نهائي (على أساس كل أداة على حدة) أن تصنف الإستثمارت في أدوات الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، ولا يسمح التصنيف بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر إذا كان الاستثمار بأداة الملكية محتفظ به لغرض المتاجرة.

تعتبر الموجودات المالية محتفظ بها لغرض المتاجرة إذا:
- تم شراؤها أساساً لغرض بيعها في المستقبل القريب،
- كانت عند الاعتراف المبدئي جزء من محفظة أدوات مالية محددة تديرها المؤسسة ولها طابع فعلي حديث للحصول على أرباح في فترات قصيرة، أو
- كانت أدوات مشتقة غير مصنفة وفعّالة كأداة تحوط أو كضمان مالي.

يتم قياس الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر مبدئياً بالقيمة العادلة مضاف إليها تكاليف المعاملة، ويتم قياسها لاحقاً بالقيمة العادلة ويتم الاعتراف بالأرباح والخسائر الناشئة عن التغير في القيمة العادلة تحت بند الدخل الشامل الآخر وتضاف إلى احتياطي إعادة تقييم موجودات مالية بالقيمة العادلة . عند استبعاد أصل مالي، فإن الأرباح أو الخسائر المتراكمة والتي تم إضافتها مسبقاً إلى احتياطي إعادة تقييم موجودات مالية بالقيمة العادلة لا يتم تحويلها إلى قائمة الدخل، إلا أنه يتم إعادة تصنيفها إلى أرباح مدورة.

يتم الاعتراف بتوزيعات الأرباح على هذه الاستثمارات في أدوات الملكية في قائمة الدخل عندما ينشأ حق المؤسسة في استلام هذه التوزيعات، إلا إذا كانت هذه التوزيعات تمثل بشكل واضح استرداد لجزء من تكاليف الاستثمار.

الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل (FVTPL)

يتم قياس أداوت الدين التي لا تتطابق مع معايير التكلفة المطفأة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل . إضافة إلى ذلك، يجوز تصنيف أدوات الدين التي تتطابق مع معايير التكلفة المطفأة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل عند الإعتراف المبدئي، إذا كان هذا التصنيف يلغي عدم التطابق المحاسبي أو يقلل منه بدرجة كبيرة والذي ينشأ عن قياس الموجودات أو المطلوبات أو الاعتراف بالأرباح والخسائر فيها على أسس مختلفة.

يتم إعادة تصنيف أدوات الدين من التكلفة المطفأة إلى القيمة العادلة من خلال قائمة الدخل بسبب تغيير نموذج الأعمال بحيث لم يعد يتوافق مع معايير التكلفة المطفأة، ومن غير المسموح به إعادة تصنيف أدوات الدين المصنفة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل عند الاعتراف المبدئي.

يتم قياس الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل ويتم تضمينها في بند توزيعات أرباح استثمارات مالية بالقيمة العادلة، ويتم الاعتراف بالأرباح أو الخسائر الناتجة عن إعادة القياس في قائمة الدخل، ويتم تضمين صافي الأرباح والخسائر المعترف بها في قائمة الدخل تحت بند "أرباح/خسائر تقييم غير متحققة للموجودات مالية " في قائمة الدخل. يتم تحديد القيمة العادلة.

يتم الاعتراف بإيرادات توزيعات الأرباح على الاستثمارات في أدوات الملكية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل عندما ينشأ حق المؤسسة في استلام هذه التوزيعات وفقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم (١٨) الإيرادات، ويتم تضمينها في بند توزيعات أرباح موجودات مالية.

المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع
رام الله – فلسطين

إيضاحات حول القوائم المالية
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩

٣- أهم السياسات المحاسبية (تتمة)

٣-٤ الموجودات المالية (تتمة)

الموجودات المالية بالكلفة المطفأة

إن أدوات الدين التي تستوفي هذه المعايير تصنف مبدئياً بالقيمة العادلة مضافاً إليها تكاليف المعاملة (باستثناء إذا كانت محددة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل)، وتقاس لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية ناقصاً أي انخفاض في القيمة (أنظر أدناه)، مع إيراد الفوائد المعترف به على أساس العائد الفعلي في إيراد الفوائد.
يتعين على المؤسسة، بعد الاعتراف المبدئي، أن تعيد تصنيف أدوات الدين من التكلفة المطفأة إلى القيمة العادلة من خلال قائمة الدخل، إذا ما تغير غرض نموذج الأعمال.
إن طريقة الفائدة الفعلية هي الطريقة التي يتم فيها احتساب التكلفة المطفأة للأصل أو الإلتزام المالي وتوزيع إيراد أو مصاريف الفوائد على الفترات التي تخصها. نسبة الفائدة الفعلية هي تحديداً النسبة التي يتم فيها خصم النقد المقدر استلامه في المستقبل عبر المدة المتوقعة لأداة الدين أو، أينما كان مناسباً، عبر فترة أقصر إلى صافي القيمة الدفترية عند الاعتراف المبدئي.
يمكن للمؤسسة أن تختار بشكل نهائي عند الاعتراف المبدئي أن تعترف بتصنيف أداة الدين التي تستوفي معايير التكلفة المطفأة المذكورة أعلاه بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل، إذا كان هذا التصنيف يلغي عدم التطابق المحاسبي أو يقلل منه بدرجة كبيرة في حال أن الأصل المالي قد تم قياسه بالتكلفة المطفأة.

إعادة تصنيف الموجودات المالية

يجب إعادة تصنيف الموجودات المالية عندما يتغير هدف نموذج أعمال المؤسسة لإدارة الموجودات المالية. يكون من المتوقع أن تكون مثل هذه التغيرات نادرة جداً، وتحدد المؤسسة تلك التغيرات عن طريق إدارة المؤسسة كنتيجة للتغيرات الخارجية أو الداخلية كما يجب أن تكون التغيرات جوهرية لعمليات المؤسسة ويمكن إثباتها للأطراف الخارجية.

في حال قيام المؤسسة بإعادة تصنيف الموجودات المالية، فعليه ينطبق إعادة التصنيف مستقبلياً من تاريخ إعادة التصنيف، ولا يكون من المطلوب إعادة إدراج أية أرباح أو خسائر أو فوائد تم الاعتراف بها في فترات سابقة.

إذا قامت المؤسسة بإعادة تصنيف أصل مالي حتى يتم قياسه بالقيمة العادلة، يتم تحديد القيمة العادلة للأصل المالي المشار إليه في تاريخ إعادة التصنيف. تسجل أية أرباح أو خسائر تنشأ من الفرق بين القيمة الدفترية السابقة والقيمة العادلة في قائمة الدخل.

إذا أعادت المؤسسة تصنيف أصل مالي حتى يتم قياسه بالتكلفة المطفأة، فإن القيمة العادلة لذلك الأصل المالي عند تاريخ إعادة التصنيف تصبح قيمته الدفترية الجديدة. إن تاريخ إعادة التصنيف هو تاريخ اليوم الأول لفترة التقرير الأولى بعد تغير نموذج الأعمال التي تنشأ في المنشأة التي تعيد تصنيف الموجودات المالية.

انخفاض قيمة الموجودات المالية
تقوم المؤسسة بالإعتراف بمخصصات خسائر الائتمان المتوقعة على الأدوات المالية التي يتم قياسها بالتكلفة المطفأة، رسوم الاشتراكات المستحقة، الإيجارات المستحقة المدينة وموجودات العقود. يتم مراجعة مخصصات الخسائر الإئتمانية المتوقعة بشكل دوري في الفترات اللاحقة وذلك لغرض التغيير الحاصل على مخاطر الائتمان منذ الإعتراف الأولي للأصل المالي.

تقوم المؤسسة دائما باحتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة على فترة عمر الموجودات المالية، موجودات العقود والايجارات المستحقة المدينة. كما يتم تقدير الخسارة الإئتمانية المتوقعة لهذه الموجودات المالية بناءً على المعلومات التاريخية للخسائر الائتمانية حسب سجلات المؤسسة، ويتم تعديلها بعد الأخذ بعين الإعتبار عدة عوامل متعلقة بالأطراف المدينة، وبالوضع الإقتصادي القائم وبتقييم الوضع الإقتصادي الحالي والوضع الإقتصادي المتوقع كما بتاريخ إعداد القوائم المالية مع الأخذ بعين الإعتبار القيمة الحالية للنقد في ذلك الوقت أينما يلزم ذلك.

إلغاء الإعتراف بالموجودات المالية
تقوم المؤسسة بإلغاء الإعتراف بأحد الموجودات المالية فقط عندما تنتهي الحقوق التعاقدية للتدفق النقدي من تلك الموجودات المالية أو عند تحويلها وبالتالي جميع المكاسب والمخاطر المتعلقة بملكية الموجودات المالية إلى طرف آخر. إذا لم تقم المؤسسة بتحويل تلك الموجودات بشكل كامل أو لم تقم بتحويل جميع المكاسب والمخاطر المتعلقة بملكيتها وإستمرت بالسيطرة عليها فإن المؤسسة تقوم بالإعتراف بالعوائد المتراكمة وتلك الإلتزامات المتعلقة بها الواجب سدادها.

المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع
رام الله – فلسطين

إيضاحات حول القوائم المالية
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩

٣- أهم السياسات المحاسبية (تتمة)

تدني قيمة الموجودات المالية
بعد التطبيق لمعيار التقارير المالية الدولي رقم (٩) كما في ١ كانون الثاني ٢٠١٨ يتم إثبات مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة (مخصص التدني) لأدوات الدين التي لا يتم قياسها من خلال قائمة الدخل والدخل الشامل.

يتم قيد مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة بمبلغ مساوٍ للخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى عمر الأداة المالية، باستثناء ما يلي، والتي يتم قياسها كخسائر ائتمانية متوقعة على مدى ١٢ شهراً فقط:
- سندات الدين الاستثمارية ذات المخاطر الائتمانية المنخفضة (أي ما يعادل تصنيف الدرجة الاستثمارية) بتاريخ إعداد القوائم المالية.
- الأدوات المالية الأخرى التي لم تزد مخاطرها الائتمانية بشكل جوهري منذ الإثبات المبدئي لها.

تصنف المؤسسة أدواتها المالية، على أساس المرحلة (١) والمرحلة (٢) والمرحلة (٣) وفقاً لمنهجية التدني المطبقة، كما هو موضح أدناه:
- المرحلة (١): تشمل الأدوات المالية التي لم تزيد مخاطرها الائتمانية بشكل جوهري منذ اثباتها المبدئي والتي لم يحدث عليها تدني ائتماني منذ منحها. تقوم المؤسسة بقيد مخصص تدني للخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى ١٢ شهراً.
- المرحلة (٢): تشمل الأدوات المالية التي زادت مخاطرها الائتمانية بشكل جوهري منذ إثباتها المبدئي والتي لم يحدث عليها تدني ائتماني. تقوم المؤسسة بقيد مخصص تدني للخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى عمر الأداة المالية.
- المرحلة (٣): تشمل الأدوات المالية المتدنية ائتمانياً. تقوم المؤسسة بقيد مخصص تدني خسائر ائتمانية على مدى العمر المتوقع لتلك الأدوات المالية.

الخسائر الائتمانية المتوقعة المرحلة (١): هي جزء من الخسائر الائتمانية المتوقعة التي قد تنتج عن احتمالية تعثر في السداد على الأداة المالية خلال ١٢ شهراً بعد تاريخ إعداد القوائم المالية.

الخسائر الائتمانية المتوقعة المرحلة (٢): هي تقدير إحتمالية مرجحة للخسائر الائتمانية ويتم تحديدها بناءً على الفرق بين القيم الحالية لكامل العجز النقدي. إن العجز النقدي هو الفرق بين جميع التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة للمؤسسة والقيمة الحالية القابلة للاسترداد للموجودات المالية غير المتدنية ائتمانياً كما في تاريخ إعداد القوائم المالية.

الخسائر الائتمانية المتوقعة المرحلة (٣): يتم تحديد مخصص تدني الائتمان على أساس الفرق بين صافي القيمة الدفترية والقيمة القابلة للاسترداد للموجودات المالية. يتم قياس القيمة القابلة للاسترداد باعتبارها القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة، بما في ذلك المبالغ القابلة للاسترداد من الضمانات مخصومة على أساس سعر الفائدة عند منح القرض، أو بالنسبة لأدوات الدين، بمعدل الفائدة الحالي في السوق لموجود مالي مماثل.

في نموذج احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة، وعندما يلزم الأمر، تعتمد المؤسسة على معلومات مستقبلية مستخدمة كمدخلات، مثل الزيادة في الناتج الإجمالي المحلي ومعدلات البطالة.

يتم قيد مخصص التدني في قائمة الدخل والدخل الشامل ويتم إظهارها في حساب مخصص مقابل أدوات الدين الاستثمارية. يتم شطب الموجودات المالية بعد استيفاء جميع محاولات إعادة الجدولة وأنشطة التحصيل ولا يكون هناك إحتمال واقعي للاسترداد في المستقبل. يتم قيد الاستردادات اللاحقة في حساب إيرادات أخرى.

يتم فحص الموجودات المالية المقاسة بالكلفة المطفأة لتحديد فيما اذا كانت متدنية ائتمانياً. يتضمن الدليل الموضوعي بأن الأصل المالي متدني ائتمانياً على ما يلي: عدم الالتزام ببنود التعاقد كالتعثر في السداد أو التأخر في دفع الفوائد أو مبلغ الدين الأصلي أو منح خصومات لأسباب اقتصادية أو قانونية متعلقة بالصعوبات المالية للمقترض. بغض النظر عن التحليل الموضح أعلاه، ترى المؤسسة أن التعثر يحدث عندما ينقضي تاريخ استحقاق أي أصل مالي لفترة تزيد عن ٩٠ يوماً ما لم يكن لدى المؤسسة أي معلومات معقولة ومؤيدة تشير إلى وجود معيار تعثر آخر أكثر ملائمة.

المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع
رام الله – فلسطين
إيضاحات حول القوائم المالية
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩

٣- أهم السياسات المحاسبية (تتمة)

٣-٥ المطلوبات المالية وأدوات الملكية

التصنيف كدين أو أداة ملكية
إن أدوات الملكية المصدرة من قبل المؤسسة، يتم تصنيفها كإلتزامات مالية أو كأدوات ملكية طبقاً لأسس وجوهر الترتيبات التعاقدية، وطبقاً لتعريف المطلوبات المالية وأدوات الملكية.

أدوات الملكية
أداة الملكية هي أي تعاقد يثبت حق مالكها في صافي أصول المؤسسة بعد طرح جميع إلتزاماتها. أدوات الملكية المصدرة من قبل المؤسسة يتم تسجيلها بالمبالغ المستلمة بعد طرح مصاريف الإصدار.

المطلوبات المالية
تشتمل المطلوبات المالية للمؤسسة على الذمم الدائنة ومطلوبات متداولة أخرى (فيما عدا الدفعات المقدمة للموردين).

يتم قياس المطلوبات المالية بشكل أولي بالقيمة العادلة مطروحاً منها مصاريف المعاملات ويتم قياسها لاحقاً بالتكلفة المطفأة بإستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي حيث يتم الإعتراف بمصاريف الفوائد وفقاً لأساس الريع الفعلي باستثناء ذمم قصيرة الأجل حيث يكون الإعتراف بالفوائد غير جوهري.

طريقة معدل الفائدة الفعلي هي طريقة لإحتساب التكلفة المطفأة للمطلوبات المالية وتوزيع مصاريف الفوائد على الفترات المرتبطة بها. معدل الفائدة الفعلي هو المعدل الذي يخصم بناءاً على الدفعات النقدية المستلمة مستقبلاً والمتوقعة خلال العمر المتوقع للمطلوبات المالية أو عندما يكون ذلك مناسباً خلال فترة أقصر إلى صافي القيمة الدفترية عند الإعتراف المبدئي.

إلغاء الإعتراف بالإلتزامات المالية

تقوم المؤسسة بإلغاء الإعتراف بالإلتزامات المالية فقط عندما يتم الإيفاء بها، إلغائها أو إنتهاء مدتها.

٣-٦ تحقق الإيرادات

يتم الإعتراف بالايرادات الى الدرجة التي تحتمل معها أن تدفق المنافع الاقتصادية للمؤسسة وان يتم قياس الايرادات بطريقة موثوقة، كما يجب الإلتزام بمعايير الإعتراف المحددة قبل الإعتراف بأية ايرادات:

إيرادات الإشتراكات
يقوم كل عضو في نظام ضمان الودائع بتسديد رسوم الاشتراك بشكل ربع سنوي وفقاً للنسب المحددة من مجموع الودائع المشمولة بالضمان ويجوز لمجلس الإدارة مراجعة نسب الاشتراك السنوية وتعديلها.

إيرادات الفوائد
يتم إحتساب إيرادات الفوائد على أساس الفترات الزمنية المستحقة والمبالغ الأصلية القائمة ومعدل الفائدة الفعلي، وهو المعدل الذي يخصم تماماً التدفقات النقدية المستقبلية خلال العمر المتوقع للموجودات المالية إلى صافي القيمة الدفترية.

٣-٧ الاعتراف بالمصاريف
يتم الاعتراف بالمصاريف وفقاً لمبدأ الاستحقاق في السنة التي تخصها.

المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع
رام الله – فلسطين

إيضاحات حول القوائم المالية
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩

٤- أهم السياسات المحاسبية (تتمة)

٣-٨ الإجازات السنوية

يتم عمل إستحقاق للإلتزامات المقدرة لإستحقاقات الموظفين المتعلقة بالإجازات السنوية بناءاً على الخدمات المقدمة من قبل الموظفين المؤهلين حتى نهاية السنة .

٣-٩ مخصص تعويض نهاية الخدمة

يتم أخذ مخصص للإلتزامات المترتبة على المؤسسة من تعويض نهاية الخدمة للموظفين وفقاً للقوانين سارية المفعول. تسجل المبالغ الواجب إقتطاعها على حساب الدخل وتسجل التعويضات المدفوعة للموظفين الذين يتركون الخدمة على حساب مخصص تعويض نهاية الخدمة.

٣-١٠ ممتلكات ومعدات

تظهر الممتلكات والمعدات، فيما عدا المشاريع تحت التأسيس ، بالتكلفة ناقصاً الإستهلاك المتراكم وأية خسائر ناتجة عن الإنخفاض في القيمة. تتمثل تكلفة الممتلكات والمعدات في تكلفة الشراء التاريخية بالإضافة إلى أية مصاريف متعلقة بالإستحواذ.
يتم إدراج التكاليف اللاحقة في القيمة المدرجة للأصل أو الإعتراف بها كأصل منفصل حسبما يكون ملائماً فقط عندما يكون من المحتمل أن ينتج فوائد اقتصادية مستقبلية للمؤسسة من الأصل المعني ويكون بالإمكان قياس التكلفة بشكل موثوق. يتم إدراج كافة مصاريف الإصلاح والصيانة الأخرى في أرباح أو خسائر الفترة التي حدثت فيها.

إن المشاريع تحت التأسيس والتي سيتم إستخدامها في الإنتاج أو التأجير أو لأغراض إدارية أو لأي أغراض لم يتم تحديدها بعد، يتم تسجيلها بالتكلفة ناقصاً أية خسائر ناتجة عن إنخفاض القيمة (إن وجدت) . تتضمن التكلفة الرسوم المهنية وتكاليف الإقتراض فيما يتعلق بالأصول المؤهلة وذلك تماشياً مع السياسة المتبعة من قبل المؤسسة، وكما هو الحال مع جميع الأصول الأخرى فإن إستهلاك هذه الأصول يبدأ عندما تكون جاهزة للإستخدام في الأغراض التي تم إنشائها من أجلها.

يتم إستهلاك الممتلكات والمعدات ، فيما عدا المشاريع تحت التأسيس، بطريقة القسط الثابت مبنياً على الخدمة المتوقعة للأصل. يتم في نهاية كل سنة مراجعة العمر الإنتاجي المتوقع، صافي القيمة المستردة وطريقة الاستهلاك المتبعة ويتم إظهار أثر أي تغيير في هذه التقديرات خلال الفترة المالية التي تم فيها التغيير والفترات المستقبلية.

تم إحتساب الإستهلاك وفق الأعمار الإنتاجية المقدرة التالية:

النوع	السنوات
تحسينات على المأجور	٧
معدات	٥
أثاث ولوازم	٥
مركبات	٥
أجهزة مكتبية	٣

يتم تحديد الربح والخسارة الناتجة عن بيع أو شطب أي عنصر من عناصر الممتلكات والمعدات على أساس الفرق بين متحصلات البيع وصافي القيمة الدفترية للأصل ويتم الاعتراف بهذا الفرق في الأرباح أو الخسائر.

المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع
رام الله – فلسطين

إيضاحات حول القوائم المالية
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩

٣- أهم السياسات المحاسبية (تتمة)

٣-١١ الموجودات غير الملموسة

تمثل برامج وأنظمة الحاسوب حيث تقوم إدارة المؤسسة بإعادة تقدير الأعمار الإنتاجية للموجودات غير الملموسة وتقوم بتعديلها، إن لزم الأمر في نهاية كل سنة ماليّة.

٣-١٢ إنخفاض قيمة الموجودات الملموسة

تقوم المؤسسة بتاريخ قائمة المركز المالي بمراجعة صافي قيمة الموجودات الملموسة لتحديد فيما إذا كان هناك مؤشر على أن تلك الموجودات تعاني من انخفاض في القيمة. في حالة وجود مثل ذلك المؤشر، فإنه يتم تقدير القيمة القابلة للإسترداد لتحديد خسائر الانخفاض في القيمة (إن وجدت). عند عدم وجود أسس معقولة لتحديد القيمة القابلة للإسترداد من كل أصل على حدة، تقوم المؤسسة بتقدير القيمة المستردة من وحدة توليد النقد التي ينتمي إليها الأصل. عند وجود أسس معقولة للتوزيع، فإن الموجودات العامة للمؤسسة يتم توزيعها على وحدات توليد النقد بشكل فردي أو يتم توزيعها على أصغر مجموعة من وحدات توليد النقد.

تتمثل القيمة القابلة للإسترداد في القيمة العادلة مخصوماً منها التكلفة حتى إتمام البيع أو القيمة الناتجة عن الإستعمال أيهما أعلى. عند تقييم القيمة الناتجة عن الإستعمال، يتم خصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة للوصول بها إلى القيمة الحالية باستخدام معدل خصم مناسب ليعكس قيمتها السوقية الحالية مع مراعاة أثر مرور الوقت على القيمة والمخاطر المحددة للأصل.

إذا كان من المتوقع أن تقل القيمة القابلة لإسترداد الأصل (أو وحدة توليد النقد) عن قيمته الدفترية، يتم تخفيض قيمة الأصل الدفترية (أو وحدة توليد النقد) لقيمتها القابلة للإسترداد. يتم الاعتراف فوراً بخسارة انخفاض القيمة في قائمة الدخل، إلا إذا كان الأصل مثبت بمبلغ إعادة التقييم، حيث يتم في هذه الحالة معالجة انخفاض القيمة كتخفيض لإحتياطي إعادة التقييم.

إذا ما تم لاحقاً تراجع خسارة الإنخفاض، يتم حينها زيادة القيمة الدفترية للأصل (وحدة توليد النقد) حتى تصل إلى حد القيمة التقديرية المعدلة، بحيث إن القيمة المعدلة للأصل لا تتعدى قيمته الدفترية فيما لو لم يكن هناك إنخفاض في قيمة الأصل (وحدة توليد النقد) في السنوات السابقة. يتم الإعتراف بتراجع خسارة الإنخفاض كإيراد فوراً في قائمة الدخل إلا عندما يكون الأصل مثبت بمبلغ إعادة التقييم، عندها يتم معالجة تراجع خسارة انخفاض القيمة كزيادة لإحتياطي إعادة التقييم.

٣-١٣ المشاريع تحت التأسيس

يتم تسجيل مشاريع تحت التأسيس بالتكلفة ناقصاً خسارة الانخفاض في القيمة (إن وجدت). لا يتم إستهلاك مشاريع تحت التأسيس عند الإنتهاء من مشاريع تحت التأسيس، يعاد تصنيفها إلى الممتلكات والمعدات اعتماداً على استخدامها ويتم استهلاكها وفقاً للأعمار الإنتاجية المتوقعة لها.

٣-١٤ المخصصات

يتم الإعتراف بالمخصصات عندما يكون على المؤسسة التزام حالي (قانوني أو استنتاجي) نتيجة أحداث سابقة ويكون من المحتمل أنه سيكون مطلوباً من المؤسسة تسديد هذا الإلتزام ويمكن تقدير تكلفة هذه المخصصات بشكل يعتمد عليه.

المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع
رام الله – فلسطين

إيضاحات حول القوائم المالية
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩

٣- أهم السياسات المحاسبية (تتمة)

٣-١٥ عقود الإيجار التشغيلية

السياسة المحاسبية المطبقة اعتباراً من ١ كانون الثاني ٢٠١٩:

المؤسسة كمستأجر:
تقوم المؤسسة بتقييم ما إذا كان العقد يحتوي على عقد إيجار عند بدء العقد. تعترف المؤسسة بموجودات حق الاستخدام ومطلوبات عقود الإيجارالمقابلة فيما يتعلق بجميع ترتيبات الإيجار التي يكون فيها مستأجراً، باستثناء عقود الإيجار قصيرة الأجل (المعرَّفة على أنها عقود إيجار مدتها ١٢ شهراً أوأقل) وعقود إيجار الأصول ذات القيمة المنخفضة (مثل الأجهزة اللوحية وأجهزة الكمبيوتر الشخصية ، والأشياء الصغيرة من أثاث المكاتب والهواتف). بالنسبة لهذه العقود، تقوم المؤسسة بالإعتراف بمدفوعات الإيجار كمصروف تشغيلي على أساس القسط الثابت على مدى فترة عقد الإيجار ما لم يكن أساس منتظم آخر أكثر تمثيلا للنمط الزمني الذي يتم فيه استهلاك المنافع الاقتصادية من الأصول المستأجرة.
يتم قياس مطلوب الإيجار مبدئياً بالقيمة الحالية لمدفوعات الإيجار التي لم يتم دفعها في تاريخ البدء في عقد الإيجار، مخصومة باستخدام السعر الضمني في عقد الإيجار. إذا تعذر تحديد هذا المعدل بسهولة، يتم إستخدام معدل الاقتراض الإضافي.

تشمل مدفوعات الإيجار المدرجة في قياس مطلوب الإيجار ما يلي:

- مدفوعات الإيجار الثابت (متضمنة في جوهرها على مدفوعات ثابتة)، مطروحاً منها حوافز الإيجار مستحقة القبض؛
- مدفوعات الإيجار المتغيرة التي تعتمد على مؤشر أو معدل، تقاس في البداية باستخدام المؤشر أو المعدل في تاريخ البدء بالعقد؛
- المبلغ المتوقع أن يدفعه المستأجر بموجب ضمانات القيمة المتبقية؛
- سعر ممارسة خيارات الشراء، إذا كان المستأجر على يقين معقول من ممارسة الخيارات؛ و
- دفع غرامات إنهاء العقد، إذا كان عقد الإيجار يعكس ممارسة خيار إنهاء عقد الإيجار.

يتم عرض مطلوبات عقود الإيجار كبند منفصل في قائمة المركز المالي، ويتم لاحقاً قياس مطلوبات الإيجار من خلال زيادة القيمة الدفترية لعكس الفائدة على مطلوبات الإيجار (باستخدام طريقة الفائدة الفعالة) وبتخفيض القيمة الدفترية لتعكس مدفوعات الإيجار المدفوعة.

يتم إعادة قياس مطلوبات عقود الإيجار (وإجراء تعديل مماثل لموجودات حق الاستخدام ذي الصلة) عندما:

- يتم تغيير مدة الإيجار إن كان هنالك حدث أو تغيير هام في الظروف التي تؤدي إلى تغيير في تقييم ممارسة خيار الشراء، وفي هذه الحالة يتم إعادة قياس مطلوبات الإيجارعن طريق خصم مدفوعات الإيجار المعدلة باستخدام معدل الخصم المعدّل.
- تتغير مدفوعات الإيجار بسبب التغييرات في مؤشر أو معدل أو تغيير في المدفوعات المتوقعة بموجب القيمة المتبقية المضمونة، وفي هذه الحالات يتم إعادة قياس مطلوب الإيجار عن طريق خصم مدفوعات الإيجار المعدلة باستخدام معدل خصم غير متغير (ما لم تتغير مدفوعات الإيجار بسبب التغيير في سعر الفائدة العائم ، وفي هذه الحالة يتم استخدام معدل الخصم المعدّل).

المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع
رام الله – فلسطين

إيضاحات حول القوائم المالية
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩

٣- أهم السياسات المحاسبية (تتمة)

٣-١٥ عقود الإيجار التشغيلية (تتمة)

يتم تعديل عقد الإيجار ولا يتم المحاسبة عن تعديل عقد الإيجار كعقد إيجار منفصل، وفي هذه الحالة يتم إعادة قياس مطلوب الإيجار بناءً على مدة عقد الإيجار المعدّل عن طريق خصم مدفوعات الإيجار المعدلة باستخدام معدل الخصم المعدل بالسعر الفعلي بتاريخ التعديل.

لم تقم المؤسسة بإجراء أي من هذه التعديلات خلال الفترات المعروضة.

تشتمل موجودات حق الاستخدام على القياس المبدئي لمطلوبات عقود الإيجار المقابلة، ومدفوعات الإيجار التي تم إجراؤها في يوم البدء أو قبله، مطروحاً منها أي حوافز إيجار مستلمة وأي تكاليف مباشرة أولية. يتم قياسها لاحقاً بالتكلفة ناقصاً الإستهلاك المتراكم وخسائر انخفاض القيمة.

عندما تتكبد المؤسسة التزاماً بتكاليف تفكيك وإزالة أصل مؤجر، أو استعادة الموقع الذي توجد عليه أو استعادة الأصل الأساسي إلى الحالة المطلوبة بموجب شروط عقد الإيجار، يتم الاعتراف بمخصص وقياسه وفقاً لمعيار المحاسبة الدولية (٣٧) إلى القدر الذي يتعلق بتكاليف موجودات حق الاستخدام، يتم إدراج التكاليف في موجودات حق الاستخدام ذي الصلة، ما لم يتم تكبد هذه التكاليف لإنتاج بضائع.

يتم إستهلاك موجودات حق الاستخدام على مدى مدة عقد الإيجار أوالعمر الإنتاجي للأصل (ايهما أقصر). إذا كان عقد الإيجار ينقل ملكية الأصل الأساسي أو تكلفة حق الاستخدام، يعكس أن المؤسسة تتوقع ممارسة خيار الشراء، فإن قيمة حق الاستخدام ذات الصلة يتم إستهلاكها على مدى العمر الإنتاجي للأصل. ويبدأ الاستهلاك في تاريخ بدء عقد الإيجار.

يتم عرض موجودات حق الاستخدام كبند منفصل في قائمة المركز المالي.

تطبق المؤسسة المعيار المحاسبي الدولي رقم (٣٦) لتحديد ما إذا كانت قيمة حق الاستخدام قد انخفضت قيمتها وتحسب أي خسائر انخفاض في القيمة.

لا يتم تضمين الإيجارات المتغيرة التي لا تعتمد على مؤشر أو معدل في قياس مطلوبات الإيجار وموجودات حق الاستخدام. يتم إدراج المدفوعات ذات الصلة كمصروف في الفترة التي يحدث فيها الحدث أو الشرط الذي يؤدي إلى هذه المدفوعات ويتم تضمينها في بند مستقل في قائمة الدخل.

السياسة المحاسبية المطبقة حتى ٣١ كانون الأول ٢٠١٨:
يتم الاعتراف بدفعات الإيجارات التشغيلية كمصروف وفقاً لقاعدة القسط الثابت وبناءاً على فترة التأجير، إلا عندما يكون هنالك أساس منهجي أكثر نموذجية للمخطط الزمني الذي يتم فيه استنفاذ المنافع الإقتصادية من الأصل المؤجر. تدرج الإيجارات المحتملة الناشئة بموجب عقود الإيجارات التشغيلية كمصروف في الفترة التي تم تكبدها فيها.

٣-١٦ العملات الأجنبية

إن القوائم المالية يتم عرضها بالدولار الأمريكي والذي هو عملة البيئة الإقتصادية السائدة التي تمارس بها المؤسسة نشاطاتها (العملة الوظيفية). يتم الإعتراف بالعملات التي تتم بعملات غير العملة الوظيفية للمؤسسة بأسعار تواريخ المعاملات في نهاية كل فترة تقرير.

إن القوائم المالية يتم عرضها بالدولار الأمريكي والذي هو عملة البيئة الإقتصادية السائدة التي تمارس بها المؤسسة نشاطاتها (العملة الوظيفية). يتم الإعتراف بالعملات التي تتم بعملات غير العملة الوظيفية للمؤسسة بأسعار تواريخ المعاملات في نهاية كل فترة تقرير.

يتم تحويل أرصدة الموجودات المالية والمطلوبات المالية بأسعار العملات الأجنبية الوسطية السائدة في تاريخ المركز المالي، ويتم تحويل الموجودات غير المالية والمطلوبات غير المالية بالعملات الأجنبية والظاهرة بالقيمة العادلة في تاريخ تحديد قيمتها العادلة. يتم تسجيل الأرباح والخسائر الناتجة عن تحويل العملات الأجنبية في قائمة الدخل. يتم تسجيل فروقات التحويل لبنود الموجودات والمطلوبات بالعملات الأجنبية غير النقدية (مثل الأسهم) إن وجدت كجزء من التغير في القيمة العادلة.

المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع
رام الله – فلسطين

إيضاحات حول القوائم المالية
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩

٤- الإفتراضات المحاسبية الهامة والمصادر الرئيسية للتقديرات غير المؤكدة

من خلال تطبيق المؤسسة للسياسات المحاسبية كما هو وارد في إيضاح (٣) حول القوائم المالية، فإن ذلك يتطلب أن تقوم الإدارة بعمل تقديرات وإفتراضات حول القيم المدرجة للموجودات والمطلوبات في القوائم المالية والتي لا يمكن تحديد قيمتها بشكل واضح من مصادر أخرى.إن التقديرات والإفتراضات تعتمد على الخبرة التاريخية للإدارة وعوامل أخرى تؤخذ في عين الاعتبار عند القيام بتلك التقديرات والإفتراضات. إن النتائج الفعلية قد تختلف عن هذه التقديرات.

يتم مراجعة التقديرات والإفتراضات بشكل دوري. يتم إدراج أثر التعديل في التقديرات المحاسبية في نفس الفترة التي تم فيها التعديل وذلك في حال إن ذلك التعديل يؤثر فقط على تلك الفترة. أو على الفترة التي تم فيها التعديل والفترات اللاحقة وذلك في حال أن أثر ذلك التعديل يظهر في الفترة الحالية والفترات اللاحقة.

في اعتقاد الإدارة أن إستخدامها للتقديرات ضمن القوائم المالية معقولة ومفصلة على النحو التالي:

٤-١ الإفتراضات الهامة المعمول بها في تطبيق السياسات المحاسبية

في إطار تطبيق السياسات المحاسبية، فإنه وفي رأي إدارة المؤسسة، لا يوجد إفتراضات تم العمل بها من المتوقع أنها ستؤثر بشكل جوهري على القيم المدرجة في القوائم المالية وذلك باستثناء تلك التي تشتمل على تقديرات كما هو موضح أدناه.

٤-٢ التقديرات غير المؤكدة

إن التقديرات الرئيسية الخاصة بالمستقبل والإفتراضات الأخرى غير المؤكدة بتاريخ المركز المالي والتي لها نسبة مخاطرة قد تتسبب بتعديل جوهري للقيمة الدفترية للموجودات والمطلوبات خلال السنة المالية القادمة، تتمثل فيما يلي:

٤-٢-١ إنخفاض قيمة الموجودات المالية

تقوم المؤسسة بالإعتراف بمخصصات خسائر الائتمان المتوقعة على الموجودات المالية. يتم مراجعة مخصصات الخسائر الإئتمانية المتوقعة بشكل دوري في الفترات اللاحقة وذلك لعرض التغيير الحاصل على مخاطر الائتمان منذ الإعتراف الأولي للأصل المالي.

تقوم المؤسسة بتقدير عمر الخسارة الائتمانية المتوقعة الخاصة بكل من الموجودات المالية. كما يتم تقدير الخسارة الإئتمانية المتوقعة لها بناءً على الخسائر الائتمانية بناء على المعلومات التاريخية بموجب سجلات المؤسسة، ويتم تعديلها بعد الأخذ بعين الإعتبار عدة عوامل متعلقة بالأطراف المدينة، وبالوضع الإقتصادي القائم وبتقييم الوضع الإقتصادي الحالي والوضع الإقتصادي المتوقع كما بتاريخ إعداد القوائم المالية مع الأخذ بعين الإعتبار القيمة الحالية للنقد في ذلك الوقت أينما يلزم ذلك.

٤-٢-٢ إستهلاك الممتلكات والمعدات

يتم إستهلاك تكلفة الممتلكات والمعدات على مدة الخدمة المتوقعة التي يتم تقديرها بناءاً على الإستخدام المتوقع للأصل، وبرنامج الصيانة والتصليح بالإضافة إلى التقادم التقني وإعتبارات القيمة المستردة للأصل. إن إدارة المؤسسة لم تدرج أية قيمة متبقية للأصول على إعتبار أنها غير جوهرية.

٤-٢-٣ الأعمار الإنتاجية للموجودات الملموسة والموجودات غير الملموسة

تقوم الادارة باعادة تقدير الاعمار الانتاجية للموجودات الملموسة والموجودات غير الملموسة بشكل دوري لغايات احتساب الاستهلاكات والاطفاءات السنوية اعتمادا على الحالة العامة لتلك الاصول وتقديرات الاعمار الانتاجية المتوقعة في المستقبل ويتم قيد خسارة التدني في قائمة الدخل للسنة.

٤-٢-٤ مخصص تعويض نهاية الخدمة

يتم احتساب مخصص تعويض نهاية الخدمة وفقاً لقانون العمل ساري المفعول في مناطق السلطة الفلسطينية.

المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع
رام الله – فلسطين

إيضاحات حول القوائم المالية
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩

٥- نقد في الصندوق ولدى البنك

	٢٠١٩ دولار أمريكي	٢٠١٨ دولار أمريكي
نقد في الصندوق	٣٥٠	٨٩٥
حسابات جارية	٥٨٨,١٧٠	٣٨١,٢٢٨
ودائع لأجل	٢,٣٩٣,٩٧٠	٢,٣٩٧,٠٤٤
	٢,٩٨٢,٤٩٠	**٢,٧٧٩,١٦٧**
مخصص خسائر إئتمانية متوقعة	(٣٦,٦٣٣)	(٣٦,٣٢٤)
	٢,٩٤٥,٨٥٧	**٢,٧٤٢,٨٤٣**

تمثل الحركة على مخصص خسائر إئتمانية متوقعة ما يلي :

	٢٠١٩ دولار أمريكي	٢٠١٨ دولار أمريكي
الرصيد في بداية السنة	٣٦,٣٢٤	--
إضافات خلال السنة	٣٠٩	٣٦,٣٢٤
الرصيد في نهاية السنة	**٣٦,٦٣٣**	**٣٦,٣٢٤**

٦- نقد وأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية

	٢٠١٩ دولار أمريكي	٢٠١٨ دولار أمريكي
حسابات جارية	١,٣٠٠,٨٧٥	١,٢٢٦,٦٦٢
ودائع لأجل	٥,٠٠٠,٠٠٠	٥,٠٠٠,٠٠٠
	٦,٣٠٠,٨٧٥	**٦,٢٢٦,٦٦٢**

المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع
رام الله – فلسطين

إيضاحات حول القوائم المالية
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩

٧- رسوم إشتراكات مستحقة

يمثل هذا البند رسوم الإشتراكات المستحقة وغير المقبوضة عن الربع الأخير لعام ٢٠١٩. بلغت رسوم الإشتراكات المستحقة وغير المقبوضة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩ و٢٠١٨ مبلغ ٨,٩٦٣,٢١٧ دولار أمريكي و٨,٠٦١,٠٩٩ دولار أمريكي، على التوالي.

٨- موجودات مالية بالكلفة المطفأة

	٢٠١٩ دولار أمريكي	٢٠١٨ دولار أمريكي
سندات وصكوك إسلامية مدرجة في أسواق مالية أجنبية*	١٦٢,٠٢١,٢٠٧	١٢٥,٧٧٤,٥٨٠
أذونات خزينة وسندات – البنك المركزي الأردني**	٥,٥٠٠,٧١٨	٦,٩١٤,٥٢٤
	١٦٧,٥٢١,٩٢٥	**١٣٢,٦٨٩,١٠٤**
مخصص خسائر إئتمانية متوقعة	(١٦١,٠٩٩)	(٢٧٣,٠٣٢)
	١٦٧,٣٦٠,٨٢٦	**١٣٢,٤١٦,٠٧٢**

* يتراوح تاريخ إستحقاق هذه السندات من سنة واحدة إلى سبع سنوات بمعدل فائدة يتراوح بين ١% ٧%. بلغت القيمة العادلة للسندات المدرجة في الأسواق المالية الأجنبية ١٦٢,٥٨٤,٧٦٢ دولار أمريكي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩.

** بلغت قيمة سندات البنك المركزي الأردني كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩ و٢٠١٨ مبلغ ٥,٥٠٠,٧١٨ و٦,٩١٤,٥٢٤ دولار أمريكي، على التوالي. يتراوح تاريخ استحقاق سندات الخزينة الصادرة عن البنك المركزي الأردني من سنة واحدة إلى ثلاث سنوات بسعر خصم يتراوح بين ٣% و٤,٥%.

تمثل الحركة على مخصص خسائر إئتمانية متوقعة ما يلي :

	٢٠١٩ دولار أمريكي	٢٠١٨ دولار أمريكي
الرصيد في بداية السنة	٢٧٣,٠٣٢	-
أثر تطبيق معيار التقارير المالية الدولي رقم (٩)	-	٣٠٨,٠٠٠
الرصيد في بداية السنة بعد التعديل	-	٣٠٨,٠٠٠
مخصص خسائر إئتمانية متوقعة	(١١١,٩٣٣)	(٣٤,٩٦٨)
الرصيد في نهاية السنة	١٦١,٠٩٩	٢٧٣,٠٣٢

المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع
رام الله – فلسطين

إيضاحات حول القوائم المالية
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩

٩- ممتلكات ومعدات، بالصافي

	تحسينات على المأجور دولار أمريكي	معدات دولار أمريكي	أثاث ولوازم دولار أمريكي	مركبات دولار أمريكي	أجهزة مكتبية دولار أمريكي	مشاريع تحت التأسيس دولار أمريكي	المجموع دولار أمريكي
التكلفة							
كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٧	١٣٠,٣٥٨	٣٢,٤٥١	٦٤,٦٦٤	٣٨,٢٤٩	٥٤,٠٦٥	-	٣١٩,٧٨٧
الإضافات	-	٨٨٣	١,٧٨٤	-	٤,٣٩٩	-	٧,٠٦٦
كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨	**١٣٠,٣٥٨**	**٣٣,٣٣٤**	**٦٦,٤٤٨**	**٣٨,٢٤٩**	**٥٨,٤٦٤**	**-**	**٣٢٦,٨٥٣**
الإضافات	-	١,٣٨٧	٨٩٣	-	٣,٠٠٥	٥,٧٦٦	١١,٠٥١
كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩	**١٣٠,٣٥٨**	**٣٤,٧٢١**	**٦٧,٣٤١**	**٣٨,٢٤٩**	**٦١,٤٦٩**	**٥,٧٦٦**	**٣٣٧,٩٠٤**
الاستهلاك المتراكم							
كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٧	٥٥,٤١٧	٢١,١٦٥	٣٦,٠٢٣	٥,٥٥٤	٣٨,٥٤٧	-	١٥٦,٧٠٦
الإستهلاك لسنة ٢٠١٨	١٨,٢٥١	٦,٤٩٨	١٣,٠٩٧	٧,٦٥٠	٨,٠٤٣	-	٥٣,٥٣٩
كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨	**٧٣,٦٦٨**	**٢٧,٦٦٣**	**٤٩,١٢٠**	**١٣,٢٠٤**	**٤٦,٥٩٠**	**-**	**٢١٠,٢٤٥**
الإستهلاك لسنة ٢٠١٩	١٨,٢٥٠	٥,٠٣٦	١١,٧٠٥	٧,٦٥١	٧,٢١١	-	٤٩,٨٥٣
كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩	**٩١,٩١٨**	**٣٢,٦٩٩**	**٦٠,٨٢٥**	**٢٠,٨٥٥**	**٥٣,٨٠١**	**-**	**٢٦٠,٠٩٨**
القيمة الدفترية							
كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩	**٣٨,٤٤٠**	**٢,٠٢٢**	**٦,٥١٦**	**١٧,٣٩٤**	**٧,٦٦٧**	**٥,٧٦٦**	**٧٧,٨٠٦**
كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨	**٥٦,٦٩٠**	**٥,٦٧١**	**١٧,٣٢٨**	**٢٥,٠٤٥**	**١١,٨٧٤**	**-**	**١١٦,٦٠٨**

المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع
رام الله – فلسطين

إيضاحات حول القوائم المالية
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩

١٠- موجودات غير ملموسة

تمثل الموجودات غير الملموسة القيمة الدفترية لبرامج وأنظمة حاسوب، تمثل الحركة على الموجودات غير الملموسة ما يلي :

	٢٠١٩ دولار أمريكي	٢٠١٨ دولار أمريكي
الرصيد في بداية السنة	١٦,٣٤٩	٢٥,٣٠١
الإضافات خلال السنة	٢٩,٠٨٣	١,٧٨٥
الإطفاءات خلال السنة	(١١,٥٧٠)	(١٠,٥٣٧)
الإستبعادات خلال السنة	(١٤٤)	(٢٠٠)
الرصيد في نهاية السنة	**٣٣,٧١٨**	**١٦,٣٤٩**

١١- أراضي

تم خلال سنة ٢٠١٩ شراء أراضي بمبلغ ١,١١٣,٢٧٢ دولار أمريكي من قبل المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع في منطقة الماصيون في رام الله، بمساحة ٩٤١ متر مربع.

١٢- موجودات أخرى

	٢٠١٩ دولار أمريكي	٢٠١٨ دولار أمريكي
فوائد سندات مستحقة غير مقبوضة	١,٢٤٠,٢٦٢	٨٦٢,٤١٨
فوائد ودائع مستحقة غير مقبوضة	٦,١٦٠	٦٩,٢٨٠
مصاريف مدفوعة مقدماً	٩,٢٦٤	٤٨,٠٦٧
فوائد مدفوعة لحملة السندات	١٠٢,١٠٧	٣١,٦٦٠
أخرى	١٢٨	٩٤
	١,٣٥٧,٩٢١	**١,٠١١,٥١٩**

المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع
رام الله – فلسطين

إيضاحات حول القوائم المالية
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩

١٣- مخصص تعويض نهاية الخدمة

	٢٠١٩ دولار أمريكي	٢٠١٨ دولار أمريكي
الرصيد في بداية السنة	١١٥,٦٦٠	٩٠,٢٣١
الإضافات خلال السنة	٥٤,٧٠٢	٣٣,٨٥١
المدفوع خلال السنة	(١,٨١٧)	(٨,٤٢٢)
الرصيد في نهاية السنة	**١٦٨,٥٤٥**	**١١٥,٦٦٠**

١٤- مطلوبات أخرى

	٢٠١٩ دولار أمريكي	٢٠١٨ دولار أمريكي
مخصص إجازات موظفين	٤٢,٣٤١	٣٥,٧١٥
الذمم الدائنة و مصاريف مستحقة	٢٠,٩٢٤	٢٦,٢١٤
	٦٣,٢٦٥	**٦١,٩٢٩**

١٥- إحتياطات

بموجب أحكام المادة رقم (٢٠) من القانون، تقوم المؤسسة بتكوين احتياطيات تستخدم في تحقيق أهداف المؤسسة ليبلغ حدها ما لا يقل عن ٣% من مجموع الودائع الخاضعة لأحكام القانون. تتألف العناصر المكونة لهذه الاحتياطيات من رسوم الاشتراك السنوية التي يتم تحصيلها من البنوك وعوائد الاستثمارات وأية عوائد أخرى بعد تنزيل جميع المصاريف. يتم توزيع فائض السنة على الاحتياطيين "الإسلامي والتجاري" كل بحسب نسبته من إجمالي إيرادات رسوم الاشتراكات.

١٦- إيرادات رسوم الإشتراكات

	٢٠١٩ دولار أمريكي	٢٠١٨ دولار أمريكي
رسوم إشتراك بنوك تجارية	٢٨,٦٧١,٠٤٨	٢٧,١٠٥,٥٨١
رسوم إشتراك بنوك إسلامية	٥,٦٣٨,٥٢٧	٤,٦٨٥,٥٤٤
	٣٤,٣٠٩,٥٧٥	**٣١,٧٩١,١٢٥**

١٧- أرباح وفوائد، بالصافي

	٢٠١٩ دولار أمريكي	٢٠١٨ دولار أمريكي
فوائد موجودات مالية تجارية بالكلفة الطفأة	٣,٤٥٠,٤٥١	٢,٤٣٤,٧٣٠
أرباح موجودات مالية إسلامية بالكلفة المطفأة	٥٧٨,٦٨٤	٣٣٥,٤٥٨
إيرادات عوائد إستثمارية – ودائع لأجل لدى سلطة النقد	١١٤,١٢٥	١١٤,٢٣٩
إيرادات عوائد إستثمارية – ودائع لدى البنوك	٧٧,٦٦٠	٥٠,٠٨٠
إطفاء علاوة أو خصم سندات، بالصافي	(٢٢٠,١٦٤)	(٩٠,٩٧٥)
	٤,٠٠٠,٧٥٦	**٢,٨٤٣,٥٣٢**

المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع
رام الله – فلسطين
إيضاحات حول القوائم المالية
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩

١٨- نفقات الموظفين

	٢٠١٩ دولار أمريكي	٢٠١٨ دولار أمريكي
رواتب وأجور	٤٥٨,٣٨٠	٤٢٨,٢٧١
سفر وتنقلات	٧٦٣	٣,٢٤٧
تدريب ومؤتمرات ولقاءات عمل	٥٥,٨٣٧	٣٥,١٥٨
تعويض نهاية الخدمة	٥٤,٧٠٢	٣٣,٨٥١
مساهمة المؤسسة في صندوق الإدخار	٤٧,٠٤٨	٤٥,٦٣٧
بدل تنقلات للموظفين	٤٣,٤٠٦	٤٢,٩٧٦
مصاريف تأمينات صحية	١٨,٢٧٢	١٤,٥٢٦
إجازات مستحقة	٧,١٠٤	٨,٧٠٦
مصاريف اتصالات	٤,٣١٥	٣,٩٩٢
محروقات	٢,٩١١	٣,٤١٩
مكافآت موظفي المؤسسة	٢,٣٢٦	-
أخرى	٢,٣٢٤	٢,٤٧٥
	٦٩٧,٣٨٨	**٦٢٢,٢٥٨**

١٩- مصاريف إدارية وعامة

	٢٠١٩ دولار أمريكي	٢٠١٨ دولار أمريكي
مصاريف عمولات شركات وساطة مالية	٢٣٢,١٩٠	١٤٩,٥٤٤
إيجار مكتب	-	٧٧,٠٥٣
رسوم واشتراكات	٥٣,٤٩٩	٤٩,٥٨٩
مكافآت أعضاء ولجان مجلس الإدارة	٢٥,٤٠٠	٣٥,٥٠٠
دعاية وإعلانات	١٠,١٩٠	٢١,٨٠٨
أتعاب قانونية واستشارات مهنية	٢٤,٦١٠	٣٠,٠١٩
مياه وكهرباء	١٣,٥٣٨	١٢,٨٦٣
بريد وهاتف وإنترنت	٧,٤٣٦	٨,٢٤٩
نظافة وحراسة	٩,٣٦١	٨,٥٦٨
تجهيزات مكتبية	٤,٣٨٣	٦,٢٣٣
تقارير سنوية وخطط عمل	٣,٨٣٣	١,٦٣٩
سفر وإقامة أعضاء ولجان مجلس الإدارة	٤,٢٤٢	٦,٨٤٢
مصاريف عمولات وفوائد بنكية	٢,٦٣٣	١,٧٥١
ضيافة	٣,٤٤٠	٢,٥٩٤
رسوم مبانٍ	٢,١٦٧	٢,١٦٧
قرطاسية ومطبوعات	٢,٩٥٩	٢,٤٧٣
تأمينات عامة	٤٠٠	٥٠٠
مركبات	١,٣٤٨	١,٢٠٣
محروقات	١,٨٦٣	١,٢٨١
صيانة	٤,٠٢٣	٣,٤١١
أخرى	٣,٠٥٩	٥,٩٣٥
	٤١٠,٥٧٤	**٤٢٩,٢٢٢**

المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع
رام الله – فلسطين

إيضاحات حول القوائم المالية
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩

٢٠- النقد وما في حكمه

	٢٠١٩ دولار أمريكي	٢٠١٨ دولار أمريكي
نقد في الصندوق ولدى البنوك	٢,٩٨٢,٤٩٠	٢,٧٧٩,١٦٧
أرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية	٦,٣٠٠,٨٧٥	٦,٢٢٦,٦٦٢
	٩,٢٨٣,٣٦٥	٩,٠٠٥,٨٢٩

٢١- معاملات مع جهات ذات علاقة

يمثل هذا البند العمليات التي تمت مع جهات ذات علاقة والتي تتضمن أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا. يتم اعتماد سياسات الأسعار والشروط المتعلقة بالمعاملات مع الجهات ذات العلاقة من قبل مجلس إدارة المؤسسة.

تشمل قائمة المركز المالي على الأرصدة التالية مع جهات ذات علاقة:

	طبيعة العلاقة	٢٠١٩ دولار أمريكي	٢٠١٨ دولار أمريكي
أرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية	مجلس إدارة	**٦,٣٠٠,٨٧٥**	٦,٢٢٦,٦٦٢

تشمل قائمة الدخل والدخل الشامل الآخر المعاملات التالية مع جهات ذات علاقة:

	طبيعة العلاقة	٢٠١٩ دولار أمريكي	٢٠١٨ دولار أمريكي
أرباح فوائد من سلطة النقد الفلسطينية	عضو مجلس إدارة	١١٤,١٢٥	١١٤,٢٣٩
مصاريف ومكافآت أعضاء مجلس الادارة	مجلس إدارة	٢٩,٦٤٢	٤٢,٣٤٢
رواتب ومنافع الإدارة العليا:			
منافع قصيرة الأجل		١٦٢,١٨٦	١٤١,٠٦٤
نهاية الخدمة		١٣,٩١٩	٧,٣٥٢

٢٢- قياس القيمة العادلة

	القيمة الدفترية		القيمة العادلة	
	٢٠١٩ دولار أمريكي	٢٠١٨ دولار أمريكي	٢٠١٩ دولار أمريكي	٢٠١٨ دولار أمريكي
موجودات مالية				
نقد في الصندوق ولدى البنوك	**٢,٩٤٥,٨٥٧**	٢,٧٤٢,٨٤٣	**٢,٩٤٥,٨٥٧**	٢,٧٤٢,٨٤٣
أرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية	**٦,٣٠٠,٨٧٥**	٦,٢٢٦,٦٦٢	**٦,٣٠٠,٨٧٥**	٦,٢٢٦,٦٦٢
رسوم اشتراكات مستحقة	**٨,٩٦٣,٢١٧**	٨,٠٦١,٠٩٩	**٨,٩٦٣,٢١٧**	٨,٠٦١,٠٩٩
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	**١٦٧,٣٦٠,٨٢٦**	١٣٢,٤١٦,٠٧٢	**١٦٨,٠٨٥,٤٨٠**	١٣١,٢٨١,٣٨٩
موجودات مالية أخرى	**١,٢٤٦,٤٢٢**	٩٣١,٧٩٢	**١,١٧٧,٦٧١**	٩٣١,٧٩٢
	١٨٦,٨١٧,١٩٧	١٥٠,٣٧٨,٤٦٨	**١٨٧,٤٧٣,١٠٠**	١٤٩,٢٤٣,٧٨٥
مطلوبات مالية				
مطلوبات مالية أخرى	**٦٣,٢٦٥**	٦١,٩٢٩	**٦٣,٢٦٥**	٦١,٩٢٩
	٦٣,٢٦٥	٦١,٩٢٩	**٦٣,٢٦٥**	٦١,٩٢٩

المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع
رام الله – فلسطين
إيضاحات حول القوائم المالية
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩

٢٢- قياس القيمة العادلة (تتمة)

تم إظهار القيم العادلة للموجودات والمطلوبات المالية وفقاً للقيم التي يمكن أن تتم بها عمليات التبادل بين جهات معنية بذلك، باستثناء عمليات البيع الإجبارية أو التصفية.

- إن القيم العادلة للأرصدة لدى البنوك والأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية ورسوم الاشتراكات المستحقة والمطلوبات المالية الأخرى هي مقاربة بشكل كبير لقيمها الدفترية وذلك لكون تلك الأدوات ذات فترات سداد أو تحصيل قصيرة الأجل.
- تم تحديد القيمة العادلة للموجودات المالية بالكلفة المطفأة المدرجة في أسواق مالية وفقاً لأسعار تداولها في تاريخ القوائم المالية.
- تم تحديد القيمة العادلة للموجودات المالية بالكلفة المطفأة غير المدرجة في أسواق مالية التي لا يوجد لها أسعار سوقية بالكلفة بعد تنزيل خسائر التدني (إن وجدت) لعدم القدرة على تحديد قيمتها العادلة بشكل موثوق.

٢٣- الأدوات المالية

تتعرض المؤسسة إلى مجموعة من المخاطر المالية من خلال موجوداتها ومطلوباتها المالية، إن المخاطر الأساسية التي تتعرض لها المؤسسة في إمكانية عدم كفاية المقبوضات المتعلقة بإستثماراتها على الأمد الطويل لتمويل الإلتزامات الناشئة عن عقود الإستثمارات. إن العناصر الأكثر أهمية لهذه المخاطر المالية، تتمثل في كل من مخاطر معدل سعر الفائدة، مخاطر أسعار أدوات الملكية، مخاطر أسعار العملات الأجنبية ومخاطر الإئتمان.

إن تلك المخاطر تنشأ بسبب التعرض إلى أسعار الفائدة، العملات وأدوات الملكية حيث تتعرض جميعها إلى مخاطر عامة وخاصة نتيجة لحركات السوق. إن المخاطر الأساسية التي تتعرض لها المؤسسة بسبب طبيعة استثماراتها وموجوداتها المالية، تتمثل في مخاطر سعر الفائدة ومخاطر أسعار أدوات الملكية.

تم في إيضاح رقم (٣) حول القوائم المالية بيان السياسات والأسس المحاسبية الهامة المتبعة بما فيها أسس الإعتراف بالإيرادات والمصاريف وأسس قياس كل فئة من فئات الموجودات والمطلوبات وحقوق الملكية.

موجودات مالية	٢٠١٩ دولار أمريكي	٢٠١٨ دولار أمريكي
نقد في الصندوق ولدى البنك	٢,٩٤٥,٨٥٧	٢,٧٤٢,٨٤٣
نقد وأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية	٦,٣٠٠,٨٧٥	٦,٢٢٦,٦٦٢
رسوم اشتراكات مستحقة	٨,٩٦٣,٢١٧	٨,٠٦١,٠٩٩
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	١٦٧,٣٦٠,٨٢٦	١٣٢,٤١٦,٠٧٢
موجودات أخرى	١,٣٥٧,٩٢١	١,٠١١,٥١٩
	١٨٦,٩٢٨,٦٩٦	**١٥٠,٤٥٨,١٩٥**

مطلوبات مالية	٢٠١٩ دولار أمريكي	٢٠١٨ دولار أمريكي
مطلوبات أخرى	٦٣,٢٦٥	٦١,٩٢٩
	٦٣,٢٦٥	**٦١,٩٢٩**

المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع
رام الله – فلسطين

إيضاحات حول القوائم المالية
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩

٢٣- الأدوات المالية (تتمة)

إدارة المخاطر

تتم إدارة المخاطر الضمنية المتعلقة بأنشطة المؤسسة وقياسها ومراقبتها بشكل مستمر لتبقى في إطار الحدود المسموح بها، ونظراً لأهمية عملية إدارة المخاطر على أرباح المؤسسة، يتم توزيع المهام والمسؤوليات الرقابية المرتبطة بهذه المخاطر على الموظفين. تتعرض المؤسسة للمخاطر الإئتمانية ومخاطر السيولة ومخاطر السوق التي تمثل مخاطرعمليات المتاجرة والتحوط بالإضافة إلى مخاطر التشغيل. يتم إدارة المخاطر المتعلقة بتغير وأثر العوامل التكنولوجية على قطاع الصناعة من خلال عملية التخطيط الإستراتيجي وليس من خلال عملية إدارة المخاطر الإعتيادية.

عملية إدارة المخاطر

يعتبر مجلس إدارة المؤسسة هو المسؤول عن تحديد ومراقبة المخاطر، وبالإضافة إلى ذلك يوجد عدة جهات في المؤسسة مسؤولة عن عملية إدارة المخاطر.

لجنة المخاطر

تقع مسؤولية تطوير إستراتيجية المخاطر وتطبيق المبادئ والأطر العامة والحدود المسموح بها على لجنة المخاطر في المؤسسة.

قياس المخاطر وأنظمة التقارير

تتم مراقبة المخاطر والسيطرة عليها من خلال مراقبة الحدود المسموح بها لكل نوع من أنواع المخاطر. تعكس هذه الحدود إستراتيجية عمل المؤسسة وعوامل السوق المختلفة المحيطة بالإضافة إلى مستوى المخاطر المقبول مع التركيز على قطاعات مالية معينة. يتم جمع المعلومات من الإدارات المختلفة وتحليلها للتعرف المبكر على المخاطر المتوقعة التي قد تنجم عنها. تعرض هذه المعلومات على مجلس إدارة المؤسسة ولجنة التدقيق والرئيس المباشر لكل إدارة من إدارات المؤسسة ويتم عرض نتائج عملها على لجنة التدقيق في المؤسسة.

التدقيق الداخلي

يتم تدقيق عمليات إدارة المخاطر وعمليات المؤسسة من خلال قسم التدقيق الداخلي في المؤسسة من خلال فحص كفاية الإجراءات المتخذة ومدى الإلتزام بالإجراءات المطلوبة. يقوم قسم التدقيق الداخلي بمناقشة نتائج التدقيق مع إدارة المؤسسة ويتم عرض نتائج عمله على لجنة التدقيق والمخاطر في المؤسسة.

تخفيض المخاطر

كجزء من عملية إدارة المخاطر تقوم المؤسسة بإستخدام أدوات مالية لإدارة المراكز الناتجة عن التغير في أسعار الفائدة والعملات الأجنبية ومخاطر رأس المال والإئتمان. تقوم دائرة المخاطر في المؤسسة بمراقبة فعالية إدارة المخاطر.

إدارة مخاطر رأس المال

تقوم المؤسسة بإدارة رأس المال لضمان إستمراريتها وتعظيم العائد. هذا ولم تشهد سياسة المؤسسة في هذا المجال أي تغيير كما كانت عليه في سنة ٢٠١٨.

تقوم المؤسسة بإدارة هيكلة رأس المال وإجراء التعديلات اللازمة عليها في ضوء التغيرات في الأوضاع الاقتصادية. يتألف رأسمال المؤسسة من رأس المال المدفوع والاحتياطيات والتي بلغت ١٨٧,٩٠٩,٧٥٨ دولار أمريكي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩ مقابل ١٥٠,٤١٣,٥٦٣ دولار أمريكي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨.

المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع
رام الله – فلسطين

إيضاحات حول القوائم المالية
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩

٢٣- الأدوات المالية (تتمة)

إدارة المخاطر (تتمة)

مخاطر الإئتمان

مخاطر الائتمان هي المخاطر التي قد تنجم عن تخلف أو عجز الطرف الآخر للأداة المالية عن الوفاء بالتزاماته تجاه المؤسسة مما يؤدي إلى حدوث خسائر. بالنسبة لمخاطر الائتمان الناتجة من الموجودات المالية والتي تشمل النقد والنقد المعادل والموجودات المالية بالكلفة المطفأة والموجودات المتداولة الأخرى، فان تعرض المؤسسة لمخاطر الائتمان تنتج عن عجز الطرف الآخر عن الوفاء بالتزاماته وهي القيمة الدفترية لهذه الموجودات المالية.

مخاطر السيولة

تعمل المؤسسة على إدارة مخاطر السيولة وذلك عن طريق توفير السيولة النقدية للوفاء بالتزاماتها المحتملة ولتمويل نشاطاتها التشغيلية والاستثمارية. باستثناء مخصص تعويض نهاية الخدمة، فإن معظم مطلوبات المؤسسة المالية تستحق خلال ثلاثة أشهر من تاريخ القوائم المالية.

مخاطر العملات الأجنبية

مخاطر العملات الأجنبية هي مخاطر تغير قيمة الأدوات المالية نتيجة التغير في أسعار صرف العملات الأجنبية. يعتبر الدولار الأمريكي عملة الأساس للمؤسسة، ويقوم مجلس الإدارة بمراقبة مركز العملات الأجنبية بشكل دوري وإتباع استراتيجيات للتحوط لهذه المخاطر.

مخاطر التشغيل

تمثل مخاطر التشغيل مخاطر حدوث خسائر مباشرة أو غير مباشرة نتيجة فشل معين ناتج عن التطبيقات التكنولوجية أو العمليات أو أخطاء الموظفين. تعمل المؤسسة على التقليل من حدوث هذه المخاطر ما أمكن من خلال إطار من السياسات والإجراءات لتقييم ومراقبة وإدارة هذه المخاطر. تشمل مراقبة هذه المخاطر العمل على الفصل الفعال للواجبات والصلاحيات وإجراءات المطابقة، بالإضافة إلى زيادة وعي الموظفين بهذه المخاطر وطرق تقييمها.

مخاطر أخرى
تشمل المخاطر الأخرى مخاطر عدم الوفاء بالمتطلبات الرقابية والمخاطر القانونية ومخاطر السمعة. يتم السيطرة على مخاطر عدم الوفاء بالمتطلبات الرقابية من خلال إطار من السياسات والإجراءات المتعلقة بالإنضباط والمتابعة. يتم إدارة مخاطر السمعة من خلال فحص منتظم للعوامل المتعلقة بسمعة المؤسسة بالإضافة إلى إصدار تعليمات وسياسات خاصة حيث ما كان ذلك ملائماً.

هذا، وتمارس المؤسسة نشاطها في فلسطين، وإن عدم إستقرار الوضع السياسي والاقتصادي في المنطقة قد يزيد من خطر ممارسة المؤسسة لأنشطتها وقد يؤثر سلباً على أدائها.

إدارة مخاطر أسعار الفائدة
تتعرض المؤسسة لمخاطر أسعار الفائدة المتعلقة بأسعار فائدة ثابتة على الودائع تحت الطلب والودائع قصيرة الأجل والاقتراض بأسعار فائدة مرتبطة بمعدل (LIBOR).

لم يطرأ أي تغير جوهري على حساسية المؤسسة بالنسبة لتغير أسعار الفائدة.

المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع
رام الله – فلسطين

إيضاحات حول القوائم المالية
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩

٢٤- الأحداث اللاحقة

لاحقاً لتاريخ القوائم المالية، تم تأكيد وجود فايروس كورونا (كوفيد -١٩) خلال شهر كانون الثاني ٢٠٢٠ والذي انتشر لاحقاً في العديد من البلدان حول العالم. أعلنت منظمة الصحة العالمية عن هذا الحدث على أنه وباء عالمي (جائحة). ومن المتوقع أن يكون لهذا الوباء العديد من الآثار الاقتصادية خلال عام ٢٠٢٠ وذلك على جميع القطاعات الاقتصادية. تعتقد الإدارة أن هذا الحدث يعتبر من الأحداث اللاحقة والتي لا تتطلب تعديلات على القوائم المالية المشمولة بالتقرير وبالتالي لم تقم بإجراء أي تعديلات على القوائم المالية.

قامت الإدارة بدراسة مخاطر وتقييم الآثار المتوقعة على أعمال المؤسسة من أجل مراجعة وتقييم المخاطر المحتملة الناشئة عن هذا الحدث. إن نتيجة هذا الحدث غير معروفة، وبالتالي لا يمكن للإدارة تحديد الأثر على المؤسسة بشكل معقول كما بتاريخ إصدار هذه القوائم المالية ، هذا وستقوم الإدارة بمراقبة تأثير هذا الحدث على أعمال المؤسسة بشكل مستمر ودراسة أثر هذا الحدث على التقديرات والافتراضات المستخدمة من قبل إدارة المؤسسة المتعلقة بمخاطر الإئتمان والمدخلات المستخدمة لإحتساب الخسائر الإئتمانية المتوقعة للموجودات المالية وتقييم الاستثمارات خلال عام ٢٠٢٠.